جـامـعـة 20 أوت 1955 – سـكـيـكـدة –

كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة:

البعد الثقافي ضمن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبين:

– أحمد رجم

– أشرف الدين عشاري

إشراف الأستاذة:

– وسام ميهوب

أعضاء لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ(ة)	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
أ/ خالد بوزوالغ	أستاذ مساعد (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
أ/ وسام ميهوب	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا ومقررا
أ/ زهية قربوع	أستاذة مساعدة (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2018م/2019م الموافق لـ 1439هـ/1440هـ

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله تعالى وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي أيمن ومحمد، إلى أخواتي حنان و إلهام، إلى جدتي حفظها الله ورعاها.

إلى أخوالي وخالتي، إلى أعمامي وعماتي.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء، إلى جميع زملائي في دفعة الماستر تخصص علاقات دولية.

إلى كل أساتذة وموظفي قسم العلوم السياسية بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة لهم مني فائق الإحترام والتقدير.

الطالب:

أحمد

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء...

وإلى كل العائلة الكريمة

وإلى كل الأصدقاء والأحبة وزملائي في الدراسة

لكم جميعا أهدي عملي هذا.

الطالب:

أشرف الدين

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله تعالى الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى الأستاذة الفاضلة "وسام ميهوب" لقبُولها الإشراف على هذه المذكرة ولمساعدتها لنا بتوفير العديد من المراجع، ولما قدمته لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة فترة إنجازنا لهذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة على جهدهم ووقتهم لقراءة المذكرة وكافة ملاحظاتهم القيمة بغرض إثراء وتقويم هذه الدراسة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والعرفان لكافة أساتذة قسم العلوم السياسة بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، وكذا جميع موظفي القسم على كل التسهيلات التي قدموها لنا طيلة مشوارنا الدراسي بالجامعة.

مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبعد الثقافي والسياسة الخارجية في العلاقات الدولية	
المبحث الأول	**البعد الثقافي في العلاقات الدولية: بين المفهوم والنظرية**
المطلب الأول	مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية
المطلب الثاني	البعد الثقافي من منظور نظريات العلاقات الدولية
المبحث الثاني	**مقاربة مفاهيمية ونظرية للسياسة الخارجية**
المطلب الأول	مفهوم السياسة الخارجية
المطلب الثاني	المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية
الفصل الثاني: البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية	
المبحث الأول	**مضامين السياسة الخارجية الفرنسية**
المطلب الأول	التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية
المطلب الثاني	مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية
المطلب الثالث	الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية
المبحث الثاني	**البعد الثقافي كمحدد للسياسة الخارجية الفرنسية**
المطلب الأول	المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية
المطلب الثاني	تأثير البعد الثقافي على السياسة الخارجية الفرنسية
المبحث الثالث	**التوجهات الثقافية في السياسة الخارجية الفرنسية**
المطلب الأول	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب المتوسط
المطلب الثاني	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي
الفصل الثالث: محركات وأبعاد دور المنظمة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية	
المبحث الأول	**مفهوم المنظمة الدولية للفرنكوفونية**
المطلب الأول	نشأة المنظمة الفرنكوفونية والسياق التاريخي لتطورها
المطلب الثاني	المنظمة الفرنكوفونية: الدوافع والأهداف، الأجهزة والهيئات
المبحث الثاني	**المجالات الميدانية للمشروع الفرنكوفوني الفرنسي**
المطلب الأول	ثنائية السياسة–الدبلوماسية في المشروع الفرنكوفوني الفرنسي
المطلب الثاني	المشروع الفرنكوفوني الفرنسي في المجال الثقافي
المبحث الثالث	**الجهود الفرنسية لمواجهة التحديات العالمية من خلال المنظمة الفرنكوفونية**
المطلب الأول	المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية في مواجهة تحديات مشتركة
المطلب الثاني	جهود السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في مواجهة التحديات العالمية
الخاتمة	

مقدمة

شهدت العلاقات الدولية على مر العصور العديد من الصراعات والحروب نتيجة لرغبة الدول في التوسع الجغرافي قصد تحقيق مصالحها وفرنسا من بين هذه الدول، إذ تمكنت من احتلال العديد من الدول الإفريقية إلى جانب دخولها في الحربين العالمتين بتركيزها على العامل العسكري في توجيه سياستها الخارجية آنذاك، وببروز الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي كقوتين مسيطرتين على الساحة الدولية (الحرب الباردة) حدثت تغيرات في بنية النظام الدولي أدت إلى تراجع مكانة فرنسا دوليا، ومع تولي "شارل ديغول" مقاليد الحكم وتأسيسه للجمهورية الفرنسية الخامسة سعى إلى إعادة فرنسا للواجهة من خلال انتهاجه لسياسة خارجية مستقلة وعدم الإنحياز لأحد القطبين المهيمنين آنذاك مع رفضه للنظام ثنائي القطبية وسعيه لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب تلعب فيه فرنسا دورا بارزا.

وفي فترة الحرب الباردة اعتمدت السياسة الخارجية الفرنسية على استراتيجيات جديدة من أهمها إنهاؤها لحقبتها الإستعمارية في القارة الإفريقية، غير أنها لم تتخلَ بصفة نهائية عن سيطرتها على هذه المستعمرات، حيث عملت على إبقاء هذه الدول محل خضوع لها ولكن بصيغة لغوية وثقافية مستغلة في ذلك حضورها التاريخي والثقافي في المنطقة، أين يعتبر البعد الثقافي من أهم المحددات تأثيرا في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه مختلف مناطق العالم، لعل من أبرزها توجهاتها الثقافية تجاه منطقة جنوب المتوسط (المغرب العربي والمشرق العربي) ومنطقة الساحل الإفريقي.

تعزز دور وتأثير البعد الثقافي في توجهات سياسة فرنسا الخارجية من خلال إطلاق فرنسا لوكالة التعاون الثقافي والتقني؛ هذه الأخيرة التي مرت بعدة مراحل في تطورها قبل وصولها لصورتها النهائية لتصبح تعرف بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية، حيث عملت فرنسا من خلال هذه المنظمة على تكريس البعد الثقافي في توجهات سياستها الخارجية تجاه مناطق نفوذها التقليدية باعتمادها في ذلك على مختلف الوسائل في إطار السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المجال الثقافي، خاصة بعد عودة الإهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية بعد فترة الحرب الباردة ودوره في توجيه السياسات الخارجية للدول.

أهمية الدراسة:

إن الإهتمام بهذا الموضوع له أهمية علمية وعملية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الأهمية العلمية:

وتكمن الأهمية العلمية لدراسة موضوع التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية في معرفة أهمية البعد الثقافي وأدواره المختلفة في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية في محاولة لإسقاطه على أبعاده المختلفة للحصول على فهم أفضل عن السياسة الخارجية، لاسيما في الجوانب الثقافية منها، بالإضافة إلى ذلك يزود الباحثين بتراكم معرفي مهم ويقدم للمهتمين فهمًا ولو بشكل جزئي للنشاط الثقافي الذي يعبر عن التفاعلات الثقافية على المستوى الدولي وتماسك الهوية على المستوى الإقليمي.

2- الأهمية العملية:

تتمثل في أن السياسة الخارجية الفرنسية ببعدها الثقافي جاءت نتيجة التفاعلات التي حصلت على الساحة الدولية، مما جعل تأثير هذه التفاعلات تبرز لدى النخبة الفرنسية من صناع القرار وغيرهم. وذلك بسعيهم لإنشاء أداة تسعى لحفظ وترسيخ الثقافة والهوية الفرنسية، تمثلت في المنظمة الفرنكوفونية بوعي منهم بأهمية البعد الثقافي وماله من دور في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية؛ ومن هنا تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة، التي تحاول تناول تأثير البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية، لتتضح لنا مرتكزاته وعناصر تنفيذه وكذا انعكاساته المختلفة عبر اعتماد المنظمة الفرنكوفونية وهذا لتقديم فهم أكبر وأشمل عن دور ومدى تأثير البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في مبررات موضوعية وأخرى ذاتية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- المبررات الموضوعية:

الرغبة العلمية في البحث عن إحدى الجوانب النظرية للعلاقات الدولية من خلال الإقتراب لموضوع البعد الثقافي في السياسة الخارجية بالتركيز على محاولة قياس مدى تأثير البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية عن طريق المنظمة الفرنكوفونية وكذا معرفة مدى تأثير البعد الثقافي على صانع القرار الفرنسي من جهة والبيئات المختلفة التي تتلقى هذه التأثيرات من جهة أخرى (داخليا وخارجيا).

2- المبررات الذاتية:

يُعد الإهتمام بمثل هذا الموضوع نتيجة للرغبة الذاتية في معرفة الجوانب والأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية، على اعتبار أن المبادئ الثقافية من أفكار وأنساق معرفية وقيم ورؤى عقائدية وآيديولوجية وثقافية تعتبر ذات ثقل حاسم في تحديد توجهات الأفراد والمجتمعات البشرية وانتماءاتهم، ومن هذا المنطلق تولدت لدينا الرغبة الملحة في معرفة الدور الذي يقدمه البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، من خلال اعتمادها على المنظمة الفرنكوفونية؛ هذه الأخيرة التي تحمل أهدافا مرجوة على رأسها الحفاظ على الثقافة الفرنسية.

أضف إلى ذلك الرغبة في تتويج المسيرة العلمية المتواضعة بعمل أكاديمي، نحاول من خلاله تقديم إضافة وإن كانت مبسطة للمهتمين بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية بعمل لعله يساعد الطلبة في مسيرتهم الدراسية والبحثية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الجوهرية لهذه الدارسة حول محاولة تفكيك السياسة الخارجية الفرنسية بالتركيز على إحدى أبعادها الموظفة في توجهات سياستها الخارجية ألا وهو البعد الثقافي وهذا من خلال معرفة دور هذا البعد ضمن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية باعتمادها على المنظمة الفرنكوفونية.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: **كيف يؤثر البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية؟**

الأسئلة الفرعية:

ولمعالجة الإشكالية السابقة نطرح جملة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1- ما هو موقع البعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية؟

2- ما هي أهم المقاربات التحليلية المفسرة للسياسة الخارجية؟

3- ما هي مضامين الأبعاد الثقافية في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية؟

فرضيات الدراسة:

بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

1- يؤثر البعد الثقافي بشكل ملموس على توجهات وقضايا السياسة الخارجية الفرنسية لا سيما مواقفها من القضايا ذات الأبعاد الثقافية والحضارية.

2- ترتبط أهمية البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية بفاعلية المنظمة الفرنكوفونية.

3- المنظمة الفرنكوفونية حافز ثقافي تعتمده فرنسا في توجيه سياستها الخارجية وترسيخ معالمها الثقافية.

4- عمل المنظمة الفرنكوفونية يستوجب توليفة سياسية-ثقافية في تحديد توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

المقاربة المنهجية والنظرية:

سيتم الإستعانة في هذه الدراسة بمقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

1- المدخل التاريخي-Approache Historique:

يُتيح المدخل التاريخي إمكانية حل مشكلات معاصرة في ضوء الخبرات الماضية، كما يُتيح استخدام التاريخ القدرة على توظيف الماضي للتنبؤ بالمستقبل، وكذا استخدام الحاضر لتفسير الماضي[1]. ويسمح هذا المدخل في الدراسة بمعرفة التطور التاريخي للإهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية إلى جانب التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية قبل فترة الحرب الباردة إلى قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة وصولا لفترة ما بعد الحرب الباردة، وكذلك تتبع تاريخي لمسار نشأة المنظمة الفرنكوفونية وتطور عملها.

2- مقاربة النظم-Approache Systémique:

طُبقت مقاربة النظم في دراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية واستخدمت على مستويات تحليلية متعددة في المجالات التي تهم باحث السياسة الدولية، كما تعتبر أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظم الدولية العالمية والنظم الدولية الفرعية[2]. وباعتبار المنظمة الفرنكوفونية نظام فرعي من النظام العالمي، تُفيد هذه المقاربة في دراسة المنظمة الفرنكوفونية وأجهزتها المختلفة من جهة وباعتبارها كآلية لتوظيف البعد الثقافي في التوجه الخارجي للسياسة الفرنسية من جهة أخرى.

---

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط.1، 2004)، ص.225.

[2]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط.1، 1985)، ص،ص.112،113.

3- المقاربة البنائية-Approache Constructive:

ساعدت المقاربة البنائية على إعادة تنشيط التنظير القيمي في علم العلاقات الدولية بإيضاح قوة تأثير الأفكار والمعايير والقيم في تشكيل السياسة العالمية، كما بينت كيفية تأثير الأفكار والقيم في تشكيل الحركة السياسية وبناء هويات الفاعلين الدوليين[3]. وعلى اعتبار أن هذه المقاربة تركز على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية تم الإعتماد عليها كأساس لتحليل البعد الثقافي ودوره في العلاقات الدولية عموما وفي التوجه الثقافي للسياسة الخارجية الفرنسية خصوصا على اعتباره من أبرز المحددات تأثيرا في سياسة فرنسا الخارجية وذلك في إطار المنظمة الفرنكوفونية.

أدبيات الدراسة:

لا يمكن حصر جميع الأدبيات التي تناولت بالدراسة البعد الثقافي ضمن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية إلا أننا سنذكر أهمها:

1-دراسة الزيدي وليد بعنوان "السياسة الفرانكوفونية والوطن العربي"؛ وتناول المؤلف في كتابه موضوع الفرنكوفونية وتأثيراتها على الوطن العربي حيث تضمن الكتاب في الفصل الأول الفرنكوفونية، المفهوم، النشأة، والتطور التاريخي، الوسائل والأدوات، الدوافع والأهداف، وتم التركيز على هذا الفصل لأنه يفيد في بعض أجزاء الدراسة منها دوافع إطلاق المنظمة الفرنكوفونية وأهدافها، والأدوات الثقافية للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية، ووسائل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المجال الثقافي.

2- دراسة محمود مصطفى نادية بعنوان "العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة"؛ حيث تناولت المؤلفة في كتابها رؤى غربية في نظريات العلاقات الدولية على نحو نقدي وبنائي مقارن، وقد احتوى الكتاب في الفصل الخامس على الأبعاد الثقافية والعلاقات الدولية: دراسة في خطاب صدام الحضارات، وتم التركيز على هذا الفصل لأنه يخدم الدراسة في جزئية البعد الثقافي من منظور نظريات العلاقات الدولية.

3- دراسة بوجمعة وعلي المعنونة بـ: "الفرنكوفونية: انفتاح لغوي أم استعمار ثقافي بأبعاد سياسية واقتصادية؟"؛ أين تطرق الكاتب في مقاله إلى الفرنكوفونية باعتبارها شكل جديد للإستعمار الفرنسي الذي

[3]- سكوت بروتشيل وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة: محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2014)، ص.346.

تعاني منه الدول المغاربية والإفريقية وأيضا تعرض الفرنكوفونية إلى عدة عوامل أدت إلى تراجعها وانحصارها، وتخدم المقالة الدراسة في جزئيتين هما المنظمة الفرنكوفونية كأداة لاستمرارية الإمبريالية الفرنسية، والتحديات المشتركة التي تواجههما المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية.

4- دراسة كامل أحمد عامر بعنوان "أثر العقيدة الفكرية على صنع السياسة الخارجية الفرنسية اشتراكية ميتران وهولاند نموذجا"؛ أين تطرق الكاتب في مقاله إلى أوجه التشابه والإختلاف للسياسة الخارجية الفرنسية في فترة الرئيس "ميتران" في ثمانينات القرن الماضي و فترة الرئيس "هولاند" في العقد الثاني من القرن 21م، ويفيد المقال الدراسة في جزئية السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة.

5- دراسة بوقراص رقية تحت عنوان "الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية"؛ أين تناولت الباحثة في مذكرتها سياسة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية واقعا وآفاقا، وتخدم المذكرة الدراسة في الأجزاء المتعلقة بالتحدي اللغوي في السياسة الخارجية الفرنسية، ودور السلطة التنفيذية الفرنسية في رسم السياسة الفرنكوفونية، ومحاولات السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في نشر اللغة الفرنسية عالميا.

6- دراسة مولاهم مريم حول "السياسة المتوسطية الفرنسية التطور -الأبعاد-الإستراتيجيات"؛ وتطرقت الباحثة في مذكرتها إلى أطر السياسة الخارجية الفرنسية وتوجهاتها إزاء المنطقة المتوسطية، وتفيد المذكرة الدراسة في أجزاء منها السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة، والدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية، والبعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب المتوسط.

7- دراسة Bourgeot André المعنونة بـ: "Sahara: Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Nijer)"؛ إذ تطرق الكاتب في مقاله إلى السياسة الخارجية الفرنسية في الصحراء الإفريقية وركز على الإستراتيجيات الفرنسية المتبعة في تنظيم الأقاليم الصحراوية، وتخدم المقالة الدراسة في الجزئية المتعلقة بالخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية حيال الساحل الإفريقي.

التقسيم البحثي:

تم الإعتماد في موضوع هذه الدراسة على تقسيم بحثي ثلاثي للفصول وهذا على النحو التالي:

الفصل الأول: والذي خصص لدراسة الجانب المفاهيمي والنظري للبعد الثقافي والسياسة الخارجية في العلاقات الدولية؛ بداية بتحديد مفهوم البعد الثقافي وتطوره التاريخي مع الحديث عن العوامل التي أدت

للإهتمام بهذا البعد في العلاقات الدولية، والمقاربات النظرية المفسرة للبعد الثقافي في العلاقات الدولية، كما سيتم تناول السياسة الخارجية من الناحية المفاهيمية والنظرية وهذا بعرض أبرز المقاربات النظرية الجزئية منها والعامة التي فسرت وحللت السياسة الخارجية.

الفصل الثاني: والمعنون بالبعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية؛ الذي يتناول السياسة الخارجية الفرنسية من ناحية تطورها التاريخي وكذا المؤسسات التي تساهم في صنع هذه السياسة، مع إبراز أهم النظريات التي تفسر السياسة الخارجية الفرنسية، كما سيتم عرض البعد الثقافي كمحدد للسياسة الخارجية الفرنسية من خلال ذكر مجموعة المحددات التي تتأثر بها السياسة الخارجية الفرنسية والتي تتراوح ين محددات داخلية وأخرى خارجية إلى جانب البعد الثقافي الذي يعتبر من أهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية، ثم التطرق إلى التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية نحو منطقتي المغرب والمشرق العربي اللتان تندرجان ضمن منطقة جنوب المتوسط، بعدها نعرج على التوجهات الثقافية الفرنسية نحو منطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: والذي أخذ عنوان محركات وأبعاد دور المنظمة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية، حيث سيتم تناول سياق نشأة وتطور المنظمة الفرنكوفونية منذ بروزها كمصطلح إلى غاية ظهورها كمنظمة لها دوافعها وأهدافها، مع إبراز أجهزتها وهيئاتها التي تسهر على تنظيمها وتسييرها، كما سيتم عرض المجالات الميدانية للمشروع الفرنكوفوني الفرنسي ودور السلطة التنفيذية الفرنسية في رسم سياسة المنظمة الفرنكوفونية كأداة حديثة في السياسة الخارجية الفرنسية، وأخيرا نعرج على الجهود الفرنسية في مواجهة مختلف التحديات العالمية من خلال المنظمة الفرنكوفونية.

الفصل الأول

في ظل التغيرات الحاصلة في الساحة الدولية أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات فيما بين الدول جسدتها ممارسات السياسة الخارجية؛ هذه الأخيرة التي تسعى من خلالها الوحدات السياسية لتحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية عبر العديد من الوسائل والأبعاد التي ترافقها خلال توجهات سلوكاتها الخارجية، وعلى هذا الأساس فقد تمحورت دراستنا في هذا الفصل –المعنون بالإطار المفاهيمي والنظري للبعد الثقافي والسياسة الخارجية في العلاقات الدولية– حول مفهومي البعد الثقافي والسياسة الخارجية.

سنحاول هنا الإحاطة بمختلف الجوانب التحليلية لمفهومي الثقافة والسياسة الخارجية؛ وهذا بالتركيز على النواحي المفاهيمية بمختلف عناصرها بغرض إزالة الغموض عنها، إلى جانب التطرق إلى الناحية النظرية أين سيتم التركيز على أبرز المقاربات والمداخل النظرية والتوجهات التي تمكننا من وضع صورة أكثر وضوحا وتفسيرا للبعد الثقافي والسياسة الخارجية على حد سواء.

المبحث الأول: البعد الثقافي في العلاقات الدولية: بين المفهوم والنظرية

تبين نتائج مراجعة حقل العلاقات الدولية خلال العقدين السابقين خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التزامن بين ظهور البعد القيمي في منهجية دراسة العلاقات الدولية من ناحية، وبروز البعد الثقافي في ظل عمليات وسياسات وأيديولوجيات العولمة من ناحية أخرى. ولذا تجدد الإهتمام بموضع البعد الثقافي وتأثيره على العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، هذا وقد اختلفت نظريات العلاقات الدولية على دور البعد الثقافي وتأثيره في العلاقات الدولية حسب وجهة نظر كل منها انطلاقا من الإفتراضات والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها هذه النظريات.

المطلب الأول: مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية

مفهوم الثقافة من بين أكثر المفاهيم تعقيدا وقد كان هذا مدعاة الإختلاف بين العلماء في تعريفه حيث اهتم دارسو العلاقات الدولية بهذا المفهوم من خلال دور البعد الثقافي في الحقل ويعود هذا إلى فترات زمنية قديمة، وتطور الإهتمام به في دراسات العلاقات الدولية وصولا إلى مرحلة نهاية الحرب الباردة حيث ساعدت على ذلك مجموعة من العوامل وهو ما ستناوله من خلال هذه الفروع.

الفرع الأول: تعريف الثقافة والبعد الثقافي في العلاقات الدولية

أولا: تعريف الثقافة

تتعدد وتختلف التعريفات حول مفهوم الثقافة الذي هو من صلب اهتمام العلوم الإجتماعية، ويعتبر عالم الأنثروبولوجيا البريطاني ادوارد تايلور–Edward Tylor، أول من قدم تعريفا لمفهوم الثقافة حيث عرفها على أنها: "هذا الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل القدرات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في المجتمع"[1].

ثم تعددت واختلفت التعريفات المقدمة لمفهوم الثقافة كل منها يركز على جانب أو آخر من المفهوم حسبما يتحدد هدف كاتبه؛ ومن تعريفات المفكرين العرب نذكر تعريف المفكر الجزائري "مالك بن نبي" الذي عرف الثقافة بأنها: "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الإجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته وتصبح

[1]- Edward Tylor, **Primitive Culture: Researches Into The Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art and Custom**, (London: J. Murray, Albemarle Street, V.1, 1873), P.71.

لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه"[1]. ومن تعريفات باحثي الغرب نأخذ تعريف صامويل هنتنجتون–Samuel Huntington الذي يعتبر أن الثقافة هي: "الكل المعقد المتشابك من أساليب الحياة الإنسانية والمادية وغير المادية؛ أي الفكرية أو المعنوية أو الروحية التي ابتدرها الإنسان واكتسبها ولا يزال يكتسبها بوصفه عضوا في جماعة أو مجتمع في مرحلة معينة من تاريخ تطوره تقدما كان أو تدهورا"[2].

ولتجنب محاولة تعريف الثقافة تعريفا جامعا مانعا، كما يقال، على اعتبار أن المصطلح مبني على أساس عدة مكونات، فربما يمكن القول أن: الثقافة هي ذلك الإطار الكلي والمركب التراكمي الذي يضم مكونات كالمعتقدات والقيم والعادات والتقاليد والأعراف إضافة إلى العلوم والمعارف والأفكار والفنون والآداب والأخلاق والقوانين التي تتشكل نتاجا لتفاعل الفرد داخل مجتمع معين.

ثانيا: تعريف البعد الثقافي في العلاقات الدولية

اهتم دارسو العلاقات الدولية برصد الثقافة على مستويات مختلفة؛ منها مستوى القضايا السياسية كمحدد لخطاب النخب والقاعدة وفي أعلى مراتبها كعنصر تفسيري للعلاقات الدولية وهو ما يشكل في النهاية الإهتمام بالثقافة كبعد واسع التأثير من أبعاد العلاقات الدولية[3].

وعليه يمكن تعريف البعد الثقافي في العلاقات الدولية على أنه: "تلك الأبعاد المتصلة بآثار اختلاف الثقافة والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وكذلك على اختلاف الرؤية للعالم ومعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية، وتلك الأبعاد ذات تأثير على مستويات عدة: أسس تقسيم العالم، ومحركات التفاعلات الدولية ومحددا لحالة النظام الدولي، ونمطه وأداة من أدوات السياسة

[1]– مالك بن نبي، **مشكلة الثقافة**، ترجمة: عبد الصبور شاهين، (دمشق: دار الفكر، ط.4، 2000)، ص.74.

[2]– صامويل هنتنجتون، **صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولي**، ترجمة: طلعت الشايب، (بغداد: سطور للنشر والتوزيع، ط.2، 1999)، ص.20.

[3]– أماني محمود غانم، **البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات**، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007)، ص.107.

وموضوع لها، ومحددا لخطاب النخب وخطابات القاعدة، وعنصر تفسيري أو تبريري للتحالفات، ومكون للقوة"[1].

ويعرف البعد الثقافي على أنه: "ذلك الجسد المنظم من القواعد التي تحكم تواصل أفراد شعب ما مع غيرهم، تحكم رؤيتهم لذاتهم ولبيئتهم، وكذلك تحكم سلوكهم تجاه الأخر وتجاه سائر موضوعات البيئة المحيطة بهم"[2].

إذن يعد البعد الثقافي ميدانا شديد الدلالة والقوة التفسيرية لفهم طبيعة العلاقات الدولية، فمن غير الممكن ومن العسير فصل البعد الثقافي عن الإستراتيجية السياسية نظرا لما يلعبه من دور في تحديد سلوك الفواعل الدولية، سواء الأفراد أو النخب أو الدول أو المنظمات الحكومية وغير الحكومية، لأن تأثيره ازداد في العلاقات الخارجية للدول ولذلك باستطاعته خاصة بعد نهاية الحرب الباردة التحكم في العالم وتغيير أوضاعه[3].

الفرع الثاني: الإهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية

أولا: التطور التاريخي للإهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية

تعود جذور الإهتمام بكل ما هو ثقافي في العلاقات الدولية إلى فترات زمنية قديمة فقد سبقت حقول اجتماعية أخرى، وبموجب النشأة الأولى للمفهوم بدأت الدراسات حول الثقافة بالمراكمة على إسهامات الرواد من علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا ليصبح هناك حد واسع من الإتصال والتقاطع حول العديد من الأمور والقضايا ومن أول الأمور التي يتضح فيها هذا الإتصال بين عدد من الحقول الإجتماعية كان التعريف بالثقافة[4].

---

[1]– نادية محمود مصطفى، "جدالات صراع/حوار الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي– الثقافي في خطابات إسلامية عربية"، في: https://tinyurl.com/yxatbx9m, (20/02/2019).

[2]– أماني محمود غانم، **مرجع سابق**، ص.97.

[3]– الصادق العلالي، **العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية–قانونية)**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2006)، ص.120.

[4]– أماني محمود غانم، **مرجع سابق**، ص.87.

يتم عادة الإشارة إلى القوة الثقافية كعملية فرض للقيم الثقافية بين الدول وبين الجماعات العرقية، هذا المفهوم الذي طرحه انطونيو غرامشي–Antonio Gramsci، في الثلاثينات كشف عن الستار السياسي الخارق للمفهوم التقليدي للثقافة واعتبر أن الهيمنة الثقافية هو شكل الحكم الذي لا غنى عنه لحكم المجتمع المدني؛ فالطبقة الحاكمة يجب أن تستمد دعمها من المثقفين والمؤسسات الثقافية لجعل الأخلاق والسياسة والقيم الثقافية مدونة لقواعد السلوك المقبولة عالميا، وجعل الجماهير العريضة من الناس تتفق بحرية مع أسلوب الحياة الإجتماعية الأساسية للفريق الحاكم[1]. وهو ما استخدمته الدول الإستعمارية كسلاح قوي في حربها الخفية مع الدول المستعمرَة، تظهر أيضا بعض الأفكار المتعلقة بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية في العمل المبكر لـ: "دراسات الطابع الوطني" في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي وذلك لمعرفة جذور وطابع الأمة من الثقافة أو الدين واللغة والعادات والتنشئة الإجتماعية وتفسير للذكريات المشتركة للدولة[2].

كما أن الدراسات اللاحقة للثقافة السياسية لم تثمر سوى عن القليل في صقل النظرية خلال تلك الفترة ففي حين أن النماذج السوسيولوجية للثقافة أصبحت معقدة بشكل متزايد، تمثل هذه الدراسات وغيرها نظرة متصلة لتطور النظام الدولي من خلال متابعة بروز أهمية البعد الثقافي واقعيا وبالتالي أكاديميا وهذه الدراسات وإن أشارت في بعضها إلى اختفاء البعد الثقافي كمؤثر على العلاقات الدولية في بعض مراحل تطورها إلا أنها تعود لمتابعة تجدد بروزه في مراحل تالية، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على استمرارية تأثير البعد الثقافي[3].

عاد الإهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية ليبرز منذ بداية انهيار العالم الشيوعي أواخر الثمانينيات وفي عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وارتفعت أصوات قليلة ومهمشة تدعو إلى اهتمام أكبر بالتنوع الثقافي، وذلك بعد عودة الثقافة إلى مجال دراسة العلاقات الدولية في التسعينيات بعد غياب طويل ولافت، وتضاعفت هذه الأصوات اليوم وأصبحت الثقافة سلعة مرتفعة القيمة في سوق مفاهيم العلاقات

[1]-Yu Xintian, **Cultural Impact On International Relations**, (Washington: The Council for Research in Values and Philisophy, 2002), P.112.

[2]- Jeffrey Lantis, "Strategic Culture: From Clausewitz to Constructivism", **Center for Contemporary Conflict Strategic Insights**, V.4, I.10, (October 2005), P.33.

[3]– أماني محمود غانم، **مرجع سابق**، ص.121.

الدولية بشكل كبير، وأخذت الثقافة والمفاهيم ذات العلاقة تظهر كعناوين في كثير من الكتب والمقالات، كما استحوذت على اهتمام زائد في الكتب الأساسية في العلاقات الدولية[1].

وأصبحت الفروق بين الشعوب هي فروق ثقافية، ولم تعد فروق أيديولوجية أو سياسية أو اقتصادية، فالناس يعرفون أنفسهم من خلال النسب والدين واللغة والتاريخ والقيم والعادات والمؤسسات الإجتماعية، ويتطابقون مع الجماعات الثقافية (قبائل، جماعات إثنية، مجتمعات دينية، أمم) ومع الحضارات على المستوى الأكبر[2].

ثانيا: عوامل الإهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية

على الرغم من أهمية الثقافة في لعب أدوار مهمة في العلاقات الدولية، إلا أن البعد الثقافي ظل فترة طويلة مهمل وتعددت وجهات نظر أدبيات العلاقات الدولية بشأن الوزن النسبي المعطى للبعد الثقافي في تفسير السياسة الدولية، إلا أنها لم تهمله فقد شهدت نهاية القرن العشرين أي بعد انتهاء الحرب الباردة انبعاثا لأهمية البعد الثقافي في صياغة السياسة الدولية وتفسيرها.

ومن العوامل التي ساعدت في إعادة الإهتمام بالبعد الثقافي[3]:

1- كانت هناك حسب تومي لبيد-Tommy Lapid التحولات العالمية والمجال الأكاديمي للعلاقات الدولية، وقد أدى التفاعل بين السلسلتين إلى تزايد الإهتمام بالبعد الثقافي في أدبيات العلاقات الدولية المعاصرة، وقد بدأت التحولات العالمية من خلال انفجار القومية الإنفصالية والإنتهاء المفاجئ للحرب الباردة التي أجبرت المجتمع الأكاديمي في حقل العلاقات الدولية على إعادة النظر في مكانة النظرية الثقافية والهوية في الشؤون الدولية[4].

---

[1]- مها سليمان محمد شحادة، **السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي نموذجا**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (غزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، 2017)، ص.20.

[2]- صامويل هنتنجتون، **مرجع سابق**، ص.39.

[3]- مها سليمان محمد شحادة، **مرجع سابق**، ص.21.

[4]- إكرام بركان، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص.85.

2- رغم انتهاء العداءات الجيوسياسية بانتهاء الحرب الباردة، إلا إن الدول المهيمنة اعتادت على الحرب الباردة فحولت صراعها لمجال أوسع من الآيدولوجيا هو الصراع الحضاري أو الثقافي، حيث تعهدوا بحرب دون دخان البندقية مع جميع الحضارات غير الغربية، وذلك باستخدام معاييرهم القيمية لتوحيد العالم[1].

3- بروز الإتجاه البنائي الذي يركز على أهمية الأفكار والضوابط، كما أن المقاربات ذات التوجه الثقافي أصبحت شائعة في السنوات الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، وهذا يعبر عن الإهتمام بالقضايا الثقافية في الأوساط الأكاديمية[2].

4- أطروحة صدام الحضارات لـ: "صامويل هنتنجتون" ربما يكون لها الأثر الأكبر والنطاق الأوسع والسبب الأهم لتبرير بروز البعد الثقافي في العلاقات الدولية، ويقول فيها: "إن الصراعات المهمة والملحة والخطيرة لن تكون بين الطبقات الإجتماعية، أو بين الغني أو الفقير، أو بين أي جماعات أخرى محددة اقتصاديا، الصراعات ستكون بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة"[3].

هكذا عاد البعد الثقافي ليلعب دورا مهما في هذه المرحلة من العلاقات الدولية، قاد إلى ضرورة تحليل الدور الأساسي للثقافات والمعتقدات كشرط أولي لفهم الجيوسياسة العالمية ومجال العلاقات الدولية وحركة الفاعلين فيه[4].

المطلب الثاني: البعد الثقافي من منظور نظريات العلاقات الدولية

في إطار التذكير باستمرارية الإهتمام بالبعد الثقافي من قبل دراسات العلاقات الدولية يستدعي البعض رؤى المنظورات المختلفة الوزن للبعد الثقافي ويقودنا ذلك إلى النقطة التالية؛ إذ يرى البعض أنه من الصعوبة أن يدعي منظور وحيد في إطار العلاقات الدولية احتكاره للثقافة، وتنطلق وجهة النظر هذه من أن كافة المقتربات الكبرى في الحقل لها إدراكها ورؤيتها الخاصة للبعد الثقافي، وقد يصدق هذا الرأي في

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.87.

[2]- ستيفن وولت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: عادل زقاغ، زيدان زياني، في: http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR, (23/02/2019).

[3]- صامويل هنتنجتون، **مرجع سابق**، ص.46.

[4]- بشير الشريف أحمد مكين، **البعد الديني في العلاقات الدولية دراسة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001**، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، (السودان: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2010)، ص.51.

جزء منه. فالواقع أن المتابع لأدبيات العلاقات الدولية بمختلف مدارسها يلحظ تزايدا في الإهتمام بدور البعد الثقافي وتأثيره على العلاقات الدولية، إلا أن الملاحظة بشأن هذه الكثافة في الإهتمام لا تكون صادقة إلا بتوضيح هذه النظريات المختلفة الذي استخدم كل منها الثقافة على النحو الذي يؤكد افتراضاته الأساسية من ناحية، وليكون استجابة للتطورات والأحداث الراهنة في العلاقات الدولية عبر السنوات القليلة الماضية والمعاصرة من ناحية أخرى، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عرض رؤية نظريات العلاقات الدولية لدور البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

الفرع الأول: المنظور المثالي للبعد الثقافي في العلاقات الدولية

أولا: نشأة النظرية المثالية

تسمى المثالية أحيانا بالطوباوية وأحيانا أخرى المذهب العقلاني، وهي مقاربة للعلاقات الدولية، وتستمد المثالية أساس رؤيتها من الأديان السماوية والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، فهي تعود إلى حركة التنوير المتفائلة في القرن الثامن عشر، كما تعود إلى ليبرالية القرن التاسع عشر والمثالية الويلسونية في مطلع القرن العشرين، وينطلق المثاليون من مقدمات عقائدية وميتافيزيقية وأخلاقية للإنتهاء بالتحليل الفلسفي إلى ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون مثالية[1].

ينظر للمثالية كحركة فكرية وحركة سياسية في نفس الوقت، وينسب للمثاليين الفضل في التأسيس الأكاديمي لدراسة العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، وربط ذلك بالمشاكل الدولية التي عرفها العالم في تلك الفترة، وجاءت المثالية كرد فعل على الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار هائل هدد البشرية، كما جاءت كتعبير عن نظرة فلسفية تفاؤلية طموحة بمستقبل أفضل للوجود الإنساني، وفي هذا الصدد يقول إدوارد هاليت كار–Edward Hallett Carr: "تكمن أهمية المدرسة المثالية في كونها وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد في العصر الحديث"[2].

[1] – أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية**، (كردستان: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص،ص.138،139.

[2]– عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.1، 2007)، ص.120.

ثانيا: الأسس الفكرية للنظرية المثالية

تشدد النظرية المثالية على أهمية القيم الأخلاقية والمعايير القانونية وانسجام المصالح لتكون موجهة لرسم السياسة الخارجية، بدلا من اعتبارات المصلحة القومية والقوة، وتعتمد المثالية بالأساس على جملة من المبادئ والقيم والمثل التي يعتنقها دعاتها، ويحاولون أن يقيموا وفق تصوراتهم نظاما دوليا مثاليا يتلاءم مع تلك القيم والمثل ومن أبرز تلك المبادئ الإنسانية والأممية[1].

تبدأ المثالية بالإعتقاد بأن الطبيعة الإنسانية تقوم على الإحسان والمساواة بين الناس والدول كونهم لاعبين في السياسة الدولية، حيث تعتبر أن الدول امتداد للإنسان وتسعى من أجل تحقيق الإنسان المثالي، فهي تركز على الإنسان أكثر من الدول وأن اهتمامها الرئيس ينص على أن التشابه بين اللاعبين الدوليين (الأفراد والدول) هو من أجل تعزيز المثاليات الإنسانية[2]. وتهدف من وراء ذلك إحلال السلام بدلا من الحرب، العدالة بدلا من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلا من الكراهية والحقد واللاإنسانية، هذه النظرة التفاؤلية لدى المثاليين دفعت بعضهم إلى الدعوة إلى الحكومة العالمية[3].

تؤكد النظرية المثالية على حرية الإختيار والإرادة الحرة، وتعتبر أن الصراع من أجل القوة ظاهرة غير طبيعية في المجتمع البشري، وهو بالتالي سمة مرحلية في التاريخ البشري، ويحاول المثالي جعل النظرية السياسية بمثابة معيار لممارسة السياسة إذا تطابق معها، فتركز المثالية على الحكومة العالمية وعلى المنظمات الدولية والقانون الدولي في دراساتها وأدبياتها[4].

ثالثا: البعد الثقافي ضمن النظرية المثالية

اهتمت النظرية المثالية بمستوى تحليل الفرد "الإنسان" على اعتبار أن طموحات هذا الأخير إذا ما تعلقت بمفاهيم الأخلاق والسلم، فإنه يمكن الوصول إلى توجيه سلوك الوحدات السياسية، فالأخلاقيات

[1]– أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص،ص.138،139.

[2]– سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (بغداد: المكتبة القانونية، ط.5، 2010)، ص.84.

[3]– أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.139.

[4]– ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985)، ص،ص.38،39.

المثالية ما هي في الأخير إلا تعبيرات واضحة عن قيم ثقافية ومجتمعية لدى الدول[1]. من جهة أخرى حاول المثاليون الوقوف على أهمية تفعيل دور القيم والمعايير التي هي في الأساس تعبر عن واقع اجتماعي وثقافي يشمل كل مكونات الفكر والثقافة البشرية، وجعلها محددا لما ينتج عن المجتمعات من سلوكيات تجاه باقي العالم[2].

بالنظر إلى مرتكزات الفلسفة المثالية ورؤيتها وأهدافها يمكن الرؤية بوضوح بأن النظرية المثالية تركز على القيم والمثل المستقاة من الدين وهي جميعها من مكونات الثقافة، كما أنها تركز على الإنسان وفكره، أي أن موقف النظرية المثالية هو موقف يعترف بأهمية البعد الثقافي في التأثير على سلوك الفواعل من الأفراد ومن الدول[3].

الفرع الثاني: المنظور الواقعي التقليدي والجديد للبعد الثقافي في العلاقات الدولية

أولا: السياق التاريخي للنظرية للواقعية ومرتكزاتها

تعود تقاليد الواقعية السياسية إلى تاريخ طويل بحيث من الممكن إرجاعها رمزيا إلى المؤرخ الإغريقي الكبير ثوسيديديس–Thucydides، الذي عاش في القرن الخامس قبل الميلاد ويعتبر كتابه تاريخ الحرب البيلوبونيزية–History of The Peloponnesian، محاولة مقبولة لتوضيح أصول الصراعات الدولية من حيث ديناميكية سياسة القوة، وأولى الكلمات التي تتبادر إلى الذهن حين يذكر أحدهم الواقعية السياسة اللاأخلاقية هي المكيافيلية–Machiavellanism لأن الواقعية مترسخة في قلب النظرية السياسية لـ: نيكولو مكيافيلي–Nicolas Machiavel لذلك يعتبر قطبا من أقطاب الواقعية السياسية[4].

كما يعد توماس هوبز–Thomas Hobbes كأبرز من ساهم في تكوين الفكر الواقعي بالتفسيرات التي قدمها "هوبز" للحالة الطبيعية، فاعتمادها في دراسة العلاقات الدولية تنجم عنها نقطتين الأول هو

---

[1]– إبراهيم بن دايخة، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، 2008–2009)، ص.48.

[2]– ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.39.

[3]– مها سليمان محمد شحادة، **مرجع سابق**، ص.26.

[4]– أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص–ص.173–185.

التمييز بين حقل السياسة الداخلية وحقل السياسة الخارجية للدول، والثاني هو أن العلاقات الدولية هي فقط من اختصاص الدول ذات السيادة وصاحبة سلطة الإكراه[1].

ويعتبر هانز مورغانثو–Hans Morgenthau أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ويقدم في كتابه "السياسة بين الأمم" ما يعتبره المبادئ الست في الواقعية السياسية وهي:

1– إن السياسة كالمجتمع بشكل عام تحكمه قوانين موضوعية لها جذورها في الطبيعة البشرية.

2– يعتبر مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية، وتعرف المصلحة دائما بلغة القوة.

3– إن مفهوم المصلحة ليس ذو مضامين ثابتة وغير متغيرة على مدى الزمن، إنما فكرة المصلحة كجوهر للسياسة هي الدائمة عبر الزمان والمكان.

4– لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول.

5– ترفض الواقعية السياسية اعتبار القيم الأخلاقية العالمية متطابقة مع قيم ومبادئ دولة معينة، فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة.

6– تركز الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي كمجال مختلف عن المجالات الأخرى[2].

أما عن النظرية الواقعية الجديدة فأسس كينيث والتز–Kenneth Waltz في "كتابه نظرية السياسة الدولية–Theory of International Politics" الواقعية الجديدة أو (الواقعية الهيكلية)كما يدعوها هو، وكرس فيه نظرية الإختيار العقلاني المستوحاة من علم الإقتصاد الجزئي أداة للبحث عن الأسلوب الأمثل لاستخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية، فضلا عن تحديثه لنظرية النظام الدولي، يقوم "والتز" بانتقاد الواقعيين من أمثال "هانز مورجينثاو" و"هنري كسنجر–Henry Kissinger، وريمون آرون– Raymond Aron، وستانلي هوفمان–Stanely Hoffmann، لسماحهم بمزج السياسة الداخلية في نظرياتهم عن

[1]– **المرجع نفسه**، ص.205.

[2]– ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص،ص.26،27.

الصراع أما هو فيسعى إلى تفسير السياسات الدولية على أساس بنية النظام وحدها دون أي اعتبار على الإطلاق للطابع الداخلي للأمم المكونة له[1].

من هذا المنطلق فإن الواقعية الجديدة عند "والتز" تقوم على الإفتراضات الخمس الآتية:

1- إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، بسبب احتكارها حق استخدام القنوات القتالية بشكل قانوني.

2- إن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام تراتبي، والسبب في ذلك كون أن الدول هي أعلى سلطة موجودة داخل النظام، فلا يوجد طرف أعلى سلطة منها.

3- إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها، من هذا المنطلق فإنها تسعى جاهدة للحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه ووضع ذلك في مقدمة أولوياتها.

4- إن الدول لا تثق في بعضها البعض ولا يمكن لإحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الأخرى، فلبعض الدول نيات شريرة، ولبعضها الآخر نيات سليمة، إلا أنه لا يمكن التأكد من هذه النيات بصورة قاطعة بسبب تغيرها الكبير تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها.

5- إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك وهي بالتالي فاعل عقلاني، ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق مع معلومات ناقصة، حيث تكون لأعدائها فرص لإخفاء نياتهم الحقيقية عنها[2].

ثانيا: البعد الثقافي في النظرية الواقعية التقليدية والجديدة

تتلخص رؤية المنظور الواقعي لدور البعد الثقافي في العلاقات الدولية على النحو التالي:

1- تنظر الواقعية سواء التقليدية أو الجديدة للعوامل الإجتماعية والثقافية باعتبارها مجالات غير ملائمة للدراسة من قبل باحثي العلاقات الدولية، فهي مجالات تُحال دراستها لمختصي السياسة الداخلية، وذلك اتساقا مع صيغة الفصل بين النظام الداخلي وبين الخارجي التي تتبناها الواقعية.

---

[1]- أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.362.

[2]- أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، ع.46، (2013)، ص.49.

2- ينظر الواقعيون للبعد الثقافي بوصفه أداة توظيف سياسية من قبل الدولة –باعتبارها لاعبا موحدا احتكاريا، يتمتع بإرادة واحدة– لتحقيق المصالح القومية، فالدول ترى روابط الأخوة والعقيدة والقرابة عندما يكون من مصلحتها أن تفعل ذلك.

3- البعد الثقافي هام ولكن دلالته وتأثيره يكون داخلي، من خلال مفهوم القومية الذي تعمل الدولة على تعزيزه وتوجيهه لخدمة أهدافها، إذ يؤكد الواقعيون على استمرار الثقافة القومية أساسا ثابتا للهوية الجماعية، فلا تزال المشاعر والقيم القومية تسيطر على العديد من الجماعات ذات الخبرة والتاريخ المشترك، وبالرغم من التغيرات العالمية إلا أنه من غير المحتمل أن تنشأ ثقافة تتجاوز عالم الأمم، وحتى إن حدث هذا الإحتمال البعيد فستظل الدولة هي الوسيط الوحيد، ومن ثم فالواقعيون يدافعون عن مفهوم الثقافة القومية وصموده لأنه جزء هام من أساس تفسير استمرار الدولة القومية في لعب الدور الأساسي في السياسات الدولية.

4- ينظر الواقعيون النظرة الوظيفية ذاتها لدعاوى إمكانية تطور ثقافة عالمية، ويسوقون على ذلك العديد من الأسباب: فالدعوة إلى ثقافة عالمية إنما هي نتاج أساسي للرغبة في التوسع من قبل بعض المصالح السياسية والتجارية داخل عدد صغير نسبيا من الدول الصناعية المتقدمة، وبالأساس الدول الصناعية الغربية المتقدمة وليست نتاجا لعملية صهر ثقافي عالمي حقيقي طالما أن هناك نسبة كبيرة من سكان العالم معزولة عن الآليات الأساسية المستخدمة في التعبير عن التجانس الثقافي[1].

وحتى النهج الثقافي غزى معقل الواقعية في الدراسات الأمنية؛ ففي أواخر عام 1990م شهدت موجة عالية من المنشورات باستخدام النظرية الثقافية لشرح الأمن القومي منهم بيتر كاتنزشتاين– Peter Katzenstein، في مقاله عن "ثقافة الأمن القومي–The Culture of National Security" وكأن الثقافة هي قطعة رئيسية فمن المقترح أن "التجربة الإنسانية هي واحدة من الثقافات فالثقافة والإختلافات الثقافية هي في صميم السلوك البشري على مر التاريخ في السياسة الدولية"[2].

[1]– نادية محمود مصطفى، **العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة**، (القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، ط.3، 2016)، ص،ص.1546،1547.

[2]- Jeffrey Lantis, **Op.Cit**, P.38.

فمع سلسلة التغيرات العالمية التي شهدتها الثمانينات والتسعينات، قدمت بعض المحاولات الواقعية التي تعد تطويرا لهذه الرؤية، خاصة بشأن الثقافة، وتجدر الإشارة إلى بعض هذه التطورات وذلك على النحو التالي:

التطور الأول: وهو ما يطلق عليه الواقعية الهيكلية، والذي يعتمد على الدمج بين مبادئ الواقعية الجديدة وبين فكرة المجتمع الدولي، ولقد ظهر هذا التطور عند باري بوزان–Barry Buzan، الذي أعاد استدعاء مفهوم المجتمع الدولي، حيث يرى أن ثمة مجتمعا عالميا بصدد الظهور، والعنصر الأساس لدى "بوزان" لنشأة المجتمع يتمثل في وجود هوية مشتركة وثقافة مشتركة بين وحدات النظام، ومن ثم يمكن القول بأن بعض التيارات الواقعية في مواجهتها للتحديات الراهنة أصبحت أكثر اعترافا بالدور الذي يلعبه البعد الثقافي.

التطور الثاني: باعتراف الواقعية بدلالة الأبعاد الثقافية في التأثير على السياسات الدولية، وهي محاولة "صامويل هنتنجتون" في كتاباته حول "صدام الحضارات" كما صنفها الكثيرون، فإن هذه المحاولة بالرغم من كونها إضافة إلى اهتمام المنظور الواقعي بالأبعاد الثقافية الحضارية والإعتراف بأن هذه الأبعاد تمارس قدرا لا يستهان به من التأثير على السياسات الدولية، إلا أنها في النهاية لم تسبق لديه الأبعاد الإستراتيجية والأمنية، كما أن الصراع على المصالح كان هو السمة الأساسية والدائمة للتفاعلات الدولية حتى وإن كانت حضارية[1].

الفرع الثالث: المنظور الليبرالي والليبرالي الجديد للبعد الثقافي في العلاقات الدولية

أولا: البناء المعرفي والنظري للنظرية الليبرالية والليبرالية الجديدة

عرفت أكاديميا كأولى المجالات التنظيرية للعلاقات الدولية بعد تأسيس حقل العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين، وسعت إلى تغيير الوضع الدولي المليء بالصراعات والنزاعات، واستبداله بعالم خال من الحروب يسوده السلام، ويتمحور هدف الليبرالية في البحث عن وسائل وآليات تعمل على نزع فتيل الحرب وتجنب الأسباب التي تؤدي إليها، بالإضافة إلى تأسيس العلاقات الدولية على قواعد جديدة تضمن عدم العودة للحروب، ويرتبط المنظور الليبرالي المنافس للواقعية بالمحللين الكلاسيكيين أمثال جون لوك–

[1]– نادية محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص،ص.1547،1548.

John Locke، وجيرمي بنثام–Jeremy Bentham، وإيمانويل كانت–Emmanuel Kant، الذين مهدوا فكريا وفسلفيا لما دُعي فيما بعد بالمذهب الليبرالي[1].

وتنطلق النظرية الليبرالية من الإفتراضات الآتية:

– تؤدي الدولة الوطنية –القومية– وقوى أخرى فاعلة في النظام الدولي دورا مهما في العلاقات الدولية، أي أن الليبرالية تعتبر أن القوى الفاعلة الأخرى من غير الدولة مهمة وتؤدي دورا كبيرا في النظام الدولي.

– النظام الدولي تغيب عنه السلطة المركزية، ولكن هذا يقود الدول للتعاون وليس الصراع كما يعتقد الواقعيون.

– يعترف الليبراليون بأن الدول تتصرف لتحقيق المصلحة الوطنية، ولكن على العكس من الواقعيين فالمصلحة الوطنية للدولة ليست معرفة دوما بالأمن القومي، بل هي متعددة الأشكال تبعا للظروف، فهي إلى جانب الأمن القومي، تعاون وشراكة اقتصادية وإصلاحات سياسية واقتصادية وحماية البيئة...

– تسعى الدول لزيادة قوتها المطلقة وليست النسبية، لأن الدول تفترض أن التعاون وليس التنافس يحقق مصالحها.

– الدولة الوطنية ليست بالضرورة تتصرف بصوت واحد أو بشكل عقلاني، لأن هناك داخل الدولة بيروقراطيات ومؤسسات وجماعات ضغط تحاول التأثير في صناعة القرار، فالقرار بالنسبة إلى الليبراليين يأتي نتيجة مساومات وليس نتيجة حسابات عقلانية فقط كما يفترض الواقعيون[2].

أما عن النظرية الليبرالية الجديدة فقد شهدت أواخر الستينيات من القرن العشرين عودة الإهتمام بالنظريات الليبرالية، وهناك ثلاثة خطوط من التفكير الليبرالي الجديد الإقتصادي والإجتماعي والسياسي، وينقسم الخط السياسي إلى جزئين: أحدهما يرتبط بالمؤسسات، والأخر بالديمقراطية، في المجال الأكاديمي تشير الليبرالية الجديدة بشكل عام إلى الليبرالية المؤسسية الجديدة، أما في عالم السياسة الواقعي فإنها تعني

[1]– محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص،ص.148،149.

[2]– خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م.30، ع.1، (2014)، ص.333.

السياسة الخارجية لليبرالية الجديدة التي تحافظ على التجارة الحرة أو الأسواق المفتوحة والقيم والمؤسسات الديمقراطية الغربية[1].

وبناءا على ما سبق يمكن تلخيص الفرضيات المفتاحية لليبرالية الجديدة في الآتي:

- الأفراد والدول بناءا على العقلانية يملكون القدرة على حل المشاكل من خلال العمل الجماعي.

- التعاون الدولي من أجل الإستفادة المتبادلة هو أمر مرغوب فيه وممكن في نفس الوقت.

- دور الفاعلين الآخرين من غير الدول.

- الدولة ليست متحدة بل هي متعددة المراكز والقضايا، تماشيا مع التنافس بين الضغوط الداخلية والدولية.

- المكاسب النسبية في مقابل المكاسب المطلقة[2].

ثانيا: الرؤية الليبرالية لدور البعد الثقافي في العلاقات الدولية

تتلخص عناصر الرؤية الليبرالية للدور الذي يلعبه البعد الثقافي في العلاقات الدولية على النحو التالي:

1- عادة ما يتم استخدام الثقافة وظيفيا من قبل النخب لتحقيق مصالحها حينما تظهر الحاجة لذلك، وأن النزاعات الثقافية بصورها المختلفة الدينية والعرقية، وتلك التي تثور بين أبناء العمومات هي جميعها ظواهر قديمة وأمثلتها تدل على دأب الثقافة على توظيف الإعتبارات الثقافية لتأجيج حمية شعوبهم وجنودهم ولتبرير سياساتهم أمام العامة، إلا أن الأسباب الحقيقية لهذه النزاعات أبدا لم تكن ثقافية.

2- أن هذه الملاحظة الأولى تنطبق أيضا على الموجة الحالية من الإهتمام بالثقافة والتي قد تستمر قرابة العقد أو ما شابه، وهو الإهتمام الذي يورده أنصار هذا الإتجاه إلى انتشار عمليات العولمة على الأصعدة السياسية والإقتصادية ومن ثم فالظواهر الثقافية هنا هي جزء من الآثار التحولية للفترة التي يمر بها العالم.

[1]- أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.396.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.404.

3- إن الدول تلعب دورا هاما في صياغة ثقافتها وفي تغيير هذه الثقافة، والدول استجابة لمتطلبات السوق العالمي ستتخذ إجراءات سيادية لتغير بعض العادات الثقافية الرافضة لقيم هذا السوق، ومن ثم فإنها ستدفع نحو المزيد من التجانس حتى تقل الإختلافات الثقافية تدريجيا[1].

ولا يخف ما تتضمنه هذه الرؤية لمعنى الثقافة من كونها نتاجا لعدد من الإجراءات والمؤسسات وأن انتشار نوع معين من ثقافة الإستهلاك أو ما شابهه يعني توحد ثقافي، بمعنى أن التركيز هنا غالبا ما يكون على جانب مادي وتحويل مكونات الثقافة إلى أشكال مادية وهي نابعة من التعامل المنهجي مع الثقافة من خلال نظرة وضعية، ومن ثم يخلص أنصار هذا الرأي إلى أن الدور المتزايد الأهمية للثقافة الآن مصيره إلى الزوال، ليعود البعد الثقافي كما كان دوما في الصفوف الخلفية عامل ثانوي في تأثيره على العلاقات الدولية[2].

الفرع الرابع: المنظور البنائي للبعد الثقافي في العلاقات الدولية

أولا: المرجعية المعرفية للنظرية البنائية

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للإتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية وكان نيكولاس أنوف-Nicholas Onuf، أول من استعمل المصطلح في كتابه "عالم من صنعنا-World of Our Making"، حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية (الجديدة)، أيضا برز استعمالها مع المقال المرجع لـ: ألكسندر وندت-Alexandr Wendt الملقب بأب البنائية الصادر عام 1992م والمعنون بـ: "الفوضى هي ما تصنعه الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة- Anarchy is What States Make of it: The Social Construction of Power Politics"[3].

وتزامن ظهور هذه النظرية مع نهاية الحرب الباردة، التي شكلت عقبة أمام فشل العديد من النظريات وخاصة النظرية الواقعية، في التنبؤ بنهاية هذه الحرب بطريقة سلمية، كما ساهمت هذه الحرب

---

[1]- نادية محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص،ص.1549،1550.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.1550.

[3]- إنعام عبد الكريم أبو مور، **مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية**، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، (غزة: جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2013)، ص.126.

في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، وجاءت هذه النظرية لتتحاور مع النظريات التقليدية وتنتقدها بأن النظرية البنائية تمتلك تفسيرا في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة مختلف خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشوف–Mikhaïl Gorbatchev، في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكار جديدة كالأمن المشترك[1].

توظف النظرية البنائية بعض المفاهيم المشتركة مع النظريات الأخرى وإن اختلفت رؤيتها في معنى هذه المفاهيم ودورها وتتمثل في:

1– مفهوم الدولة والقوة: يصر البنائيون على أن السياسة الدولية ليست بالضرورة محكومة بالقوة والمصلحة فقط، فهناك مبادئ وقيم ومفاهيم مثل السيادة وعدم التدخل، التي أصبحت جزءا من الإطار الإجتماعي لسلوك الدول.

2– المصلحة الوطنية: يعد من أهم المفاهيم وأكثرها غموضا، ينظر إليه على أنه شيء تملكه الدول ويبنى على مر الزمن ويرتكز على بعض الأسس أهمها موقع الدولة، الموارد التي تمتلكها الدولة، عدد السكان، الأهداف الإستراتيجية للدولة وعوامل أخرى، وهي معايير قياس قوة الدولة.

3– أهمية الهوية: أدركت البنائية دور الهوية في تشكيل الفعل السياسي، في الوقت الذي تميل فيه كل من الفلسفة الواقعية والفلسفة الليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية، فإن الفلسفة البنائية تركز على دور الثقافة وتأثير الأفكار والقيم في العلاقات الدولية، ويرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعل من خلال العمليات الإجتماعية، ويفترض البنائيون أن الهوية تمنح أو تحدد للفاعل دورا في العلاقات الدولية، وبالتالي سيتصرف الفاعل دوما بما يراه مناسبا لهذا الدور[2].

4– الأمن والسلام: اهتم أتباع البنائية بدراسة الأمن والسلام، وتركزت دراستهم على ثلاثة محاور:

[1]– ستيفن وولت، **موقع سابق**.

[2]– خالد موسى المصري، "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، م.30، ع.2، (2014)، ص–ص.324–326.

– أشار بعض البنائيون إلى ما يسمى بثقافة الأمن لدى بعض البلدان التي تحدد الرؤية والسياسات الأمنية التي تضعها هذه الدول فيما يتعلق بأمنها القومي، ويحاول أتباع البنائية دراسة الأثر التراكمي لتشكيل نوع من الثقافة ملامحها الأساسية الأمن، أي أن ارتكازاتها الأساسية هي تحقيق الأمن والسلام كأولوية.

– طور مجموعة من أساتذة الجامعات الدولية تحت عنوان التجمعات الأمنية مجموعة من الدراسات التي استمدت من دراسة كارل دوتش–Karl Deutsch، كثيرا من الأفكار والمبادئ وميز الباحثون بين عدة أنواع من التجمعات الأمنية أهمها: التجمعات الكبيرة التي يعكسها نظام الأمن الجماعي على الصعيد الدولي، والنوع الآخر: هو التجمع الإقليمي الذي ينشأ عند اجتماع مجموعة من الدول لتنشئ نظاما مشتركا للأمن مع احتفاظ كل منها بسيادته واستقلاله.

– إسهام البنائية في الدراسات يتمثل بانخراط مجموعة من البنائيين في الجدل المتعلق بمفهوم الأمن القومي، وفي خلال هذا الجدل ظهر مفهوم الأمن الإنساني، الذي يعبر عن جوهر الدراسات الأمنية بحيث يجب أن يكون الإنسان وليس المادة[1].

ثانيا: افتراضات النظرية البنائية

يشير كل من بول فيوتي–Paul Viotti ومارك كوبي–Mark Kauppi في كتابهما "نظرية العلاقات الدولية–International Relation Theory"، إلى أن هناك أربعة افتراضات تنطلق منها البنائية في العلاقات الدولية:

1– تتخذ البنائية موقفا مغايرا لموقف النظريات الوضعية من مفاهيم أساسية في العلاقات الدولية مثل (المصلحة الوطنية، والهوية، والأمن القومي)، إذ يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما هي معطاة، كما يهتم البنائيون بالقوى الفاعلة غير الدولة مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن ذلك يركز أتباع البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقتها البينية.

2– يرى البنائيون بنية النظام الدولي على أنها بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين.

[1]– **المرجع نفسه**، ص،ص.327،328.

3- البنائية كما يستدل من اسمها تنظر إلى النظام الدولي بأنه عملية دائمة مستمرة من البناء الحاصل من التفاعل بين الفاعلين والبناء نفسه، فبالنسبة إلى البنائيين العالم دوما هو قضية متجددة ليس شيئا تم وانتهى وعلينا قبوله وهذا بالطبع موقف مختلف عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين بنظرتهم إلى البناء.

4- قدم أتباع النظرية البنائية إسهامات جادة في الحوار والجدل الإبستمولجي والأنطولوجي في العلاقات الدولية، إذ يرفض البنائيون الإفتراضات الوضعية بوجود قوانين وشبه قوانين تحكم الظاهرة الإجتماعية والسياسية بعيدة عن إرادة الفاعل وقدرته في التأثير في محيطه، كما ترفض البنائية افتراضات الوضعية بإمكانية الموضوعية، أي فصل الذات عن الموضوع[1].

ثالثا: مكانة البعد الثقافي في النظرية البنائية

إذا بحثنا في نظرة ورؤية البنائيين إلى دور وأهمية البعد الثقافي في العلاقات الدولية، نجد أن للبنائية إسهام كبير في هذا المجال، فالبنائية في الأساس تقوم على الإهتمام بالعنصر البشري ومكوناته الإجتماعية والثقافية، إذ يركز "نيكولاس أنوف" على الطابع الإجتماعي للعلاقات الدولية من خلال مجموع القيم التي يحملها الأفراد، والتي يحاولون تجسيدها في صنعهم للعالم الذي تشكله تلك التصورات الفكرية والثقافية للأفراد، فتشكل مجموع المبادئ والقواعد الإجتماعية يعطي نوع من التداخل بين الأفراد يظهر في شكل نظام اجتماعي للقيم والثقافات، تعبر من خلالها عن إرادتها وقناعاتها وكذلك تصوراتها عن طريق الدول والحكومات التي ما هي إلا وكالات اجتماعية تتصرف بإيعاز من النظام الثقافي للأفراد[2].

ويشير"أحمد علي سالم" أن دور البعد الثقافي في العلاقات الدولية بالنسبة للبنائية يتجلى من خلال الآتي:

1- تحدد الثقافة صورة العالم لدى القوى الفاعلة في النظام الدولي، ومن ثم فإنها تؤثر في عملياتها الإدراكية للأحداث من حولها، وفي أحكامها الأخلاقية والجمالية والذوقية، إن البعد الثقافي يبرز بصورة أوضح في عمليات صنع القرار، إذ يتبنى البنائيون هنا الأنموذج المعرفي (الإدراكي أو النفسي) لصنع القرار بدل الأنموذج العقلاني الذي قدمه كل من الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد.

[1]- Paul Viotti, Mark Kauppi, **International Relation Theory**, (New York: Pearson, 5.E, 2010), P.278.

[2]- جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط.1، 2005)، ص-ص.146-160.

2- تمثل الثقافة مصدرا مهما للدوافع فالدوافع لا تنبع فقط من داخل الفرد وشخصيته بل أيضا من تفاعله وعلاقته بمن حوله والقيم الثقافية السائدة في مجتمعه.

3- تلعب الثقافة دورا حاسما في تحديد هوية الفرد والجماعة، فالثقافة تحدد من "نحن" ومن "هم"، فهي الأساس الذي تقوم عليه الأيديولوجيات القومية التي قادت إلى حروب كبرى في التاريخ.

4- يرتبط بالدور السابق أثر الثقافة في تقسيم الناس وتصنيفهم سواء على أساس العرق أو الطبقة (الإقتصادية والإجتماعية)، أو المكانة أو الجنس أو غيرها ويضح هذا الأمر في تقسيم العالم إلى شرق وغرب والى شمال وجنوب، فهذه التقسيمات ليست جغرافية بل ثقافية على الرغم من التسليم بدور العوامل الإقتصادية والتكنولوجية فيه[1].

باختصار يمكن القول أن البنائية جاءت كبديل عن الإتجاهات النظرية التقليدية الوضعية، فقد وجدت البنائية البيئة المناسبة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، مع الإقبال الواسع لمفهوم الثقافة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير، فقد استخدم "بيتر كاتزنشتاين" البعد الثقافي لتفسير واستيعاب الأسباب التي أدت بكل من ألمانيا واليابان إلى عدم اعتمادهما على سياسة عسكرية، رغم أنهما يمتلكان تكنولوجية عالية للقيام بذلك، وهو التفسير الذي يواكب الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الإنهيار السوفييتي وتفكك المنظومة الإشتراكية[2].

المبحث الثاني: مقاربة مفاهيمية ونظرية للسياسة الخارجية

يعد موضوع السياسة الخارجية إحدى المواضيع التي تحظى بقدر كبير من الإهتمام من قبل المهتمين بدراسة وتفسير السياسة الخارجية، على اعتبار هذه الأخيرة فرع من فروع العلاقات الدولية، لذا سنركز في هذا المبحث على الإحاطة بالجانب المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، من خلال تناول أهم التعريفات التي قدمها أبرز المفكرون والباحثون في هذا الحقل، وكذا علاقتها بالمفاهيم ذات الصلة، ثم نعرج إلى أهم النظريات العامة والجزئية، التي سعت إلى تفسير وتحليل السياسة الخارجية.

---

[1]- أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.20، (خريف 2008)، ص،ص.133،134.

[2]- عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص.326.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت واختلفت تعريفات السياسة الخارجية التي قُدمت من قبل المفكرين والباحثين وفق اختلاف الزوايا المعتمدة في كل تعريف، وعليه سيتم التركيز على أبرز ما قُدم حول هذا المفهوم، هذا وتتعدد الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية من قبل الدول في إطار تحركاته الخارجية، من جهة أخرى هناك مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية التي تتحكم في السلوك الخارجي للدول.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة

أولا: تعريف السياسة الخارجية

تعددت تعريفات السياسة الخارجية واختلفت من مفكر لآخر وعليه:

يعرف باتريك مورغن–Patrik Morgan، السياسة الخارجية بأنها: "التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين"، في حين يعرفها ريتشارد سنايدر–Richard Snayder، بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"[1].

كما يعرف جيمس روزنو–James Rosenau، السياسة الخارجية على أنها: "تلك النشاطات السلطوية التي يتخذها الممثلون الرسميون للمجتمع القومي عن وعي من أجل إقرار أو تغيير وضع وموقف معين في البيئة الدولية بشكل ينسجم والأهداف الوطنية المحددة بدقة"[2].

يعرفها كذلك جيفري نيونهان–Jevri Neonhan، على أنها: "ذلك النشاط المتمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول والفواعل"، إلى جانب هذه التعريفات المستمدة من الأدبيات الغربية نجد في المقابل تعريفات لدارسين وباحثين عرب من بينهم "محمد السيد سليم" الذي يعرف السياسة الخارجية على

[1]– أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص.20.

[2]- James Rosenau, **Comparing Foreign Policies: Theories Findings and Mithods**, (New York: Sage Publication, 1974), P.6.

أنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي"[1].

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نخلص إلى أن السياسة الخارجية تشير إلى أنها: "مجموعة الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي وتوجهاته الفكرية والفلسفية والراعية للمصالح الوطنية للأمة، التي تعبر عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة وكذا الموارد المتوفرة التي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية[2].

ثانيا: علاقة السياسة الخارجية بمفاهيم أخرى

يرتبط مفهوم السياسة الخارجية ببعض المفاهيم ذات الصلة منها:

1- السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

يعرف مايكل ماس-Michael Mas، السياسة الدولية على أنها: "ذلك الحيز من العلاقات الدولية الذي توظف فيه القوة والإجبار والمساومة، لتحديد كيفية تخصيص الموارد العالمية بين مختلف الدول والتنظيمات الدولية"[3].

وعليه فالتفاعل الناجم عن تلاقي السياسات الخارجية للدول يطلق عليه السياسة الدولية، لهذا فالسياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي[4].

[1]- حسين بوقارة، **السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل**، (الجزائر: دار هومة، 2012)، ص.18.

[2]- عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص.24.

[3]- محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية**، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2002)، ص.04.

[4]- النعيمي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.29.

2- السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

يقدم "ريمون آرون" تعريفا للعلاقات الدولية بأنها: "مجموع العلاقات بين الوحدات السياسية المستقلة الموجودة في العالم، وأن خصوصية هذه العلاقات تنبع من حقيقة أنها تتناول علاقات بين وحدات سياسية تدعي كل منها بأن الحق في جانبها وبأنها صاحبة الرأي الوحيد في قراراتها[1].

لهذا فالعلاقات الدولية هي نتيجة تفاعلات متعددة صراعية كانت أو تعاونية بين مختلف الفواعل في النظام الدولي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن العلاقات الدولية أوسع في مداها وأشمل من السياسة الخارجية للدول، فإذا كانت السياسة الخارجية جزءا من العلاقات الدولية فإن هذه الأخيرة تتكون كذلك من التفاعل الحاصل بين القوى الأخرى في العلاقات الدولية[2].

3- السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يعرف شارل كالفو-CharlCalvo، الدبلوماسية بأنها: "تلك العلاقات القائمة بين مختلف الدول، كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والإتفاقيات"، ويعرفها أرنست ساتو-Arnest Satow، قائلا بأن الدبلوماسية هي: "استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"، لذا تعد الدبلوماسية أداة لتنفيذ السياسة الخارجية والتعامل مع الدول والأشخاص من خلال عملية التمثيل والتفاوض خاصة في وقت السلم، والتي تتناول العلاقات والمعاملات و المصالح بين الدول[3].

4- السياسة الخارجية والإستراتيجية:

عرف "ريمون آرون"، الإستراتيجية باعتبارها مظهر للسياسة الخارجية للدول، بأنها: "فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب أي أن القوة المسلحة تستخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية"، ويوضح

---

[1]- أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.48.

[2]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.26.

[3]- علي حسين الشامي، **الدبلوماسية نشأتها و تطورها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية**، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، 2007)، ص.35.

في نفس السياق أن الإستراتيجية والدبلوماسية دالة لنظرية وحدة السياسة الخارجية فكلتاهما خاضعتان للسياسة أي لرؤية المجموعة أو مسئوليها حول المصلحة الوطنية[1].

الفرع الثاني: أدوات السياسة الخارجية

أولا: الأدوات الدبلوماسية

وتضم الموارد التي تستعملها الدولة لتمثيل ذاتها مع باقي الوحدات الدولية الأخرى، عبر آلية التفاوض قصد شرح سياستها إزاء القضايا الدولية وحماية مواطنيها وممتلكاتها في الخارج، والعمل على تنظيم التعامل مع الأجانب حيث تعتمد في خضم هذا على توظيف مجموعة من الموارد والآليات كشبكات السفارات والقنصليات وغيرها من أدوات الإتصال الدولي[2].

وعليه تعد الدبلوماسية على اختلاف أنواعها مظهرا رئيسيا من مظاهر السياسة الخارجية وأداة أساسية في تنفيذها، وهي عملية سياسية توظفها الدول في إدارة علاقاتها الخارجية الرسمية في النظام الدولي، وعلى هذا الأساس تشكل الدبلوماسية واحدة من الأدوات التي من خلالها يتم تنفيذ قرارات الدولة، وتحقق بواسطتها أهداف توجهات سياستها الخارجية، وذلك بدعم من الوسائل الأخرى كالإقتصادية والعسكرية والدعائية...، لهذا وبالنظر لحيوية الدبلوماسية في حل وتسوية الأزمات الدولية أين كان لها الدور في حل عديد النزاعات والصراعات بين الدول، فقد فضل البعض النظر إليها ليس فقط كإحدى أدوات السياسة الخارجية بل كمؤسسة فاعلة قائمة بذاتها، لها دورها في تنفيذ السياسة الخارجية للدول[3].

ثانيا: الأدوات الإقتصادية

تضم جميع الأنشطة التي لها تأثير في إدارة وتوزيع الثروة الإقتصادية للدولة، وتشمل هذه الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات بالإضافة إلى تبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، كإعطاء

[1]– إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية**، (الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1979)، ص،ص.469،470.

[2]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص.92.

[3]– عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص.320.

وطلب المساعدات الإقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية وأدوات الحماية التجارية والعقوبات والمقاطعات الإقتصادية، وأدوات تحديد سعر صرف العملة الوطنية[1].

حيث تعد الأدوات الإقتصادية من الأدوات المهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وما زادها أهمية هو قوة وانتشار ميكانيزمات الإعتماد المتبادل والعولمة في كل أنحاء العالم، لهذا تلعب المتغيرات الإقتصادية دورا أساسيا في العلاقات الدولية كوسائل وكأهداف في السياسة الخارجية، إذ أن هذه الأخيرة قد تكون في بعض الأحيان موجهة أساسا لتحقيق مصالح وغايات إقتصادية محضة، كالحصول على أسواق جديدة وترقية التجارة والإستثمارات الإقتصادية للدول[2].

ثالثا: الأدوات العسكرية

هي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد الدول الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة وتسليحها وتدريبها وتوزيعها، سواء بالنقل البحري أو الجوي، وتطوير الأسلحة وعقد المحالفات العسكرية فكل هذه تعتبر أدوات عسكرية تستعملها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية[3].

ويبرز توظيف الأدوات العسكرية كوسيلة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية عند التعامل مع المواقف الدولية ذات الصلة بشروط ومتطلبات الأمن القومي، فعادة ما تكون التدخلات العسكرية تحمل ذريعة حماية الأمن القومي إلا أن القوة العسكرية لابد أن يتم توظيفها في حدود ضيقة وعندما يستحيل تحقيق هدف معين للسياسة الخارجية بوسائل أخرى، لهذا فالأدوات العسكرية تعتبر الخيار الأخير في سلم البدائل المتاحة للدولة في سبيل السعي وراء تحقيق أهداف سياستها الخارجية[4].

رابعا: أدوات التجسس والتخريب

تسعى هذه الأدوات إلى جمع الحقائق والمعلومات حول كل المسائل والظواهر المرتبطة بمقومات الأمن القومي والمصلحة العليا للمجتمع وذلك عبر أجهزة المخابرات والإستعلامات في إطارها القانوني،

---

[1]– السيد سليم، (تحليل...)، **مرجع سابق**، ص.92.

[2]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص،ص.104،105.

[3]– السيد سليم، (تحليل...)، **مرجع سابق**، ص.92.

[4]- James Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy**, (London : Frances Pinter Publishers, 1979), P.342.

لهذا يمكن القول أن نجاح استعمال الأدوات الأخرى كالدبلوماسية والأدوات العسكرية والإقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن نشاط الجهاز الإستخباراتي[1].

حيث تسعى أدوات التجسس والتخريب التي توظفها أجهزة الإستخبارات على إقليم دولة أخرى، قصد العمل على دعم وتشجيع الجماعات السياسة المعارضة للنظام السياسة القائم، بهدف الإطاحة به وتنصيب نظام آخر بما يخدم مصالح وأهداف السياسة الخارجية للدولة القائمة بهذا النشاط[2].

خامسا: أدوات الدعاية

تعد الأدوات الدعائية من الوسائل التي تستعمل في التأثير على مفاهيم الأفراد والنخب السياسية غير الرسمية والعمل على تشويه الآخر ووصفه بأبشع الأوصاف، فالدعاية هي بمثابة وسيلة رئيسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وإحدى ركائز النشاط الحكومي بشكل عام، لهذا غالبا ما تسعى الدول الكبرى إلى استعمال عدة قيم ومعتقدات ومبادئ أخلاقية وقانونية قصد بلوغ غايتها في السياسة الدولية، وهذا بالضغط عبر هذه القيم والعقائد على الوحدات الدولية الأخرى وتقويم سلوكياتهم بما يتماشى والقيم التي تزعم بعالميتها وعدالتها، وعليه يعتبر العمل الذي تقوم به أجهزة الدعاية ركيزة لنجاح تنفيذ قرارات السياسة الخارجية[3].

الفرع الثالث: محددات السياسة الخارجية

أولا: المحددات الداخلية

وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي ومن أهمها:

1- المحدد الجغرافي:

يعد المحدد الجغرافي من بين المحددات الرئيسية في تحديد طبيعة النشاط الخارجي للدولة وكذا رسم معالم سلوكيات الدول الأخرى تجاهها، ويندرج ضمن هذه العوامل كل من الموقع الجغرافي، المساحة،

[1]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.108.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.109.

[3]- السيد سليم، (تحليل...)، **مرجع سابق**، ص.93.

المناخ، الإقليم... ، لهذا يُعد الإنفتاح الجغرافي عاملا يدفع الدولة إلى تنويع نشاطها الخارجي الدبلوماسي والعسكري وهذا لمواجهة التحديات التي قد تفرزها سياسات التوسع والتحالفات الدولية[1].

لهذا فالدول المحاطة بالبحار غالبا ما تعتمد سياسة خارجية مختلفة من حيث أهدافها وركائزها عكس الدول المنغلقة التي لا تطل على البحار، وعلى هذا الأساس يعد المحدد الجغرافي إحدى المكونات الطبيعية لقوة الدولة[2].

2- المحدد السكاني:

يعد المحدد السكاني مصدرا رئيسيا وقوة عمل معتبرة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، كما له مكانة بارزة في تحديد طبيعة السياسة الخارجية للدول وكذا رسم معالم قوتها في النظام الدولي، لهذا نجد أن الدول ذات الكثافة السكانية العالية تبدو أكثر نشاطا بغيرها من الدول، إذ يدفعها هذا للخروج إلى ما وراء حدودها قصد توفير متطلبات وإشباع حاجيات سكانها سواء عبر علاقات سلمية تعاونية أو صراعية[3].

في المقابل نجد أن الدول قليلة السكان غالبا ما تكون عرضة لبعض القضايا الأمنية ومواقف السياسة الخارجية، وهو ما يقلص مجال حريتها في البيئة الدولية، غير أن البعض يقرون بأن حجم السكان لا يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحديد حياة ومكانة الدول، لهذا فإن أعداد البشر لا يمثل ثقلا أساسيا في السياسة الخارجية للدول[4]. لأن هناك من الدول ذات أعداد سكانية هائلة كالهند وأندونيسيا نجذ فيهم أن هذا المحدد لم يلعب الدور الإيجابي بل أصبح يشكل عائقا بمجموعة من القيود والضغوطات لهذه الدول، وعلية فقوة المحدد الإقتصادي له علاقة متينة بالمحدد السكاني ومنه فإن الدولة ذات القوة الإقتصادية والكثافة السكانية فحتما فإن هذا سيعود على الدولة بالنتائج المرغوبة والمسطرة من قبل الدولة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية[5].

---

[1]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.77.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.78.

[4]- **المرجع نفسه**، ص،ص.79،80.

[5]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص-ص.144-146.

3- المحدد الإقتصادي:

يساهم المحدد الإقتصادي بشكل بارز في وضع خيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ هذه الأخيرة يتطلب توفر الموارد الإقتصادية وتتمثل في الثروات الطبيعية بأنواعها إلى جانب الإنتاج الزراعي والصناعي، أضف إلى ذلك توفر بعض الموارد الأولية لدى الدولة ومستوى تقدم معدلات وحجم الإنتاج القومي وغيرها، كل هذا يعود على الدولة بعواقب مهمة تمنح الفرص أمام صناع القرار أثناء تعاملاتهم الدولية، وكذا تعزيز مكانة الدولة بجعلها فاعلا دوليا مؤثرا في الوحدات الدولية الأخرى[1].

4- المحدد العسكري:

يعد المحدد العسكري من المحددات المهمة في السياسة الخارجية، فليس للقوة العسكرية ثبات الجغرافية أو الموارد الطبيعية فهي عرضة للتغيرات والثورات التكنولوجية[2]. فامتلاك الدولة للمقدرة العسكرية يعد عاملا هاما يغري الدول باللجوء للقوة العسكرية، كما أنه يشكل رادعا قويا للدول الأخرى وعاملا من عوامل انتصار الدولة في حالة دخولها مواجهة عسكرية، كما أنه ليس من اليسير استعمال القدرات العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فكثير ما أسفر لجوء الدولة للقوة العسكرية عن خسرتها للحرب، في حين أن امتلاك الدولة للمقدرة النووية يعد ضمان لردع العدوان الخارجي عليها[3].

ثانيا: المحددات الخارجية

تنبع عموما هذه المحددات من خارج نطاق الدولة كأفعال وردود أفعال الدول الأخرى، حيث يتألف المحيط الخارجي للدولة من الجانب المادي الجغرافي إلى جانب الدول والمجتمعات ضف إلى ذلك المجتمعات والثقافات، وتكمن هذه المحددات في ما يلي:

1- النظام الدولي:

تعددت تعريفات النظام الدولي حسب المنطلق الفكري لصاحب التعريف وحسب رؤيته لطبيعة النظام، حيث عرفه الدكتور "جهاد عودة" في كتابه "النظام الدولي نظريات وإشكاليات"على أنه: "تجمع يضم

[1]- Holsti Kalevi Jakko, **International Politics:a Framework For Analysis Princeton**, (New Jersey: Englewood Cliffs, 1967), P-P.280-282.

[2]- النعيمي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.255.

[3]- السيد سليم، (تحليل...)، **مرجع سابق**، ص-ص.171-173.

وحدات سياسية مستقلة تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول وفقا لعمليات منتظمة، وتلعب القوة دورا رئيسيا في التفاعل بين هذه الوحدات، تكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في إطاره"[1].

يعتبر النظام الدولي من أحد المحددات التي لها التأثير البالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول، وبالتالي بدفع الكثير من الوحدات الدولية إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، حيث نجد أن الوحدات الدولية الصغرى والمتوسطة هي الأكثر قابلية للتأثر ببنية النظام الدولي عكس الدول الكبرى[2].

حيث أن طبيعة وبنية النظام الدولي لها تأثير مباشر على تضييق أو توسيع حرية التصرف في السياسة الخارجية، لهذا نجد أن هذه السياسة تتسع حريتها في النظام الدولي متعدد الأقطاب، في حين نجد هامش هذه الحرية ضيقا في النظام ثنائي القطبية، بينما في النظام أحادي القطبية تكاد هذه الحرية أن تنعدم بالنظر إلى حكم الدولة المهيمنة على مختلف التفاعلات الدولية[3].

2- آلية الفعل ورد الفعل:

تعد العديد من التصرفات الدولية بمثابة استجابة لأفعال يتم استقبالها من البيئة الخارجية، لأن الدولة غالبا ما يكون لها دافع التجاوب مع سلوكيات غيرها بردود أفعال، حيث نجد أن الدولة التي تواجه تصرف عدواني تجاهها فهذا حتما سيدفعها للرد بنفس درجة الفعل وفقا لمقدراتها والإمكانات التي تتوفر لديها وذلك تماشيا مع مبدأ المعاملة بالمثل في العلاقات الدولية[4].

لكن بالرغم من قدرة وصحة هذه الآلية في تفسير سلوكيات السياسة الخارجية، إلا أنه هناك عدة اعتبارات لها من الدور أن تكون عنصرا متدخلا عند انتهاج سلوك خارجي معين، كالخبرة والوساطة الدولية إثر النزاعات والأزمات التي تتدخل فيها رسميا وبشكل سري أين يكون لهذا الفعل تأثيرا بارزا على مواقف الأطراف المتنازعة[5].

---

[1]- جهاد عودة، **مرجع سابق**، ص،ص.9،10.

[2]- السيد سليم، (تحليل...)، **مرجع سابق**، ص.276.

[3]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.93.

[4]- James Berber, Smith Michael, **The Nature of Foreign Policy**, (Great Brètain: Etablishing The Boundaries, 1974), P.82.

[5]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.94.

3- عمليات التكامل والإعتماد المتبادل:

يعد انتشار ظاهرة التنظيمات الإقليمية والدولية، السياسية منها والإقتصادية عاملا بارزا ومؤثرا في توجيه السياسة الخارجية للدول، حيث أن هذه التنظيمات تفرض على الدولة مجموعة قيود لا يسمح لها بتجاوزها أو خرق قوانينها وحتى لا تتعرض هذه الدولة إلى نتائج ترتبها المسؤولية الدولية منها الإجراءات الردعية الجماعية، كما تعتبر هذه التنظيمات بمثابة مظلة تحتمي بها الدول الصغرى والمتوسطة في سبيل السعي وراء تحقيق أهداف سياستها الخارجية المرجوة في حالة ما إذا استصعب عليها الأمر في تحقيق أهدافها بصفة منفردة[1].

لهذا فان لهذه المؤسسات الدولية والتنظيمات الإقليمية، كمنظمة التجارة العالمية والإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي مثلا، لها الدور في تنظيم العلاقات الخارجية للدولة حيث أن دور هذه المؤسسات والتنظيمات لا ينحصر فقط في تنسيق التعاون الدولي، وإنما لها دور كذلك في حل وتسوية النزاعات والصراعات بين الدول وفقا لمبادئ وقواعد التعاون الدولي[2].

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

يعود التنظير في السياسة الخارجية إلى فترة تاريخية بعيدة، أين كان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب والوثائق، فالسياسة الخارجية كظاهرة قابلة هي للوصف والتفسير وهذا للتعرف على حقيقتها، وعلى هذا الأساس تعددت النظريات المفسرة للسياسة الخارجية على اختلاف توجهاتها وروادها الذين سعوا إلى تفسير هذه الظاهرة وفقا لمنطلقاتهم الفكرية والزاوية التي ينظرون من خلالها للسياسة الخارجية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.95.

[2]- لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص.198.

الفرع الأول: المقاربات النظرية العامة لتفسير السياسة الخارجية

أولا: المقاربة الواقعية لتفسير السياسة الخارجية

تستخدم المقاربة الواقعية باستمرار في تفسير وتحليل السياسة الخارجية، باعتمادها على مجموعة من المتغيرات تتمثل في:

1- علاقة النظام الدولي بسلوك الدولة الخارجي:

من مبادئ الواقعية الأساسية أن الدولة هي الفاعل الوحيد، وهي تبحث دائما في سلوكها الخارجي عن تحقيق أمنها وبقائها عن طريق اكتساب القوة التي تؤدي إلى تحقيق المصلحة الوطنية، حيث تصبح هذه الأخيرة مرادفة للقوة[1].

ويعتبر "كينيث والتز" رائد الواقعية الجديدة من الأوائل الذين اعتمدوا في تحليلهم على النظام الدولي كمستوى تحليل، حيث اعتبر أن بنية النظام الدولي هي التي تؤثر في سياسات الدول الخارجية، إلا أن الدول وغيرها من الكيانات السياسية الدولية تعتبر تابعة في حركتها للقوانين التي يفرضها النظام الدولي، وعليه فإن "والتز" لا يفسر سلوك وحركة الدول بمعزل عن شكل النظام الدولي وحركة قوانينه[2].

حيث تنظر الواقعية الجديدة لسلوك الدولة الخارجي من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم هذا السلوك، كما تفضل التعامل مع السلوكات الخارجية للدول على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة البيئة الدولية، وتركز الواقعية الجديدة في تفسيرها للسياسة الخارجية على نقاط أساسية منها ما يلي:

- أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد السلوك الخارجي وتفرض على الدول شكل السلوك المتبع في البيئة الدولية.

- تنفي الواقعية الجديدة أهمية العوامل الداخلية في التأثير على السلوك الخارجي للدول والتأكيد على النظام الدولي كمحدد لهذا السلوك[3].

---

[1]- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **مرجع سابق**، ص.60.

[2]- عبد الله يوسف سهر محمد، "الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط"، **السياسة الدولية**، ع.160، (أفريل2005)، ص.71.

[3]- محمد شلبي، **السياسة الخارجية للدول الصغرى**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006)، ص.85.

لهذا فإن تسليم الواقعية الجديدة بفوضوية النظام الدولي، أدى بها إلى وضع مسلمة مفادها أن الدول هي وحدات متشابهة ولا يوجد هناك تمايز في الوظائف بين الدول، وعليه فإن الدولة تكون خاضعة لطبيعة النظام الدولي الفوضوي أثناء صنع سياستها الخارجية، ولا يجب على الدولة أن تتعدى هذا المنطق وإلا ستكون معرضة لتهديد سيادتها ووقوعها في الخطر[1].

2- العقلانية في السياسة الخارجية:

تنطلق الواقعية الجديدة من افتراض مسلمة السلوك العقلاني للدول، أي أن في تفاعلها مع النسق الدولي فإنها تتصرف بسلوكات عقلانية، وأن الدول التي لا تتصرف بهكذا سلوك فإن دل هذا على شيء فإنما يدل على عدم اهتمامها بمصلحتها الوطنية والحفاظ على بقائها، فالنظام الدولي عبارة عن حوافز يخلق مجموعة من القواعد تجعل هذه الدول مرتبطة بقيود ترغمها على الإستجابة بصفة عقلانية لشروط ومبادئ النظام الدولي، وبالتالي تتخذ سلوكات عقلانية التي هي عبارة عن عملية متواصلة سواء من النظام الدولي كمخرجات، أو من الدول كردود أفعال مترجمة إلى مخرجات[2].

وبالتالي فإن أي تصرف غير عقلاني من طرف دولة ما في النظام الدولي، وبمخالفتها للشروط والقوانين اللازم إتباعها فحتما يؤدي بها إلى انعدام شروط البقاء مع تهديد أمنها وسيادتها الوطنية، أين ستتكبد هذه الدولة نتائج سلبية لا تخدم بتاتا مصالحها الوطنية داخلية كانت أو خارجية[3].

3- القوة كمحدد للسلوك الخارجي للدول:

يعتبر مفهوم القوة متغير رئيسيي في تفسير سلوك الدول، فحسب "هانز مورغانثو" هناك ثلاث أنواع من السياسة الخارجية:

- تهدف الأولى إلى زيادة القوة.

- الحفاظ على القوة.

[1]- John Baylis**,** Steve Smith**, Neo-Realism and Neo Libiralism,** (Oxford: Oxford University Press, 2003)**,** P.209.

[2]- Chris Brown**, Understaning International Relation,** (New York: Palgrave Edition, 2001), P.89.

[3]- **Ibid,** P.93.

– التباهي بالقوة[1].

تعتبر القوة عند الواقعيين الجدد وسيلة، فالعلاقات الدولية هي صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها، واستغلال القوة لتحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يؤثر ذلك على مصالح الدول الأخرى، فالمصلحة ليست في الحصول على القوة وإنما البحث عن الأمن، حيث يرى جون هيرز–John Herz، أن الشعور بعدم الأمن الناتج عن الخوف والشك المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير المزيد من الأمن[2].

من هنا ظهر اتجاهين داخل الواقعية الكلاسيكية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية (الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية)، انطلاقا من متغير القوة والتي يمكن استغلالها في طريقتين: إما للمحافظة على الوجود حسب الواقعية الدفاعية التي تركز على استقلال الدول أي مدى قدرة الدول على تجنب سيطرة الدول الأخرى على إقليميها وتوجهاتها وقراراتها، أو زيادة القوة للتوسع بالنسبة للواقعية الهجومية فحسبها تتوقف قدرة الدولة على تحقيق مصالحها على مدى قدرتها في التأثير داخل النظام لدولي وهو ما يسمى بالنفوذ[3].

ثانيا: المقاربة الليبرالية لتفسير السياسة الخارجية

تعد القيم الأخلاقية والمعايير القانونية إلى جانب انسجام المصالح وتناغمها، كبديل عن المصلحة القومية والقوة في رسم السياسة الخارجية منطلقات رئيسية تعتمدها الليبرالية في تحليل العلاقات الدولية والسلوك الخارجي للدول[4]. وعليه تضع المقاربة الليبرالية ضمن جوهرها في تفسير السياسة الخارجية مجموعة من المتغيرات منها ما يلي:

[1]- Hans Morgenthau, **Politics Among Nations The Struggle For Power and Peace**, (New York :Alferd Knopf, E.5, 2004), P.19.

[2]– فريد زكرياء، **من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**، ترجمة: رضا خليفة، (القاهرة شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990)، ص.30.

[3]- Dario Battistella, **Théories des Relations Internationales**, (Paris: Presses de Sciences Po, 2003), P.32.

[4]– أنور محمد فرج، **مرجع سابق**، ص.139.

1- الفواعل المجتمعية كمتغير تفسيري مستقل:

تعد علاقة الدولة بالمجتمع جوهر رئيسي لليبرالية في تفسيرها للسياسة الخارجية، فعلاقة الدولة ببيئتها الداخلية عامل مؤثر وحاسم في سلوك الدولة الخارجي، لهذا تتعامل الليبرالية مع السياسة الخارجية كأولوية داخلية تفرضها خيارات و أولويات الدولة التي يمتد مصدرها إلى البيئة الداخلية[1].

وعليه تعتبر المقاربة الليبرالية أن الأفراد العقلانيون هم فواعل مهمة في السياسة الخارجية للدولة إلى جانب جماعات المصالح، لهذا فإن هذه الفواعل هي من تحدد خيارات وأفضليات الدولة في سياستها الخارجية من خلال سبل العمل الجماعي وحتى المنافسة لحماية مصالح الدولة في ظل ندرة الموارد وكذا تفاوت قدرات التأثير[2].

كما تفترض الليبرالية أن خيارات السياسة الخارجية لدولة ما تجاه بيئتها الخارجية، إنما تعكس مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية، وعليه فموقع هذه الفواعل ضمن بيئة صانع القرار الخارجي له دور في ضبط نوعية التوجهات الخارجية لهذه الدولة، لهذا يستخدم الليبراليون مفهوم "الشبكة السياسية" كإطار تحليلي لتفسير سلوكات السياسة الخارجية لدولة معينة لأنه يوفر معطيات عن الفواعل الأكثر تأثيرا في مجال السياسة الخارجية[3].

2- نموذج الفاعل العقلاني ومنطق سلوك سياسته الخارجية:

اتضح من خلال النقطة السابقة للفواعل المجتمعية أن الدولة ليست فاعلا وحداويا من وجهة نظر ليبرالية، بل تتكون من أفراد ومجموعات مصالح بخيارات وأولويات متباينة، حيث يختلف كل فاعل عن الآخر في نماذج تفاعله بين مختلف الفواعل المجتمعية المهيمنة، فنجد أن هذه الأخيرة تتفق وتتنازع حول قرارات السياسة الخارجية تجاه قضية معينة، وهذا سعيا منهم لتحقيق كل فاعل أهدافه المرجوة[4].

---

[1]- Andrew Moravcsik, **Libiral International Relation Theory: A Scientific Assessment**, (Cambridge: MIT Press, 2003), P.162.

[2]- **Ibid**, P.516.

[3]- Derk Bienen and Others, "Societal Interests Policy Networks and Foreign Policy: an Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory", **Tubinger Arbeists Papierezur International Politik und Friedensforschung**, N.33, (1999), P.11.

[4]- Andrew Moravcsik, **Op.Cit**, P.162.

تعتبر الليبرالية النفعية أن الفواعل المجتمعية هي فواعل عقلانية تقيم سلوكات السياسة الخارجية الممكنة، وفي ضوء النتائج المتوقعة على مصالحها تختار السلوك المناسب، وحسب رواد المقاربة الليبرالية هناك نوعين من السلوك العقلاني، السلوك العقلاني بناءا على قاعدة العقلانية الإجرائية فيظهر في الوضعية التي يختار فيها الفاعل البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الأخرى المعرفة لديه ذاتيا وليس موضوعيا، أما الفاعل الذي يتصرف وفق مبدأ العقلانية الجوهرية يختار البديل الذي يعظم منفعته من بين الخيارات الموضوعية المتاحة أمامه، وهذا النموذج الذي تتبناه المقاربة الليبرالية في تسليمها بالسلوك العقلاني للفاعل[1].

3- تحصيل المنفعة كحافز للسياسة الخارجية:

يعتبر السعي لتحصيل المكاسب هو الحافز المشترك لجميع الفواعل المجتمعية سواء كانت مكاسب مادية أو معنوية، لذا فإن طبيعة السياسة الخارجية وفق هده المقاربة من المناسب إدراكها على أنها سياسة البحث عن المكاسب أو سياسة تعظيم المنفعة، وعليه فالليبرالية الجديدة "النفعية" لا تعتبر المنفعة هي مجرد مكاسب مادية فقط بل تتضمن عناصر أخرى كالقوة والتأثير والنفوذ، ونتيجة لذلك فكل سلوك خارجي عند الليبرالية يفترض أن تحصل الدولة من ورائه على مكاسب لضمان بقائها ورفاهتها[2].

ثالثا: المقاربة البنائية لتفسير السياسة الخارجية

تعد البنائية أحد المنظورات التي برزت في الثمانينات والتي سعت بدورها إلى تفسير السياسة الخارجية، بالإضافة إلى بعض الظواهر والمسائل الدولية وهذا باعتمادها على متغيرات جديدة في تحليل وتفسير السياسة الخارجية للدول.

1- دور العقلانية في السياسة الخارجية:

تبتعد البنائية تماما عن التحليل القائم على أساس أن الوحدات هي فواعل عقلانية، تصنع قراراتها بطريقة حسابية دقيقة، بل على العكس فإن الفواعل عندما تصنع القرار بطريقة تذاتانية وتجارب تاريخية

[1]- Derk Bienen and Others, **Op.Cit**, P.5.
[2]- **Loc.Cit**.

وثقافية ومضامين مؤسساتية استجابة لمعايير وقواعد، لأن الدول تعيش دائما وتتحرك ضمن حركية اجتماعية دائمة التأثير على قرارات الدول الخارجية[1].

فقد انتقدت البنائية مفهوم العقلانية عند الواقعية والليبرالية وذلك بسبب تجاهل تلك المقاربات لدور المحددات المعيارية (الهوية، الثقافة والقيم) التي تأتي من خلال التفاعلات الإجتماعية، وأن هذه المعايير لا تفرض على الفاعل سلوك معين وإنما هي في الكثير من الأحيان تساعد على توجيه هذا السلوك[2].

2- دور الهوية في السياسة الخارجية:

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة، لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، كما تهتم البنائية بدور الهوية في تشكيل القرارات الخارجية للدولة، كما تربط الهوية بالسلوك الخارجي من حيث أنها تعد منطلقا له تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق مصالحها الخارجية[3].

فحسب المقاربة البنائية يشير مفهوم هوية الدولة إلى البعد الخارجي للهوية الوطنية، التي تحمل في جوهرها مجموعة معايير تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي، كحقوق الإنسان والديمقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول...الخ، وبها تتخذ الدولة هذه المعايير مرجعا لسياستها الخارجية تأكيدا لهويتها الدولية والتي تعرف في هذه الحالة بالسمعة الوطنية، وهذا قصد التعامل بحكمة لتحصيل أكبر قدر ممكن من المصلحة، وعلى هذا الأساس تربط البنائية بين الهوية والمصلحة من خلال ما يعرف بتقنية تحليل

[1]- Henning Boekle and Others, "Normes and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", **Tubinger Arbeits Papierezur Internationalen Politik und Freidens Forshung**, N.34, (2000), P.4.

[2]- رياض حمدوش، **تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص-ص.71-74.

[3]- حكيمة علالي، **البعد الأمني في السياسة الخارجية -نموذج الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011)، ص.101.

الخطاب، الذي من خلاله نستطيع فهم توجهات صناع القرار في السياسة الخارجية ومواقفهم في البيئة الدولية[1].

الفرع الثاني: المقاربات النظرية الجزئية لتفسير السياسة الخارجية

أولا: المقاربة البيروقراطية

يؤكد نموذج السياسة البيروقراطية الذي طوره المفكر غراهام أليسون–Graham Allison، هذا الأخير الذي ركز على البعد البيروقراطي في فهم السلوك الخارجي للدولة والقرارات التي تتخذها في بيئتها الخارجية، أن الطريقة التي يعالج بها صناع القرار مواقف السياسة الخارجية تكون بالإستناد على مركز الجهاز البيروقراطي الحكومي ومن يملك السلطة الحقيقية داخل كل جهاز يسهل فهم دوافع وأهداف السياسة الخارجية[2].

وعليه تؤكد هذه المقاربة على الدور الذي يلعبه العديد من البيروقراطيين من ذوي العلاقة بصنع السياسة الخارجية، من خلال التأثير على تطبيقها أو التباطئ في التنفيذ أو حتى رفضها تماما، حيث تنبع أهمية الجهاز البيروقراطي خلال عملية تنفيذ السياسة الخارجية، من مجموعة أسباب نذكر منها ما يلي:

– التزايد الهائل في حجم البيروقراطية المهتمة بقضايا السياسة الخارجية.

– التمتع بعنصر الفاعلية الإدارية.

– الخبرة والتجربة إلى جانب التحكم في المعلومات.

– أن تعدد الأجهزة البيروقراطية يشجع على طرح بدائل متعددة أمام صانع القرار في السياسة الخارجية[3].

[1]- Alex Macleod, Dan O'meara, **Theories des Relations Internationales Contestation et Résistances**, (Québec: Athéna Edition, 2007), P.196.

[2]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص،ص.122،123.

[3]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص–ص.139–142.

ترى هذه المقاربة بأن قرارات السياسة الخارجية التي يتم صياغتها وتنفيذها في إطار مجموعة من الضغوطات والإعتبارات المالية والمؤسساتية والإدارية، كل هذا يخلق شكلا من أشكال المنافسة والمعايير البيروقراطية التي تحكم سلوك المؤسسات والأجهزة المسئولة عن هذه القرارات[1].

لكن تنتقد المقاربة البيروقراطية في عملية صنع القرار، فوجود بيروقراطيات ضخمة يؤدي إلى تفتيت السياسة الخارجية وبالتالي يصعب التوصل إلى سياسة خارجية مترابطة إثر تزايد الأجهزة البيروقراطية، كما يصبح هناك طغيان للمصالح البيروقراطية على المصلحة العامة، حيث تعالج المشكلات من منظور ضيق خدمة لمصالحها قصد تقوية دورها وزيادة ميزانيتها ويبرز هذا جليا خاصة عند تقديم مشروع الميزانية السنوية[2].

ثانيا: مقاربة صنع القرار

قاد هذه المقاربة المفكر "ريتشارد سنايدر"، وتقوم على فكرة أساسية مفادها أن الفعل الدولي يمكن تعريفه بمجموع القرارات التي تتخذها وحدات رسمية معترف بها، كما تقر مقاربة صنع القرار كذلك بأن السلوك الخارجي لأي دولة لا يمكن فهمه وتفسيره إلا بالرجوع إلى مسار عملية اتخاذ القرار وما يؤثر فيها من اعتبارات شخصية تنظيمية وخارجية، حيث يري "سنايدر" في هذا السياق أن عملية اتخاذ القرار هي عملية متابعة المراحل التي ترتكز في بيئة قرارية معينة[3].

كما أعطى "سنايدر" أهمية كبيرة للتحليل السيكولوجي لسلوك صانعي القرار وأفعالهم وردود أفعالهم، فضلا عن اهتمامه بالجوانب الجغرافية والتاريخية والتكنولوجية لصانع قرارات السياسة الخارجية للدولة، حيث أكد بأنه هناك عدة عوامل تؤثر على الأطراف المتفاعلة في هذه العملية –صنع القرار– وتكمن هذه العوامل في الدوافع ومجالات الحيرة وكذا نمط الإتصالات وطرق تفسير البيانات التي تتناول عناصر القرار لنتوصل في النهاية إلى قرار السياسة الخارجية[4].

---

[1]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.123.

[2]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.143.

[3]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص.128.

[4]– النعيمي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص،ص.133،134.

تكمن ميزة هذه المقاربة كذلك بأخذها بالبعد الإنساني في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ومدى توفر المعلومات لدى صانع القرار أضف إلى ذلك تأثير السياسات الخارجية للدول الأخرى على خياراتهم وبدائلهم المطروحة[1].

في هذا الإطار يرى "سنايدر" أن عملية صنع القرار هي عملية جد معقدة، تتدخل فيها متغيرات عديدة وعوامل داخلية كالرأي العام وجماعات الضغط، وعوامل خارجية كالموقف الدولي وردود أفعال السياسة الخارجية للدول الأخرى، لهذا وجب على صانع القرار التركيز على خبراته إلى جانب الكفاءة في عملية صناعة القرار الخارجي للدولة[2].

بالرغم ما قدمته هذه المقاربة في تفسيرها لعملية صنع القرار، إلا أن هناك من الباحثين الذين قدموا عديد الإنتقادات لهذه المقاربة منها: أن هذه المقاربة لم تركز على بحث العلاقة التفاعلية بين العوامل الداخلية والخارجية وكيف تؤثر هذه العوامل على صانع القرار، وأن "سنايدر" لم يحدد لنا البيئة التي يصلح فيها تطبيق نموذج صنع القرار[3].

ثالثا: مقاربة الإختيار العقلاني أو الرشيد

تعد هذه المقاربة من أكثر المقاربات شيوعا في تحليل السياسة الخارجية، حيث تفسر السياسة الخارجية في إطار فرضية الفعل ورد الفعل، لهذا فأي تصرف دولي هو عبارة عن عملية حسابية دقيقة لكل الجوانب والإحتمالات بطريقة عقلانية، فالدولة في سياستها الخارجية تشبه الأفراد في حياتهم اليومية، لا تُقدم على فعل إلا إذا كان هذا الفعل مرتبط بمصالح وأهداف تسعى لتحقيقها وبتكاليف معقولة[4].

وطبقا لهذه المقاربة فإن الدول تشكل وحدات منفصلة تسعى إلى تعظيم أهدافها في السياسة العالمية سواء كانت أهداف خفية أو معلنة، لهذا تنظر هذه المقاربة إلى وحدة صنع القرار بمثابة الصندوق

---

[1]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.8.

[2]– النعيمي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.134.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.135.

[4]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص،ص.136،137.

الأسود الذي يضم المعلومات المتعلقة بمسار صنع القرارات التي لا نعلم عنها إلا القليل، وهذا حتى لا يتسنى للفواعل الأخرى من الدول الكشف عن أهداف وخيارات السلوك الخارجي لتلك الدولة[1].

ولحدوث السلوك العقلاني في السياسة الخارجية لابد على وحدة اتخاذ القرار احترام ما يلي:

– ترتيب أهدافها حسب الأهمية والأولوية.

– جمع المعلومات الكافية حول موقف السياسة الخارجية، لمعرفة مدى ارتباطه أو عدم ارتباطه بالأهداف المرتبة مسبقا، وكذا تحديد الآليات والوسائل التي ستوظف للتعامل مع هذا الموقف.

– اختيار البديل الأكثر عقلانية و الذي يحقق أكبر قدر ممكن من المكاسب وبأقل التكاليف.

– تقييم البدائل المطروحة مع وضع احتمالات النجاح أو الفشل[2].

لكن هناك من الباحثين من انتقد هذه المقاربة، بقولهم أنه إذا كانت السياسة الخارجية لا تتأثر فقط بسلوك الدول الأخرى وبردود الفعل الرشيد على ذلك السلوك، فإن قيمة هذه المقاربة ستكون محدودة في تفسير السياسة الخارجية، بالإضافة إلى أنها ركزت على الحسابات الرشيدة لصانع القرار وهي حسابات نادرا ما تتحقق، كما ركزت على الدولة كفاعل وحيد عقلاني في السياسة الخارجية[3].

رابعا: مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية

يعد "جيمس روزنو" من أبرز رواد هذه المقاربة، حيث يرى أن السلوك الخارجي للدول هو سلوك تكيفي وغير ثابت، حيث أن الطرق تختلف من دولة لأخرى في التكيف مع تطورات البيئة الخارجية، ولهذا حاول "روزنو" أن يضع هذه المقاربة قصد مقارنة سلوكيات السياسة الخارجية للدولة الواحدة في فترات مختلفة، أين اعتمد في تحليله للسياسة الخارجية على مصطلحين هما مصطلح الربط و مصطلح المجال[4].

[1]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.6.

[2]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 140.

[3]– لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص.7.

[4]- Rosenau, (Comparing …), **Op.Cit**, P.4.

1- الربط: وهو العلاقة التي تنشأ بين السياسات الخارجية للدول بسبب قانون الفعل ورد الفعل، وهذا ما يؤدي إلى ربط النظام الوطني بالنظام الدولي، وتتم هذه العملية عبر آليتين: ربط مباشر بمساهمة دولة معينة في صنع السياسة الخارجية لدولة أخرى، وربط غير مباشر عبر رد الفعل الذي تنتجه السياسة الخارجية للدولة عند الدول الأخرى.

2- المجال: ويقصد به الحيز الجغرافي فكل دولة تتحرك وفق القضية التي تهمها دون تدخل في قضايا لا تعنيها[1].

فالباحث المهتم بالمقارنة في السياسة الخارجية يجب أن تكون له رؤية ومفهوم واضح حول فواعل ومتغيرات السلوك الخارجي، وعليه تعتبر الأفعال وردود الأفعال والمواقف الدولية بمثابة المتغير التابع التي تحدد شكله ومحتواه مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الدولة، درجة التنمية الإقتصادية، مستوى التطور التكنولوجي إلى جانب طبيعة النظام السياسي إن كان مغلق أو مفتوح[2].

وعليه يتم الربط بين هذه المتغيرات التابعة والمستقلة في السياسة الخارجية عن طريق المتغير الوسيط، أين قسم هذا الأخير من طرف "روزنو" إلى صنفين هما:

- شخصية صانع القرار: من خلال تأثير تكوينه الشخصي والمعرفة التاريخية له في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وكذا تأثير الكاريزما التي يتمتع بها صانع القرار.

- متغير الدور: وذلك بدراسة الدور الذي يفترض أن يقوم به صانع القرار، بغض النظر عن مصالحه آرائه[3].

---

[1]- **Ibid**, P.6.

[2]- حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص. 147.

[3]- ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص-ص.193-195.

بعد التطرق لمختلف العناصر التي تضمنها الفصل الأول من الدراسة المتعلقة بالبعد الثقافي والسياسة الخارجية توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات على النحو الآتي:

– تلعب الثقافة دورا حاسما في تحديد هوية الفرد والجماعة.

– تعد الأسس والمعايير الثقافية بمثابة مبادئ توجيهية فيما بين الدول.

– نظرا لما يلعبه البعد الثقافي من دور فعال في تحديد سلوك الفواعل الدولتية، فإنه من الصعب فصله عن مختلف السياسات العليا.

– كان لأطروحة صدام الحضارات "لصمويل هنتنجتون" أحد أسباب تبرير بروز البعد الثقافي في العلاقات الدولية.

– تعبر الثقافة عن خاصية إنسانية تستفيد وتفيد غيرها من الثقافات، أين يؤدي هذا إلى خلق روابط متينة بين الدول.

– يعتبر المدخل البنائي الأكثر إقناعا في تفسير الجوانب القيمية والثقافية للعلاقات الدولية وبالتالي تحليل بعض مواضيع العلاقات الدولية كالبعد الثقافي في السياسة الخارجية للدول.

– التعقيد الذي تعرفه ظاهرة السياسة الخارجية انعكس على ضبط المفهوم أكاديميا.

– للمتغيرات الداخلية دور في التأثير على عملية صنع السياسة الخارجية وتتمثل في العوامل الإقتصادية والسياسية والمجتمعية والعسكرية.

– للمتغيرات الخارجية الدور كذلك في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول، على اعتبار أن تنفيذها يتم في المجال الدولي أين تتأثر بطبيعة النظام الدولي والتفاعلات التي تحدث فيه والقوانين التي تحكمه.

– السياسة الخارجية وفق المدخل الليبرالي تشكلها الفواعل المجتمعية المهيمنة على شبكة صنع القرار الخارجي.

– للجهاز البيروقراطي تأثير بارز في عملية صنع السياسة الخارجية لما يمتلكه من خبرة وكفاءة في التعامل مع مختلف قضايا السياسة الخارجية.

الفصل الثاني

لقد ظل الحوار دائرا حول مكانة فرنسا في النظام الدولي وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات بمحيطها الخارجي وهذا منذ الثورة الفرنسية عام 1789م إلى نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تغيرات وتحولات على العالم، وقد فرضت هذه التغيرات على فرنسا إعادة النظر في تعريفها لمصلحتها الوطنية وإحداث تعديلات حول مفهوم إستراتيجياتها الدولية، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية التي على رأسها يأتي البعد الثقافي، لذلك عرفت السياسة الخارجية الفرنسية تطورات واكبت مختلف التحولات التي عرفها العالم.

ويقودونا الحديث عن البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية أولا وقبل كل شيء إلى البحث عن مضامين هذه السياسة الخارجية ودور وتأثير البعد الثقافي عليها باعتباره أحد محدداتها، والذي يمكننا بدوره من فهم وتقصي التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية وهذا ما يتناوله الفصل الثاني من الدراسة.

ولتوضيح ذلك سيتم تناول هذا الفصل المعنون بالبعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال مباحث ثلاث؛ خصص الأول للبحث في مضامين السياسة الخارجية الفرنسية، ويهتم الثاني بالبعد الثقافي على اعتباره محددا للسياسة الخارجية الفرنسية أما الثالث فيعالج التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الفرنسية

ارتبطت توجهات السياسة الخارجية الفرنسية بالعديد من التراكمات والخبرات أين شهد تطورها التاريخي عدة تغيرات عبر فترات زمنية مختلفة، من جهة أخرى تقوم عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية في إطار مؤسسات رسمية وغير رسمية في سعيها للبحث عن مصالحها في بيئة دولية مضطربة الأوضاع وهو ما سيتم تفسيره من خلال المقاربات النظرية.

المطلب الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية

مر تطور السياسة الخارجية الفرنسية بعدة فترات، فكانت البداية بالثورة الفرنسية عام 1789م مرورا بالحربين العالميتين الأولى والثانية ثم مرحلة الحرب الباردة و القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية الإتحاد السوفيتي وصولا لفترة ما بعد الحرب الباردة والنظام العالمي الجديد بقيادة الأحادية القطبية الأمريكية، حيث سعت فرنسا ولازالت تحاول فرض نفسها في الساحة الدولية كقوة كبرى على الرغم من التحولات الكثيرة التي يشهدها العالم على مر العصور.

الفرع الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة

أولا: السياسة الخارجية الفرنسية قبل الحرب العالمية الأولى

لم تعرف فرنسا تطور تقدمي واضح في الفترة التي سبقت لويس-Louis14، بل كانت تعاني من عدة مشاكل إقتصادية وإجتماعية كانت السبب في قيام الثورة الفرنسية عام 1789م، وبداية مرحلة جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية وهي عهد القنصلية (1799م-1807م)، وذلك بتولي نابليون بونابرت-Napoléon Bonaparte (نابليون1) مقاليد الحكم، فقد أثر بشكل كبير على السياسة الخارجية الفرنسية وأعطاها بعدا عالميا أكثر توسعية[1].

في هذه الفترة كانت السياسة الفرنسية لا تتعدى الإقليم الأوروبي، فقد كانت تهدف أساسا للتخلص من عدوتيها آنذاك النمسا وانجلترا بعد خروج بروسيا من الحرب بصلح بازل 1795م، وابتدءا

[1]- مريم مولاهم، **السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور-الأبعاد-الإستراتيجيات"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010)، ص،ص.19،20.

من هته الفترة بدأت تظهر ملامح سياسة خارجية فرنسية توسعية من خلال الحروب الإستعمارية التي قادتها فرنسا حيث هزم "نابليون" الجيش النمساوي، وشرعت الحكومة الفرنسية في إتباع سياسة الضم إلا أنه سرعان ما اصطدم المد الفرنسي بعدو جديد وهو روسيا، وكذلك قيام بريطانيا بحملة دعائية ضد السياسة الخارجية الفرنسية[1].

تعد بريطانيا القوة الوحيدة التي لم تستطع فرنسا توجيه ضربة مباشرة لها بسبب التفوق البحري الإنجليزي، ولذا اعتمدت فرنسا خطة تقوم على ضرب الجيوش المعادية في القارة بتجميع الأسطول الفرنسي الإسباني لمواجهة الأسطول البريطاني تمهيدا للغزو لاحقا، ونجحت هذه الخطة حين انتصرت فرنسا على الجيش النمساوي ثم الجيش النمساوي الروسي، والتي أصبح بعدها قيصر روسيا حليفا لفرنسا بتقديمه المساعدة في فترة الحرب[2].

مثَّل عام 1807م ذروة قوة فرنسا ولكن من وراء ذلك بدأت عوامل التدهور لهذا البناء الضخم أهمها الحرب الدائمة ضد انجلترا، التي كانت تملك قوة عسكرية أكبر من فرنسا ثم الإنهزام أمام الجيش الإسباني الذي أدى إلى نهاية أسطورة الجيش الفرنسي ثم تحالف كل من روسيا، بروسيا، النمسا وإنجلترا ضد فرنسا في 09 مارس 1815م لتختفي الإمبراطورية الفرنسية[3].

وعلى الرغم من خلافاتها مع باقي الدول الأوروبية استطاعت إقناعهم بأن مكانتها مع الكبار وفعلا شاركت فرنسا في مؤتمر فيينا 1815م في فترة نُفي فيها "نابليون1" ليحل محله لويس-Louis18، إلا أن "نابليون1" حاول استرجاع مجده في حرب المائة يوم والتي فشلت في النهاية وانتهت بمؤتمر فيينا، الذي يعتر نهاية حقيقية للإمبراطورية الفرنسية[4].

ثم بدأت فرنسا مرحلة جديدة بإتباع سياسة خارجية مرنة حاولت من خلالها إعادة ثقة الحلفاء بها، فقدرت بريطانيا خطورة تصاعد مكانة فرنسا دوليا وخصوصا من خلال تعاظم الدور الفرنسي في

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.20.

[2]- عبد العزيز سليمان نوار، **التاريخ الحديث أوروبا "منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789-1871"**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 2002)، ص،ص.130،131.

[3]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.27.

[4]- عبد العزيز سليمان نوار، **مرجع سابق**، ص.186.

حوض البحر الأبيض المتوسط ولكن مع مجيء لويس فيليب–Louis Philippe1، بعد شارل–Charles10، اتبع سياسة خارجية رشيدة اهتمت بالعلاقات الفرنسية البريطانية[1].

إلا أن القضية المصرية عادت وأرجعت العداءات بينهما، فقامت فرنسا بحملة في مصر لتنمية روح القومية بها، ثم أنزلت فرنسا قواتها إلى الجزائر وهنا بدأت فرنسا مرحلة السياسة الخارجية الإستعمارية بدول منطقة جنوب المتوسط، وكثُر الحديث عن إمكانية تعاون فرنسا مع مصر وإمكانية مد السيطرة الفرنسية إلى تونس فطرابلس لتصل إلى مصر، هذا كله لتقليل الوجود الإنجليزي بالمنطقة، فقد حاولت السياسة الخارجية الفرنسية مرة أخرى ضرب بريطانيا رغم أن إمكانياتها لم تعد تسمح، مما أدى بهته الأخيرة إلى تهميشها في حل المشكلة المصرية العثمانية[2].

وبمجيء لويس نابليون بونابرت–Louis Napoléon Bonaparte (نابليون3) في انتخابات 1848م كانت نهاية لزمن الجمهورية الثانية التي استمرت من سبتمبر 1870م حتى يناير 1870م، أما على المستوى الدولي فقد ظهرت اعتبارات جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية وهو العملاق الجديد بروسيا أين كانت إمكانية التفاهم بينهما معدومة، ومن جهة أخرى كانت محاولة فرنسا الحصول على أراضي ألمانية بداية ظهور الأخيرة كعدو جديد لها، لتظهر فرنسا أنها عدوانية أمام العالم وهو ما أدى إلى قيام حرب بينها وبين بروسيا رفضت فيها النمسا الدخول إلى جانب فرنسا أما بريطانيا كانت تخدمها هته الحرب خاصة أن بروسيا لا تهدد مصالحها، فانتهت بانتصار الجيوش البروسية واستسلام فرنسا[3].

ثانيا: السياسة الخارجية الفرنسية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية

نتيجة للهزيمة الساحقة التي مُني بها "نابليون3" على يد الجيوش الألمانية، قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة من 1870م إلى 1940م التي حكمت فرنسا أثناء مشاركتها في الحرب العالمية الأولى التي بدأت في 1914/07/28م واستمرت لما يزيد عن أربع سنوات، لتنتهي في 1918/11/11م[4].

---

[1]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.28.

[2]– **المرجع نفسه**، ص،ص.28،29.

[3]– عبد العزيز سليمان نوار، **مرجع سابق**، ص–ص.200–392.

[4]- Peter Jackson, "Post-War Politics and The Historiography of French Strategy and Diplomacy Before The Second World War", **History Compass**, V.4, N.5, (2006), P.873.

كان الصراع في الحرب العالمية الأولى بين مجموعتين من الدول وهما دول المركز المتشكلة من ألمانيا، النمسا، بلغاريا، والدولة العثمانية، ودول الحلفاء التي تنتمي إليهم فرنسا إلى جانب كل من بريطانيا، روسيا، إيرلندا، ثم انضمت إليهم اليابان، إيطاليا، والولايات المتحدة، وتعتبر رغبة الدول في التوسع الإستعماري من أسباب قيام الحرب العالمية الأولى، ولكن السبب الرئيسي الذي أدى إلى نشوبها هو حادثة اغتيال الولي النمساوي مع زوجته من قبل طالب صربي في 28-06-1914م، وعليه قامت النمسا بشن الحرب على صربيا[1].

فهذه الأزمة أدت إلى ظهور التحالفات الدولية وتبعها بعد ذلك حشد القوات وغزو روسيا لألمانيا، ثم غزوها لفرنسا إلا أن قيام الثورة البلشفية في روسيا التي أدت إلى سقوط الحكومة الروسية، وظهور عدة ثورات في ألمانيا كانت سبب في التوصل لاتفاق مع دول المركز على إنهاء الحرب في 04-11-1918م حيث وافقت فيها النمسا على الهدنة، وبذلك كانت نتيجة الحرب هي انتصار دول الحلفاء على دول المركز مع الكثير من الخسائر لجميع الأطراف[2].

ومنه يتضح أن السياسة الخارجية الفرنسية تميزت في هذه المرحلة بالتركيز على القوة الصلبة في تحركاتها الخارجية؛ نتيجة لتأزم الأوضاع الدولية بقيام الحرب العالمية الأولى التي خرجت فيها خاسرة إلى جانب حلفائها من دول المركز، كما أن النهاية الرسمية للحرب كانت في عاصمتها باريس بإقامة المؤتمر الذي يهدف لإعلان إنتهاء الحرب والصلح بين الدول.

إلا أن السلام الذي تم بعد الحرب العالمية الأولى لم يكن كاملا بل كان منقوصا؛ بسبب أن دول المحور حرصت على توسيع مساحتها الجغرافية عن طريق احتلال الدول المجاورة لها، ولم تتمكن عصبة الأمم من إيجاد حلول لتلك التصرفات، فكان المحرك الرئيسي لاندلاع الحرب العالمية الثانية (من 1939/09/01م إلى 1945/09/02م)، كما طلبت بريطانيا من ألمانيا الإنسحاب فرفضت هذا الطلب

[1]- سايمون آدامز، **الحرب العالمية الأولى**، ترجمة: محمد علي النقراشي، (القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة وللنشر والتوزيع، ط.1، 2007)، ص-ص.6-8.

[2]- **المرجع نفسه**، ص-ص.54-62.

مما جعل بريطانيا تعلن الحرب على ألمانيا وساندتها فرنسا هنا في هذه الحرب، لينقسم العالم إلى قسمين هما: دول الحلفاء فرنسا، بريطانيا و الولايات المتحدة في مواجهة دول المحور ألمانيا، ايطاليا واليابان[1].

وخلال هذه الفترة شهدت نهاية الجمهورية الثالثة وأُطلق على فرنسا اسم فرنسا الفيشية التي استمرت بين جوان 1940م حتى سبتمبر1944م، بقيام حكومة فيليب بيتان–Philip Pétain، وذلك عقب سقوطها بيد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية[2].

فشهدت نهاية الحرب العالمية الثانية سيطرت الإتحاد السوفيتي على برلين عاصمة ألمانيا، فاستسلمت ألمانيا، وضربت الولايات المتحدة الأمريكية منطقتي (ناكازاكي وهيروشيما) بالقنابل الذرية مما أدى إلى استسلام اليابان، وأيضا تغيرت العديد من أنظمة الحكم في الدول الأوروبية، وبدأت العديد من الدول تبحث عن استقلالها الذاتي بعيدا عن الدول التي احتلتها سابقا، وكذلك تأسست الأمم المتحدة في عام 1945م، كبديل عن عصبة الأمم التي لم تقدم الكثير من الحلول المنطقية للشعوب، وضمت الأمم المتحدة جميع دول العالم المستقلة، والتي تريد العيش بسلام مع الدول الأخرى[3].

إذن عرفت السياسة الخارجية الفرنسية في هته المرحلة نشاطا غير مسبوق نتيجة للظروف الدولية (الحرب العالمية الأولى والثانية)، التي كبدتها خسائر بشرية ومادية مثلها مثل سائر الدول الأخرى المشاركة في الحربين، وتراجعة مكانتها الدولية أمام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي كقوتين مسيطرتين بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة

أولا: قيام الجمهورية الخامسة الفرنسية

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت فرنسا تنتهج سياسة خارجية تختلف عما كانت عليه في السابق فقد أفضت تلك الحرب عالما جديدا تآكل فيه حضور ومكانة فرنسا بعد أن تحررت أغلب مستعمراتها وسعت إلى تفعيل دورها بالشكل الذي يحافظ على مكانتها محاولة إخفاء ضعفها وعدم قدرتها على

[1]– سايمون آدامز، **الحرب العالمية الثانية**، ترجمة: مروة رشاد عبد الستار، (القاهرة: دار نهضة مصر للطبعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2008)، ص–ص.6–9.

[2]- Chris Pearson, Bruno Poncharal, "La politique Environnementale de Vichy", **Vingtième Siècle Revue d'Histoire,** N.113, (2012), P.41.

[3]– آدامز، (الحرب العالمية الثانية)، مرجع سابق، ص–ص.46–60.

مجارات القطبين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة، ومع فوز الجنرال شارل ديغول–Charles De Gaulle، في الإنتخابات الرئاسية وتأسيسه الجمهورية الخامسة عام 1958م عادت فرنسا إلى دائرة الضوء[1].

فشكل قيام الجمهورية الخامسة على يد مؤسسها "ديغول"، نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية وذلك لأنه أعاد بناء أسس الدولة الفرنسية داخليا وخارجيا، فنتيجة لانهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة قامت الجمهورية الخامسة في نطاق دستور 1958م، الذي يحمل في طياته تقوية السلطة التنفيذية بشكل واسع ولاسيما رأس هذه السلطة المتمثل في رئيس الجمهورية[2].

فالسمة المميزة لدستور 1958م تكمن في وضع الدولة في الرتبة الأولى من القوى المحركة للحياة السياسية، فالشيء الذي يتطلع إليه "ديغول" هو دولة وليست حكومة تستند في وجودها إلى الإنتماء الشعبي، إن الدولة في نظره هي ليست فقط الأولى وإنما هي العنصر الأساسي الذي من شأنه أن يجعل الباقي ممكنا، فيجعل من الحياة الديمقراطية والحرية أمرا ممكنا[3].

وبهذا تولى "ديغول" إعادة بناء الجمهورية وتشييد مؤسساتها، وبذلك أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية واتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن القومي، وتتمحور السياسة الخارجية الفرنسية الديغولية على النقاط التالية: الإستقلال الوطني ورفض المظلة الأمريكية، والحوار مع الشرق، تصفية الإستعمار الفرنسي والتخلص من الماضي الإستعماري، والتي يطمح من خلالها إلى إعادة التعريف بمكانة فرنسا المرموقة ودورها البارز في النظام الدولي[4].

---

[1]– عامر كامل أحمد، "أثر العقيدة الفكرية على صنع السياسة الخارجية الفرنسية اشتراكية ميتران وهولاند نموذجا"، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسية والقانونية**، م.1، ع.11، (2016)، ص.221.

[2]– فاطمة بيرم، **أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص.19.

[3]– عبد الرضى حسين الطعان، **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا**، (بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2001)، ص.172.

[4]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.20.

الجدول رقم (01): رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة منذ قيامها إلى الآن

الرؤساء	فترة الحكم	الحزب السياسي	نسبة الفوز بالإنتخابات	أهم مميزات السياسة الخارجية في هذه الفترة
شارل ديغول- Charles De Gaulle	1958م-1969م (فترتين)	الإتحاد من أجل الجمهورية الجديدة، الإتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية	الفترة الأولى: انتخب بنسبة 78.5% في اقتراع غير مباشر الفترة الثانية: انتخب بنسبة 55.2% على منافسه فرانسوا ميتران	استقلالية ومصداقية السياسة الخارجية، انتهاج سياسة خارجية أوروبية تعتمد على التصالح مع ألمانيا الغربية، اعتراضه على طلب بريطانيا بالإنضمام إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية، الإلتزام بمبدأ التكامل الأوروبي
جورج بومبيدو- Georges Pompidou	1969م-1974م	الإتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية	انتخب بنسبة 58.2% على منافسه آلان بوهر- Alain Poher	مساندته لبريطانيا في انضمامها للمجموعة الأوروبية وأننجاحها في حاجة للوجود البريطاني
فاليري جيسكار ديستان- Valéry Giscard d'Estaing	1974م-1981م	الجمهوريون المستقلون، الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية	انتخب بنسبة 50.8% على منافسه فرانسوا ميتران	التوافق الفرنسي الألماني أكثر من أي وقت مضى في فترته، دعمه لعملية التكامل الأوروبي "سياسة خارجية ديغولية المظهر"
فرانسوا ميتران- François Mitterrand	1981م-1995م (فترتين)	الحزب الإشتراكي	الفترة الأولى: انتخب بنسبة 51.8% على منافسه فاليري جيسكار ديستان الفترة الثانية: انتخب بنسبة 54% على منافسه جاك شيراك	تأييده لحلف شمال الأطلسي في أزمة الصواريخ الأوروبية 1979م-1983م، عدم خشيته من توحيد ألمانيا، دفع عجلة التكامل الأوروبي باعتباره أحد الصناعيين الرئيسيين "لمعاهدة ماستريخت" المؤسسة للإتحاد الأوروبي
جاك شيراك- Jacques Chirac	1995م-2007م (فترتين)	التجمع من أجل الجمهورية، الإتحاد من أجل حركة شعبية	الفترة الأولى: انتخب بنسبة 52.6% على منافسه ليونيل جوسبان- Lionel Jospin الفترة الثانية: انتخب بنسبة 82.2% على منافسه جان ماري لوبان- JeanMarie Le Pen	متابعة مشروعات التكامل الأوروبي التي بدأها "فرانسوا ميتران"، دعم تدخل أمريكا ضد الصرب في كوسوفو عام 1999م، معارضته لغزو أمريكا للعراق عام 2003م، تأييده لمنح عضوية دول الكتلة السوفيتية السابقة داخل الإتحاد الأوروبي

نيكولا ساركوزي– Nicolas Sarkozy	2007م–2012م	الإتحاد من أجل حركة شعبية	انتخب بنسبة 53.1% على منافسته سيغولين رويال– Ségoléne Royal	جعله لفرنسا القوة الدبلوماسية الدافعة لأوروبا، انتهاج سياسة خارجية أوروبية وأطلسية، توطيد العلاقات مع أمريكا
فرانسوا هولاند– François Hollande	2012م–2017م	الحزب الإشتراكي	انتخب بنسبة 51.6% على منافسه نيكولا ساركوزي	اتخاذه لقرار التدخل العسكري في مالي عام 2012م، وضع سياسة خارجية جديدة مع الدول الإفريقية قائمة على البعد الثقافي والمؤسساتي، الدفاع على الإستثناء الثقافي الفرنسي في العالم
إيمانويل ماكرون– Emmanuel Macron	2017م–إلى الآن	الجمهورية إلى الأمام	انتخب بنسبة 66.1% على منافسته مارين لوبان–Marine Le Pen	محاولته لبناء استقلال استراتيجي لأوروبا "أمن أوروبي مشترك"، تشجيع الإستقرار في الشرق الأوسط "الأزمة السورية"

المصدر: إجتهاد شخصي من الباحثين

ثانيا: موقف السياسة الخارجية الفرنسية من الحرب الباردة

ركزت السياسة الخارجية الفرنسية على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة بقيام نظام غربي بمشاركة فرنسا، فقام "ديغول" ببعث رسالة إلى الرئيس الأمريكي آنذاك دوايت أيزنهاور–Dwight Eisenhower، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي وتعطي فرنسا دورا متميزا لذلك كان قرار الرئيس "ديغول" في مارس 1966م بالإنسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي ومن اللجنة العسكرية، التي تضم قادة القوات المسلحة لدول الحلف، وكذلك بسحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف الأطلنطي تحت قيادة الولايات المتحدة، ولكن ظلت فرنسا عضوا في الجناح السياسي للحلف[1].

وعلى مدى تاريخ الحلف الأطلسي الذي قام عام 1949م، رأت فرنسا أن دور وأهداف الحلف تغيرت أكثر من مرة؛ ففي عام 1949م كان الهدف من تشكيل حلف يجمع دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية هو توحيد وسائل الدفاع الغربية في مواجهة الكتلة الشيوعية، على أن تحظى الولايات

[1]– **المرجع نفسه**، ص،ص.20،21.

المتحدة بقيادة الحلف وهكذا كان هناك إتفاق ضمني بين دول أوروبا الغربية على أن تضع أمنها وسياستها الإستراتيجية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية[1].

فرأى "ديغول" أن الوضع تغير عام 1966م على ما كان عليه عند تأسيس الحلف، حيث أصبحت كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي يملكان القنبلة النووية، كما أن سياسة الولايات المتحدة في الفترة الممتدة من 1961م إلى 1966م رضت تحولات في سياسة الحلف دون استشارة الدول الأوروبية، فاتخذ الحلف شكل محمية للولايات المتحدة وليس تحالفا بين الدول الأعضاء، وأن فرنسا تخاطر باستقلاليتها إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة، وبناءا على ذلك قرر "ديغول" تكثيف نشاط فرنسا في مجال التسلح وهذا ما تحقق بامتلاكها للسلاح النووي عام 1964م، وكذلك انتهاج سياسة جديدة تجاه الكتلة الشرقية والإتحاد السوفيتي، أساسها إقامة علاقات وثيقة معهم تتضمن التفاهم والتعاون[2].

هذا بالإضافة إلى إتباع السياسة الفرنسية الخارجية لمجموعة من الإستراتيجيات سعيا منها لبناء دولة مستقبلية قوية، توضح موقفها إبان الحرب الباردة والتي تتمثل في:

– انتهاج سياسة إستقلالية كطريق ثالث والبقاء في الوسط، من حيث لعبة التوازنات الدولية، بمعنى عدم الإنحياز للقطبين، مع الإهتمام بقدرة الدفاع والردع النووية الذاتية.

– التخلي الطوعي عن سلوك الإستعمار لدول العالم الثالث فحرص "ديغول" على إنهاء الحقبة الإستعمارية مما عمق من إحترام ومكانة فرنسا دوليا، وهكذا وضع أطر جديدة لعظمة فرنسا ومكانتها ودورها الثقافي والحضاري.

– تعزيز وزيادة القدرات الإقتصادية الفرنسية لكي يكون هامش تحركها في العالم ينافس الدول الصناعية الكبرى[3].

[1]– محمد فاضل زكي، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، (بغداد: مطبعة شفيق، 1975)، ص.270.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.21.

[3]– عامر كامل أحمد، **مرجع سابق**، ص.221.

الفرع الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة

أولا: التحولات في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة

شهد النظام الدولي تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة على عدة مجالات نذكر منها:

1- التغير في بنية النظام الدولي: حيث مثلت نهاية حرب الخليج (1990م-1991م) فرصة مناسبة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه الرئيس جورج بوش الأب-George Bush، أثناء خطابه في سبتمبر 1990م بـ: "النظام العالمي الجديد-New World Order"، الذي سيحل محل الثنائية القطبية ويصبح عام ذو قطب واحد تحت الهيمنة الأمريكية[1].

2- انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب: تضم دول الجنوب الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بينما تضم دول الشمال أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودار الصراع حول أسلوب التعامل مع الفجوة الإقتصادية بينهما، حيث نجحت دول الشمال في دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم النظام الإقتصادي العالمي والذي توج باتفاقية "الغات" الموقعة عام 1994م التي بموجبها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية[2].

3- التغيرات الجيوسياسية: ترتب على نهاية الحرب الباردة إعادة توزيع عناصر القوة بين أطراف النظام الدولي، وانعكست على الجغرافيا السياسية، بزوال الإتحاد السوفيتي وتفكك الكتلة الشرقية ثم توسع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي وإعادة طرح مسألة الحدود من جديد[3].

4- التحولات الإقتصادية: كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي مست حتى الجوانب الإقتصادية أو بالأحرى النظام الإقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على ضوء الحركية الإقتصادية التي أدت إلى زيادة وتيرة العولمة الأمر

---

[1]- مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، ع.3، (أكتوبر 2002)، ص.164.

[2]- سمير باهي، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011)، ص.30.

[3]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.162.

الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الإعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية إقامة التكتلات الإقتصادية الكبيرة وذلك للحد من كل تلك التأثيرات[1].

5- أحداث 11 سبتمبر 2001م: التي نتج عنها ما يعرف بالجماعات الإرهابية، والتي أصبحت تشكل خطرا كبيرا على الدول خاصة مع خطر امتلاكها لأسلحة الدمار الجزئية أو الكلية[2].

6- تراجع مكانة الدولة وبروز مصادر تهديد جديدة للأمن: فقد تنوعت مصادر التهديد لمختلف عناصر الأمن "الإقتصادي والإجتماعي والثقافي" وعلى مختلف مستوياته "الوطنية والإقليمية والدولية"، فبرزت الكثير من المصادر كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية، وأصبحت تشن هجمات ضد مصالح هذه الدول وقد تأخذ هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة أو الطابع القومي، بالإضافة إلى بروز تحديات أمنية أعقد وأشمل كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة واتساع دائرة نشاطات التنظيمات المافيوية المختصة في تجارة المخدرات وتبيض الأموال[3].

7- بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي: حيث تهم هذه القضايا جميع الدول ومن أهمها قضية حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة[4].

8- عودة بروز البعد الثقافي والإجتماعي بعد الحرب الباردة: لأن دورهما كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الأيديولوجية بين الكتلتين، والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية/رأسمالية وفسرت على أساسها كل النزاعات[5]. -مثل ما سبق الذكر في الفصل الأول حول عودة الإهتمام بالبعد الثقافي في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة-.

---

[1]- سمير باهي، **مرجع سابق**، ص.25.

[2]- غسان العزي، "11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة"، **مجلة شؤون الأوسط**، ع.105، (شتاء 2002)، ص-ص.31-34.

[3]- ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008)، ص.17.

[4]- سمير باهي، **مرجع سابق**، ص.31.

[5]- مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.169.

ثانيا: مخططات السياسة الفرنسية الخارجية لمواجهة تغيرات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة

شكلت تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة تحديا كبيرا على فرنسا على كل المستويات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والعسكرية وهذا ما حتم على السياسة الخارجية الفرنسية أخذها على محمل الجد، فوضعت فرنسا عدد من المخططات لسياستها الخارجية، وذلك رغبة منها لضبط دورها في النظام الدولي بناءا على المستجدات التي طرأت عليه تمثلت في:

– إعادة ربط وتدعيم علاقاتها مع ألمانيا ذلك العدو التاريخي بالدخول في خطوة كبيرة وهي الإندماج تحت لواء الإتحاد الأوروبي، وسعيها لتكوين اتحاد قوي ليس فقط في المجال الإقتصادي وحسب وإنما في المجال السياسي والعسكري أيضا، للخروج من السيطرة الأمريكية على أوروبا وخاصة في المجال العسكري ففرنسا تسعى إلى تقوية الإتحاد الأوروبي للتحكم في مصير ذلك النطاق الإقليمي الأوروبي، فطموحها هو تحقيق الريادة في أوروبا وزعامة الإتحاد الأوروبي لأنها أصبحت متيقنة من أن قوتها منفردة لا يمكنها التعبير عن الطموح الفرنسي في العالم[1].

– السعي لتكريس عالم متعدد الأقطاب ذلك الهدف الذي طالما سعى وراءه رؤساء الجمهورية الخامسة وتأكد خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج، والتي أسفرت عن وجود قوة كبرى واحدة على رأس العالم (الولايات المتحدة الأمريكية)، ففي الذكرى العشرين لتأسيس المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية عام 1999م، شدد كل من جاك شيراك–Jacques Chirac، الرئيس الفرنسي السابق وهوبير فيدرين–Hubert Védrine، وزير الخارجية السابق أيضا على الحاجة إلى بدائل لعالم تسيطر عليه الولايات المتحدة لذلك فرنسا ستكافح من أجل عالم متعدد الأقطاب[2].

– تركيزها على القوة الناعمة* بدل القوة الصلبة باهتمامها بقضايا مثل: حقوق الإنسان، القانون الدولي، البيئة وغيرها، وذلك لكي تبرز بوجه مختلف عن بقية القوى الأخرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولكي تغطي على قوتها المتوسطة في النظام الدولي[1].

---

[1]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص–ص.27–29.

[2]- Philip Gordon, Sophie Meunier, **The French Challenge: Adapting to Globalization**, (Washington: Brookings Institution Press, 2001), P.99.

*– القوة الناعمة: يعتبر جوزيف ناي– Joseph Neyأول من صاغ وبلور هذا المفهوم في مقاله "القوة الناعمة–Soft Power"عام 1990م، حيث عرفها بأنها: "القدرة على تحقيق الأهداف من خلال الجاذب وليس الإكراه، وهي تعمل عبر إقناع الآخرين ليتبعوك

– التكيف مع ماضيها الإمبريالي وذلك عن طريق خلق استراتيجيات جديدة للتعامل مع مستعمراتها القديمة، والتي مازالت تشكل لها مصدر هام للحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية الأخرى، كما أنها تضمن لفرنسا هيبتها ومكانتها الدولية كمناطق نفوذ تحت سيطرتها[2].

– تدعيم أداة الردع النووي وتطويرها لتعزيز استقلالية الأمن الإستراتيجي الفرنسي، فمع نهاية الحرب الباردة برزت رهانات أمنية جديدة في المنظار الإستراتيجي الفرنسي، تتمثل في الإضطرابات السياسية، الإقتصادية، الديموغرافية، العرقية، والدينية في المحيط المجاور بدول جنوب أوروبا، بالإضافة إلى تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل في هذه المناطق، فبرنامج القانون العسكري الفرنسي (1997م–2000م) أكد على ضرورة اعتماد سياسة دفاعية مشتركة للإتحاد الأوروبي والتي من شانها أن تشكل محور أوروبي، بالإضافة إلى عودتها للقيادة العامة لحلف شمال الأطلسي في 11–03–2009[3].

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية

تتم صناعة السياسة الخارجية الفرنسية، ضمن هياكل مختصة تتمثل في مؤسسات رسمية وغير رسمية تشكل في مجملها بنية أساسية لإدارتها، لكن هناك اختلاف في التأثير على هذه العملية التي نجد فيها أن لرئيس الجمهورية دوراً أساسيا فيها.

الفرع الأول: دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الفرنسية

أولا: صنع السياسة الخارجية الفرنسية على مستوى السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية القوة الأكثر نفوذا في ميدان صنع السياسة الخارجية، فالسلطات الأخرى لا تمارس إلا دورا رقابيا على دور السلطة التنفيذية فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية، وينبع ذلك من عدة اعتبارات تقليدية وأخرى معاصرة.

وجعلهم يتفقون مع قيمك ومؤسساتك، وتعتمد على الأفكار والثقافة، وتبني الدولة قيم مؤسسات دولية تشجع الآخرين لتعريف مصالحهم بطرق متوافقة". للمزيد انظر:

عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية**، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2014)، ص.45.

[1]- Guillaume Le Quintrec, **La France Dans Le Monde Depuis 1945**, (Paris: Le Seuil, 1998), P.33.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.30.

[3]– **المرجع نفسه**، ص–ص.30–31.

فبالنسبة للنظام السياسي الفرنسي الذي اعتمده "ديغول" منذ عام 1958م، يعطي صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ويساعده في ذلك كل من الوزير الأول ووزير الخارجية، وتتمثل مهامهم في:

1- رئيس الجمهورية:

يحتل الجهاز التنفيذي في حكم الجمهورية الخامسة المكانة الرئيسية في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، ويلعب رئيس الجمهورية الدور الأساسي في ذلك لما يتمتع به من صلاحيات عديدة وواسعة منحها له دستور 1958م[1].

وهو ما دفع الكثير للتعبير عن ذلك بفكرة "المجال المحجوز" الذي يعني أن رئيس الجمهورية لا يتقاسم وظائفه في مجال السياسة الخارجية مع بقية السلطات، فالحكومة تدار بناءا على توجهاته وهذا ما تؤكده المادة 52 من الدستور بأن رئيس الجمهورية هو المسؤول الأول عن شؤون العلاقات الدولية من المفاوضات والمصادقة على المعاهدات، كما تنص المادة 14 على أن رئيس الجمهورية هو من يقوم باعتماد السفراء و المبعوثين فوق العادة، كل هذا يوحي بأن العلاقات مع الخارج هي حكر على الجهاز التنفيذي وأن لكبار الشخصيات في قمة هرم السلطة هم من لهم مسؤولية الإختيار ونقصد هنا رئيس الجمهورية، وفي هذا الإطار يعتبر "مجال محجوز" بالنسبة لرئيس الجمهورية الفرنسية[2].

ومن الواضح أن تلك الصلاحيات انعكست في سياسات الرؤساء الفرنسيين منذ قيام الجمهورية الخامسة، فقد تجسدت في حكم "ديغول" الذي عمل على تأكيد نفوذ فرنسا من خلال تبني إستراتيجية تقوم على النأي بفرنسا عن الهيمنة الثنائية التي مارستها القوتان العظيمتان الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، وذلك من خلال التأكيد على النهج الإستقلالي في أوروبا وبالتالي استقلالية أوروبا في السياسة الدولية، وكانت سياسته تلك بداية لما عرفت بالديغولية أي انفراده وهيمنته بصنع السياسة الخارجية الفرنسية[3].

---

[1]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.40.

[2]- **المرجع نفسه**، ص.41.

[3]- ستار جبار الجباري، "موقف فرنسا من القضية الفلسطينية 1958-1981"، **مجلة كلية التربية الأساسية**، ع.9، (سبتمبر 2012)، ص.76.

2-الوزير الأول (رئيس الوزراء):

يعد الوزير الأول الشخص الثاني الذي يساهم بشكل فعال في عملية صنع القرار السياسي الفرنسي، وذلك لما يتمتع به من صلاحيات دستورية تتمثل بتطبيق التوجهات الرئاسية، وترجمتها إلى مشاريع عملية، والعمل على التنسيق بين الوزراء، وتثبيت النظام الهرمي للنظام السياسي، وفرض قيادته على أعضاء الحكومة، ومتابعة المشكلات اليومية[1].

ويعمل الوزير الأول وبمعيته مجموعة من المساعدين الإداريين ومساعد سياسي أخر، وبما أن رئيس الجمهورية يستحوذ على أغلب السلطات فإن الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء تصبح مجرد هيئة إدارية، رغم أن الدستور لا يسند إليه سوى صلاحيات اسمية، وأن الإجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء تتم برئاسة رئيس الجمهورية، وتكون جلسات المجلس مخصصة للنقاش والإطلاع على مختلف وجهات النظر، لكنها لا تتعدى كونها استشارية فقط[2].

وعليه تعتبر صلاحيات الوزير الأول ضئيلة جدا في مجال السياسة الخارجية، وهذا لارتباطه الشديد برئيس الجمهورية الذي يحوز على صلاحيات واسعة كما أسلفنا الذكر، أين تختفي صلاحيات رئيس الوزراء وراء الرئيس خاصة عندما يكونا في نفس الحزب، ولا يقل هذا التأثير إن كانا ينتميان إلى حزبين مختلفين، حيث تبرز مشاركة رئيس الوزراء في بعض القضايا وبصفة رمزية، كاللقاءات الصحفية والسفريات، أو عن طريق مراقبة وفحص قائمة السفراء وغيرها، كما فعل كل من إدوار بالادور-Edouard Balladur، في فترة حكم الرئيس فرانسوا ميتران-François Mitterrand الإشتراكي، وليونيل جوسبان-Lionel Jospin الإشتراكي في فترة حكم الرئيس "جاك شيراك" الليبرالي الأولى[3].

3- وزير الخارجية:

حدد دستور الجمهورية الخامسة صلاحيات وزير الخارجية في ثلاث مهام هي:

- يعتبر الوزير الوحيد في الحكومة الذي يستطيع تمثيل البلاد في الخارج، ولكن بعد رئيس الجمهورية.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.81.

[2]- **المكان نفسه.**

[3]- عبد الرضى حسين الطعان،**مرجع سابق**، ص.195.

– له صلاحية إجراء المفاوضات الرسمية، مثلا في مجلس الإتحاد الأوروبي أين تعززت لقاءات وزراء الخارجية الأوروبيين، خاصة بعد اعتماد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

– هو قائد وزارة الخارجية بكل أجهزتها وموظفيها، كما يعتبر الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية[1].

فوزراء الخارجية في فرنسا يعتبرون فواعل في السياسة الخارجية، ولكن لديهم دور متغير حسب رئيس الجمهورية، وهنا يمكن القول أن وزير الخارجية عبارة عن منفذ من الدرجة العليا، والذي يضع شكلا دبلوماسيا لإرادة الرئيس السياسية، نظرا لأنه لا يستطيع وضع سياسة فرنسية خاصة به بعيدا عن توجهات رئيس الجمهورية[2].

ثانيا: السياسة الخارجية الفرنسية ضمن صلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان)

يوجد هذا الجهاز في كل الأنظمة لكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، حيث يتكون البرلمان الفرنسي من مجلسين وهما:

1– مجلس الشيوخ: ويتكون من 331 عضو ينتخبون انتخاب غير مباشر على درجتين، يجدد ثلث أعضائه كل ثلاثة سنوات.

2– الجمعية الوطنية: وتتكون من 577 عضو منتخبون انتخاب مباشر على دورتين، حيث يجتمع البرلمان بغرفتيه في دورتين سنويا وفي دورات استثنائية بطلب من الوزير الأول أو أغلبية النواب[3].

فالبرلمان الفرنسي يعتمد على وسائل متعددة للتدخل في عملية صنع السياسة الخارجية من بينها:

– وسيلة المعارضة: فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة الخارجية، قد تؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة و والتي تصل إلى درجة سحب الثقة إذا قرر أغلبية النواب على ذالك.

---

[1]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.41.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.42.

[3]– عمار غجاتي، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة دولية، (سطيف: جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017–2018)، ص.30.

– رفض اعتماد الأموال والميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، مما يؤدي إلى شل حركة الحكومة.

– إجراء المصادقة على بعض الأعمال التي ينص عليها الدستور خاصة، إضافة، كما يقوم بمهمة المصادقة على المعاهدات، فالبرلمان يعمل على مراقبة السياسة الخارجية[1].

كما أن للبرلمان صلاحية منحها له النظام الفرنسي، بالموافقة على بعض القرارات مثل إعلان الحرب، حتى وإن عملت السلطة التنفيذية على تجاوز حق البرلمان في تحضير قرار إعلان الحرب الذي تنصه المادة 35 من الدستور[2]. وهو ما أثبته الواقع فمثلا في حرب الخليج عام 1991م، أقر الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتران" مشاركة القوات الفرنسية في تحرير الكويت سيكون حتى وان لم يوافق البرلمان على ذلك[3].

بالإضافة إلا أن صلاحيات البرلمان لا تتعدى التصويت، فهو لا يقرر وإنما يصوت على قرار يتخذ من قبل رئيس الجمهورية، وذلك حسب ما تنص علية المادة 15 من الدستور والتي تضع من رئيس الدولة قائد القوات المسلحة، فهذه المادة تعتبر قاعدة قانونية متينة لوضع القوات الفرنسية في حرب دولية من قبل الرئيس[4].

ومنه يمكن القول بأن سلطة البرلمان الفرنسي في مجال السياسة الخارجية تنحصر في المراقبة بشكل محدود، سببه طبيعة الدستور الفرنسي الذي قلص دوره بشكل كبير لصالح السلطة التنفيذية، وخصوصا رئيس الجمهورية الذي يعتبر محور السياسة الخارجية.

ثالثا: السياسة الخارجية الفرنسية من خلال الجهاز القضائي

تلعب السلطة القضائية دورا غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية، أين لها السلطة في إبطال بعض القوانين والإتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية وذلك عندما تكون مخالفة للدستور، كما لها سلطة تفسير النصوص الدستورية والقضائية والتي تؤكد دور السلطتين التشريعية والتنفيذية، في مجال

[1]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.56.

[2]– **المرجع نفسه**، ص،ص.55،56.

[3]– عبد الرضى حسين الطعان، **مرجع سابق**، ص.500.

[4]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.44.

صنع السياسة الخارجية، وقد استقر الفقه القانوني في معظم الدول على أن قضايا السياسة الخارجية بمنأى عن مراقبة القضاء، وكل هذا ينطبق أساسا على دور الجهاز القضائي الفرنسي في عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية والذي يضطلع بمهمة تفسير النصوص القانونية ومطابقتها للدستور الفرنسي[1].

رابعا: دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الفرنسية

تساهم المؤسسة العسكرية وما يتبعها من أجهزة المخابرات والدعاية، في رسم قرارات السياسة الخارجية وهي ليست حكر على الأجهزة ذات الطبيعة المدنية، ومع ذلك فان دور ومكانة المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية يختلف من نظام سياسي لآخر، وحسب طبيعة العلاقات المدنية العسكرية[2].

وقد لعب المسئولين العسكريين والدبلوماسيين دورا في وضع وصنع السياسة الخارجية الفرنسية لعدة فترات وفي قضايا مختلفة مست المسائل العسكرية كما القضايا السياسية والإدارية منها سوءا في فترات الحرب أو السلم، لكن المؤسسة العسكرية هته تخضع لإشراف رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الحكم الأول والرئيسي في إعطاء إشارة لاستعمال القوات النووية في الحرب كما يحدد السياسة الدفاعية لفرنسا، وعليه يبقى تأثير هذه المؤسسة محدودا سوى خلال فترة الحرب بالمقارنة مع المؤسسة التنفيذية[3].

الفرع الثاني: دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الفرنسية

أولا: دور الأحزاب السياسية الفرنسية في صنع السياسة الخارجية

تلعب الأحزاب السياسية الفرنسية دورا في عملية اختيار صانعي القرار عن طريق الترشيح والإنتخاب، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية الفرنسية تتأثر ببرامج صانعي القرار، كما تستطيع هذه الأحزاب صياغة استراتيجياتها وإبراز مواقفها من الأحداث الحاصلة على الساحة السياسية من خلال

---

[1]– منيرة بلعيد، **السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992–2002**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير، (قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005)، ص،ص.48،49.

[2]– حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص–ص،71.69.

[3]– منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.49.

مؤتمراتهم ولجانهم الخاصة[1]. وعليه تتميز فرنسا بكثرة وتنوع أحزابها والتي تلعب دورا أساسيا في الحياة السياسة سواء داخليا أو على مستوى السياسة الخارجية وتنقسم هذه الأحزاب كما يلي:

1- أحزاب اليمين المعتدل:

وهي الأحزاب التي تعمل على المحافظة على الوضع القائم وتقديم الحرية على المساواة، كما تتميز بتمسكها بالدستور وتقوية السلطة التنفيذية وتكريس الإستقلال الوطني وتماسك الأمة الفرنسية مع الحفاظ على علاقات طيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تؤكد على ضرورة تعزيز دور فرنسا في الإتحاد الأوروبي كدولة كبرى في إطاره، وتظهر عدة أحزاب داخل مجموعة اليمين منها: الإتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية، الإتحاد من أجل الحركة الشعبية وغيرها[2].

2- أحزاب اليمين المتطرف:

يمثلها حزب الجبهة الوطنية الذي أنشئ في 05-10-1972م، باسم حزب الجبهة الوطنية من أجل الوحدة الفرنسية، وترأس الحزب منذ نشأته وحتى نهاية عام 2010م جان ماري لوبان- Jean Marie Le Pen، وخلفته ابنته مارين لوبان-Marine Le Pen بداية عام 2011م[3].

وتعارض أحزاب اليمين المتطرف أحزاب اليمين واليسار معا وتعيب عليهم عدم اهتمامهم بالهوية الفرنسية، حيث اتسم التوجه الخارجي لأحزاب اليمين المتطرف بالعداء للأجانب والمهاجرين وخاصة منهم المسلمين، كما تطالب باستقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد وعن المنظمات الدولية كحلف الناتو والمنظمة العالمية للتجارة والإتحاد الأوروبي[4].

3- أحزاب اليسار:

والتي تعمل من أجل التغيير الجدري للمجتمع مع العمل على تحقيق المساواة، حيث تدافع أحزابه على بقاء الدولة متحكمة بزمام الأمور الداخلية، كما أن مواقفها أقل حدة تجاه الأجانب بالمقارنة بأحزاب اليمين المتطرف، أما على المستوى الخارجي فهي مع انتهاج فرنسا لسياسة خارجية أوروبية، كما

[1]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.59.

[2]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص،ص.59،60.

[3]- عمار غجاتي، **مرجع سابق**، ص.33.

[4]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.60.

أن هذه الأحزاب تضمن فرص العمل والتنمية الإقتصادية حيث تعد أحزاب اليسار من أشد المعادين للولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهمها: الحزب الإشتراكي و الحزب الشيوعي[1].

ومنه نخلص إلى أن لهذه الأحزاب تأثير ملحوظ في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، خصوصا وأن ممثلي هذه الأحزاب اليسارية واليمينية كانوا رؤساء للجمهورية الفرنسية مثل "جاك شيراك" اليميني، "فرانسوا ميتران" اليساري وبالتالي تأثروا ببرامج أحزابهم في عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية[2].

ثانيا: تأثير جماعات المصالح في صنع السياسة الخارجية الفرنسية

تضم الساحة السياسية الفرنسية العديد من جماعات المصالح في مجال السياسة الخارجية، حيث سنركز على البعض منها والتي نرى فيها عاملا مؤثرا في السياسة الخارجية الفرنسية.

1- النقابات العمالية بمختلف فروعها:

أهمها الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل والقوة العاملة، والكونفدرالية العامة للشغل التي رأت أن مصلحتها تقتضي انسجامها مع الأحزاب قصد تحقيق أهدافها المرجوة[3].

2- اللوبي الصهيوني:

تتميز الجالية اليهودية بفرنسا بحيويتها ونشاطها، حيث يظهر بفرنسا عدة جمعيات يهودية منها:

- الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: وهي ذات مهمة ثقافية حيث تعمل على تشجيع وإنعاش العبرية والتحفيز للهجرة إلى إسرائيل.

- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا: وهي ذات مهمة تنظيمية تنسيقية فتعمل على تنظيم وتنسيق مختلف التنظيمات والمؤسسات اليهودية بفرنسا.

- الصندوق الإجتماعي اليهودي الموحد: ومهمته جمع الأموال والتبرعات وتوزيعها.

---

[1]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.60.

[2]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.61.

[3]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص،ص.61،62.

لكن هذه الجمعيات لم تصل إلى درجة تشكيل الخطر على السياسة الداخلية والخارجية لفرنسا لتصبح تسير توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أن هذا يتطلب الحذر خصوصا وأن اليهود ليس لهم أي تردد في توظيف أي أسلوب لتمرير وتحقيق رغباتهم[1].

3- الجالية العربية الإسلامية:

تعتبر الديانة الإسلامية ثاني ديانة اعتناقا في فرنسا إلا أنها لا تشكل جماعة ضغط أو مصلحة للتأثير بقسط كبير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، سواء تجاه العالم العربي أو أي منطقة أخرى وهذا راجع إلى احتوائها بشكل جيد من طرف الحكومة الفرنسية، وهذا ما أذى إلى إضعاف ارتباطها بالوطن الأم والقضاء على رموزها الفكرية والسياسية[2].

ومنه يمكن القول أنه توجد العديد من جماعات المصالح في الساحة السياسية الفرنسية، تختلف في درجة تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية حسب طبيعة القضية السياسية.

ثالثا: تأثير الرأي العام الفرنسي على صنع السياسة الخارجية

يستطيع الرأي العام الفرنسي التأثير في صنع السياسة الخارجية الفرنسية من خلال:

- التأثير في أجندة السياسة الخارجية: وخاصة في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية.

- التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية: بتحديده للأطر الرئيسية للخيارات الممكنة التي يعتمدها صانع السياسة الخارجية فإن تخطى هذه الأطر فحتما سيواجه ثورة الرأي العام عليه.

- التأثير في خيارات السياسة الخارجية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية، أو ما يسمى بتحديد السياسات[3].

وعليه يمكن التمييز بين ثلاثة شرائح في الرأي العام الفرنسي وهي:

[1]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.64.

[2]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.62.

[3]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص،ص.61،62.

1- صانعي الرأي: وهم من يشغلون مراكز قيادية في المجتمع، حكومية كانت أو غير حكومية وبالرغم من قلة هذه الفئة إلا أن لهم تأثير على الشريحتين التاليتين.

2- الشريحة المهتمة بالرأي العام: حيث يحوزون على معلومات لإهتمامهم بمسائل السياسة الخارجية، لكن تنقصهم سبل الوصول إلى نظم الإتصالات، يتميزون كذلك بالرغبة العالية في المشاركة ضمن عملية صنع الرأي، أفكارهم تتصف بالترابط والعمق وهي شريحة لا تتعدى 10 بالمائة من المواطنين الفرنسيين[1].

3- الرأي العام الجماهيري: تعتبر هذه الشريحة من الذين لا يهتمون ولا يرغبون بالمشاركة في مسائل السياسة الخارجية وهي شريحة كبرى تضم من 75 إلى 90 بالمائة من المواطنين الفرنسيين، حيث أنه وبالرغم من عدم توفر المعلومات لديهم حول قضايا السياسة الخارجية إلا أنهم لديهم مواقف عامة تجاهها مما يتوجب على صانع القرار الأخذ بالحسبان هذه الشريحة[2].

وقد شهد الرأي العام الفرنسي نشاطا كبيرا منذ الثورة الفرنسية عام 1789م وزاد نشاطه خاصة بعد الحرب الباردة أين أصبح الأفراد أكثر معرفة وقدرة على التعبير عن مواقفهم تجاه القضايا الدولية، حيث كان لتطور وسائل الإعلام والإتصال دورا بالغ الأهمية تصنيع وتوجيه الرأي العام، وبالتالي أصبح للرأي العام الفرنسي دورا كبيرا في لفت نظر السلطات الفرنسية وتوجهاتها سواء ما تعلق الأمر بالقضايا الداخلية أو الخارجية، حيث نجد أن توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تلفت انتباه المواطن الفرنسي بشكل كبير مثال ذلك: رفض المواطنين الفرنسيين عام 2005م للدستور الأوروبي، وكذا الحرب على العراق عام 2003 م ...الخ[3].

وعليه من خلال ما تم ذكره يمكن القول بأن الرأي العام الفرنسي يمتاز بدرجة كبيرة من الوعي والتأهيل إلى حد إمكانية له قدر من التأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث: الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية

تختلف المقاربات النظرية التي حاولت تفسير سلوك الدول الخارجي حول كيفية تحقيق الدوافع والمصالح، بالإضافة إلى ذلك فهي تدرس السياسة الخارجية للدول من زوايا مختلفة وننطلق في تفسيرنا

[1] -Jhon Girling , **France Political and Social Change**, (London: Routledge, 1998), P.58.

[2]- منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.36.

[3]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص،ص.63،64.

للسياسة الخارجية الفرنسية من المتغير المشترك "المصلحة" بين المقاربات الثلاث فيما يخص تحليل السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أي سياسة خارجية دون الحديث عن تحقيق تلك المصلحة التي تعتبر من أهم أولويات هذه الأخيرة و أسمى الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: تفسير المقاربة الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: المصلحة والقوة في السلوك الخارجي الفرنسي

في ظل نظام دولي فوضوي يغيب فيه الأمن، نجد أن السياسة الخارجية الفرنسية توجه مصلحتها نحو القوة، بالإعتماد على سياسة زيادة القوة، ويظهر ذلك جليا من خلال العمليات التوسعية العديدة التي قامت بها فرنسا خاصة في عهد "نابليون بونابرت" (النمسا، ايطاليا...)، ويفسر "ريمون آرون" السلوك الفرنسي التوسعي في هته الفترة بالرجوع إلى نوع النظام الدولي الذي يضم مجموعة دول متماثلة ترضخ لنفس المفاهيم السياسية، فالنظام يمكن أن يكون مستقر في ظل التهديدات الدائمة للحرب وهو شعور تحسه كل الدول مما يجعلها تنطلق من مبدأ البقاء وهو ما فسر به السلوك التوسعي الفرنسي[1].

كما يرى "هانز مورغانثو" أنه يجب على الدول أن تضع مصلحتها على أساس قوتها وإمكانياتها وهو ما أطلق عليه "الأنانية المقدسة–L'égoïsme Sacré" وهي سياسة دولية ترتكز على عقلانية المصالح[2]: "الأمن، استقلالية الإقليم، الدفاع على الهوية الثقافية"، وهي مصالح مشتركة بين كل الدول فهذه المصالح عقلانية ويمكن تحقيقها لأنها جزء من السيادة أما غير ذلك من المصالح "التوسع" فوجب على الدولة أن تحسب مدى قوتها مع أهدافها، وكذا مدى قوة الطرف الأخر[3].

وهو السلوك الذي لم تتقنه فرنسا فكانت تضع في أولوية أهدافها التوسع منافسة لإنجلترا وألمانيا وهو الأمر الذي لم تستطع القيام به وذلك يرجع لأنها لم تحسب حسابات القوة وأهداف الأطراف الأخرى

[1]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص،ص.68،69.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.69.

[3]– ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص.39.

"ألمانيا" إلا أن فرنسا بعد الحرب الباردة سرعان ما أدركت ذلك أمام قوة ألمانيا فانتهجت سياسة مرنة وذكية من خلال الإستفادة من قوة ألمانيا ضمن الإتحاد الأوروبي وذلك أحسن من جعلها عدوة لها[1].

إذن يتبين لنا أن السياسة الخارجية الفرنسية كانت دوما تبحث عن الأمن والبقاء وذلك عن طريق القوة العسكرية، وبالتالي حسب النظرية الواقعية التقليدية المصلحة الأمنية هي هدف السياسة الفرنسية الخارجية، فالمصلحة هنا ليست في الحصول على القوة و إنما القوة هي وسيلة لتحقيق المصلحة.

ثانيا: الإستقلال والنفوذ بالنسبة للسياسة الفرنسية الخارجية

ركزت السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة، على تطوير قدراتها على كافة المستويات: الإقتصادية، العسكرية والثقافية، كل هذا من أجل الحصول على مكانة قوية وبارزة في النظام الدولي، في محاولة منها لمجابهة الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على النظام الدولي، الشيء الذي من شأنه أن يضمن لها استقلالها، و يسمح لها بممارسة نفوذ واسع في العالم، ومفهومي الإستقلال والنفوذ يعتبران مفهومين مركزيين في تفسير السياسة الخارجية بالنسبة للنظرية الواقعية الكلاسيكية الجديدة (الدفاعية والهجومية)، واللذان يعبران عن مدى "القوة السياسية" لأية دولة[2].

وبتفسير السياسة الخارجية الفرنسية حسب الواقعية الدفاعية يمثل الإستقلال بالنسبة لفرنسا مدى قدرتها على تجنب سيطرة الدول الأخرى على توجهاتها وقراراتها، وهذا ما يضمن أمنها حسب الواقعية الدفاعية، فتطبيق إستراتيجية الإعتماد على الذات تستلزم بالضرورة الحفاظ على الإستقلال[3].

وحسب الواقعية الهجومية يمثل النفوذ بالنسبة لفرنسا مدى قدرتها على ممارسة التأثير في بيئتها سواء على السياسات الخارجية للدول الأخرى في إطار العلاقات الثنائية التي تجمعها بها، أو في القرارات الجماعية سواء في إطار الإتحاد الأوروبي، أو حتى في إطار أي تجمع دولي آخر، وذلك خدمة لمصالحها، فأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها

[1]- Jhon Girling ,**Op,Cit**, P.59.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.77.

[3]– **المكان نفسه.**

حسب الواقعية الهجومية، وهذا هو الخط الأساسي الذي تنتهجه فرنسا في سياستها الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة[1].

الفرع الثاني: تفسير المقاربة الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: متغير المصلحة لفهم السلوك الخارجي الفرنسي

يرى داريو باتيستيلا–Dario Battistella أنه: "لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد ومحكم بدراسة السياسة الخارجية والمصلحة مثل دراسة آندرو مورافيسك–Andrew Moravcsik[2]. فيرى "مورافيسك" أن الدولة هي الإطار الذي يعمل على تحقيق مصالح الفواعل المجتمعية، فخيارات السياسة الخارجية هي انعكاس عن مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية والذي تتأثر بمدى قوة واستقلالية هذه الجماعات[3].

وبالتالي فخيارات السياسة الخارجية الفرنسية هي انعكاس لمصالح وأولويات الفواعل المجتمعية داخل فرنسا والتي تسعى لضمان بقائها ما يزيد من فاعلية تأثير هذه الفواعل حتى تعجل من سرعة تحقيق مصالحها التي تأتي على شكل سياسة وتوجه خارجي لتلك الدولة، لأن السلوكات الخارجية للفواعل ضمن النسق الدولي يسعون لتحقيق مكاسب وفوائد بأقصى قدر ممكن وبمختلف الطرق[4].

فيمكن تفسير انتهاج فرنسا لسياسات قد تبدو غير مفهومة إلى جماعات لها مصالح بالمنطقة، مثل المطالبة المتزايدة للفواعل غير الحكومية بفرنسا إلى الإعتراف بالكيان الصهيوني، أو عدم الإستثمار في أوروبا الشرقية رغم أنها تنتمي إلى نفس الثقافة وتفضيل الإستثمار بشمال إفريقيا لمصالح بعض الفواعل المجتمعية بفرنسا في منطقة إفريقيا[5].

---

[1]– خديجة فلاح، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، (أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص،ص.12،13.

[2]- Frédéric Charillon, **Politique Etrangère Nouveau Regards**, (Paris: Presses de Sciences Po, 2002), P.148.

[3]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.81.

[4]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.16.

[5] -Jhon Girling ,**Op,Cit**, P.59.

ثانيا: المنفعة كحافز للسياسة الفرنسية الخارجية

بالإعتماد على تفسير النظرية الليبرالية النفعية دون غيرها من النظريات الليبرالية الأخرى من منطلق أنها تركز على متغير المنفعة الفردية، تسير السياسة الخارجية للدول وفق المكاسب والمنافع التي يمكن أن تحققها وهذا ما تصبو إليه السياسة الخارجية الفرنسية على اعتبار أنها سياسة براغماتية قائمة على أساس المنفعة راغبة في البقاء في النظام الدولي[1].

وإذا ما تم تكييف هذا الطرح مع سلوك فرنسا الخارجي، نجد أن الهدف من هذا السلوك هو ضمان بقائها ولكن ليس بالمنظور الواقعي من الجانب المادي فقط، وإنما يتم بطريقتين، أو من جانبين:

1- عن طريق العمل على زيادة مداخلها المادية بواسطة العلاقات التجارية والإقتصادية المدروسة مع بقية الوحدات الدولية، والتي يتحدد من خلالها الخيارات العقلانية التي تعود بالفائدة عليها، وأحسن مثال على ذلك رفضها تحرير التجارة الخارجية في القطاع الزراعي لإدراكها الفائدة التي يعود بها هذا القطاع على الإقتصاد الفرنسي.

2- عن طريق العمل على حماية وتعزيز مقدرتها على التأثير في الساحة الدولية، وهذا ما نلحظه من خلال نشاط الدبلوماسية الفرنسية في أي قضية من القضايا الدولية ومحاولة إعطاء بصمة فرنسية بشأن القرارات المتخذة بخصوص هذه القضايا، ومن بين أبرز الأمثلة الأخيرة الوساطة الفرنسية بين روسيا وجورجيا في أزمة أوسيتيا الجنوبية في صيف 2008م[2].

وعليه نلاحظ أن السياسة الخارجية الفرنسية تسعى لتأمين بقائها تحقيقا لمنفعتها، ويتم ذلك بتطبيق فرنسا لسياسة البحث عن المكاسب سواء الإقتصادية منها أو السياسية.

الفرع الثالث: تفسير المقاربة البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: الهوية كمبدأ ضابط للسلوك الخارجي الفرنسي

تعتبر الهوية الداخلية والخارجية من يصنع السياسة الخارجية للدول انطلاقا من وجود معايير داخلية وخارجية تتحكم فيها، وفقا للعلاقة الموجودة بين المعايير والهوية وإمكانية الدولة من احترام هذه

[1]- خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص،ص.15،16.

[2]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.81.

المعايير حتى لو لم تكن خادمة لمصالحها، فتفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف المصلحة لأنها توفر تصور حول غاية السياسة الخارجة ووسيلة تحقيقها[1].

ومنه فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تسير وفق مبدأ العقلانية كما يرى الواقعيون فهي مصالح غير ثابتة تتغير بتغير طبيعة المصلحة والمجال الحيوي الذي تنشط ضمنه تلك الأخيرة، وما يؤكد تغير المصالح الفرنسية هو تأثير تغير صانع القرار ففي فترة حكم "نابليون بونابرت" مثلا تأثرت بالأفكار والقيم التي كانت سائدة آنذاك "الحرية والمساواة والأخوة"، أما بمجيء "شارل ديغول" غير من تقاليد الحكم بتغير المصالح الفرنسية في تلك الفترة غير مبال بالمنظومة القيمية بل أخد يكيف سياسته وفق معطيات البيئة والظروف الدولية خدمة للمصالح التي كانت مرتبطة بالمجال الحيوي[2].

ويرى ألكس ماكليود–Alex Macleod، في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية وفق المنظور البنائي بأن مجيء "ديغول" على الحكم شكل منعرج في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية و رغم ذلك لم تتغير الهوية الوطنية وتتشكل أخرى لأن هناك معايير كانت موضوعة من قبل، فالبرغم من الضغوط التي عرفتها في تلك الفترة تمكن "ديغول" من تحديد هوية وطنية تعتمد على بعض المعايير الهوياتية من الجمهورية الرابعة[3]. وعليه إذا ما حاولنا فهم و إدراك السياسة الخارجية الفرنسية وجب علينا استيعاب الطرق التي تدرك بها مختلف الأفراد لهويتهم ومن ثمة مصالحهم[4].

غير أن نهاية الحرب الباردة أثرت على الهوية الفرنسية، بزوال نظام الثنائية القطبية (المعسكر الشيوعي والمعسكر الليبرالي) من جهة وتوحيد ألمانيا من جهة أخرى، فيرى البنائيين انه بعد الحرب الباردة ظهر نظام دولي جديد فرض على فرنسا إعادة عملية وضع الهوية الفرنسية، وبالتالي وضع مصالح جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية[5].

---

[1]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.18.

[2]– **المكان نفسه**.

[3]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.87.

[4]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.19.

[5]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.88.

ثانيا: المسلمات الأساسية للهوية الفرنسية الخارجية

تتضمن السياسة الخارجية الفرنسية مجموعة من المسلمات الثابتة التي تبلورت عبر الزمن كنتاج لمتغيرات داخلية وخارجية، ذاتية وموضوعية شكلت تباعا هوية خاصة بها، أي مميزة لسلوكها الخارجي، غالبا ما يتعلق بها صانع القرار الخارجي الفرنسي، في تعاملهم مع مختلف القضايا والمواقف الدولية[1].

فالهوية الفرنسية هي نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمة، فلا انفصام بين الدولة والأمة من منظور فرنسي، فكل منهما يعرف ويخدم بعضه البعض بشكل متبادل، فصانع القرار الفرنسي يرى أن للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة، فمن جهة هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمة، ومن جهة أخرى هي أداء للتعبير عن مصالح الدولة[2].

وتتمثل هته المسلمات الأساسية التي تقوم عليها الهوية الفرنسية، والتي تعكس بصورة واضحة المصلحة الوطنية الفرنسية التي تشمل بطبيعة الحال المصالح المادية أيضا، فيما يلي:

- مفهوم "المهمة الحضارية العالمية" للأمة الفرنسية في العالم.

- الحرية والمساواة والأخوة، وهي مبادئ الثورة الفرنسية من عهد "نابليون بونابرت".

- التركيز على قيم الإستقلال والسيادة.

- الحفاظ على التعددية اللغوية والثقافية في مواجهة خطر التوحيد الذي تنادي به العولمة.

بالإضافة إلى المطالبة باحترام حقوق الإنسان وكذلك دعم اللغة الفرنسية بوصفها لغة عالمية، وهذا ما تعمل فرنسا على ترجمته في إطار سلوكاتها الخارجية[3].

المبحث الثاني: البعد الثقافي كمحدد للسياسة الخارجية الفرنسية

تتأثر السياسة الخارجية الفرنسية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة فيها والموجهة لها تجاه مختلف مناطق العالم والقضايا الدولية، فقد تكون هذه المحددات

[1]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.84.

[2]- Frédéric Charillon, **Op,Cit**, P-P.80-82.

[3]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص–ص.34–85.

معوقات للسياسة الخارجية الفرنسية في حالة عدم توفرها أو تمنح لها مجال وحرية التصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فهذه المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي، وتتمثل هذه المحددات في المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وعلى الرغم من أن البعد الثقافي يندرج ضمن المحددات الداخلية إلا أنه سيتم ذكره منفردا عنها وذلك لأهميته في الدراسة.

المطلب الأول: المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية

تتعدد المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الفرنسية إلا أنه سيتم التركيز على أهم المحددات المؤثرة فيها والتي تشكل نقطة قوة بالنسبة لها، كما هناك محددات خارجية مؤثرة على النشاط الخارجي الفرنسي في بيئة خارجية تعرف انخراطا كبيرا للسياسة الخارجية الفرنسية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: المحدد الجغرافي

تعتبر دولة فرنسا من الدول متوسطة المساحة، حيث تقدر مساحتها الجغرافية بحوالي 643.801 كلم^2، صنفت هذه المساحة في المرتبة الثالثة والأربعين ضمن قائمة كبرى دول العالم من حيث المساحة الجغرافية، حيث تحتل اليابسة مساحة قدرها 640.427 كلم^2، من إجمالي مساحة البلاد، في حين قدرت مساحة المسطحات المائية من بحيرات وأنهار بمساحة ما يقارب 3.374 كلم^2 [1]. وعليه فالمساحة الجغرافية لفرنسا تلعبت دورا مهما، إذ تُعد من بين مرتكزات قوتها فالتمتع بمساحة واسعة يسمح لها بزيادة مواردها الطبيعية وهو ما ينعكس على سياستها الخارجية.

كما تتمتع فرنسا بموقع جغرافي جدٌّ هام وذلك بوقوعها غرب القارة الأوروبية، يحدها شمالا بحر الشمال وبحر المانش (La Manche) ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الغربي إسبانيا، ومن الجنوب البحر الأبيض المتوسط، وشرقا كل من بلجيكا، ألمانيا، سويسرا وايطاليا[2]. ومنه نلاحظ أن فرنسا

[1]- Worldatlas, "Where is France?", In:

https://www.worldatlas.com/eu/fr/where-is-france.html, (25/03/2019).

[2]- **Le Petit Robert 2 Dictionnaire De Culture Générale**, Les Dictionnaires Le Robert, (Paris: Édition Les Dictionnaires Le Robert, 1993), P.661.

تتمتع بثلاثة وجهات بحرية مهمة تؤمن سلامتها وتجعل منها قوة دولية لا يستهان بها، سواء على الصعيد الإقتصادي أو العسكري.

الشكل رقم (01): خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة فرنسا في أوروبا

المصدر : http://le-lutin-savant.com/g-europe-de-l-ouest.html

إلا أن الموقع الجغرافي لفرنسا لم يكن بذلك القدر من الإيجابية في تحقيق المنافع وهذا بالنظر إلى المضار التي نجمت عن هذا الموقع، حيث نجد أن فرنسا كانت قديما دائما عرضة للتهديد، أين تم غزوها في عديد المرات خاصة من طرف ألمانيا، كما تُعتبر عرضة لعدة تهديدات من الجهة الجنوبية باعتبارها بوابة أوروبا من جهة البحر الأبيض المتوسط، كما أن موقعها الجغرافي المتوسط لأوروبا جعلها

تسعى إلى فرض هيمنتها عليها حيث تعدت مجالها الإقليمي إلى الضفة الأخرى للمتوسط، وذلك لضمان أمنها وتقوية اقتصادها ونشر قيمها[1].

وهذا ما دفع بفرنسا في الإتجاه للعب دورين مزدوجين من خلال موقعها الجغرافي وهما:

- الدور الأول: (فرنسا الأوروبية)

أين فرض عليها موقعها الجغرافي أخذ مكانتها كدولة أوروبية ذات شأن، تكون محترمة من طرف الدول الأخرى باعتبارها دولة رائدة.

- الدور الثاني: (فرنسا الإمبراطورية)

حيث رأت فرنسا وبامتلاكها (سابقا) إمبراطورية ممتدة إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، أن عليها حماية إقليمها الواسع الذي تضمه إمبراطوريتها[2].

إذن فقد فرضت الجغرافيا على فرنسا تحديد نظرتها للعالم، فلم تقتصر على حدودها الجغرافية القريبة بل تريد لعب دور قيادي في أوروبا، والتاريخ أكبر دليل على ذلك فمنذ ثورة نابليون حتى تشكل الإتحاد الأوروبي فإن فرنسا تسعى إلى توسيع نفوذها في أوروبا، فالإمبراطورية الفرنسية المترامية الأطراف منحت لها مناطق إقتصادية مهمة، ومكنتها من وضع قواعدها العسكرية في كل محيط العالم[3].

ثانيا: المحدد السكاني

في القرن 19م كان عدد السكان من بين أهم العوامل المؤثرة في وزن وقوة الدولة، فلأكثر من أربعة قرون كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية كثافة سكانية، فهي ثاني أقوى دولة سكانيا من بين القوى الست الكبرى آنذاك (ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، بروسيا، أستراليا وروسيا)، وذلك في الفترة الممتدة من 1850م إلى 1938م[4].

---

[1]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.48.

[2]- محمد فاضل زكي، **مرجع سابق**، ص،ص.265،266.

[3]- فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.48.

[4]- مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.24.

وعليه فقد كان للمحدد السكاني تأثير بارز على السياسة الخارجية الفرنسية، حيث قامت فرنسا بسياسة التعبئة خلال القرن 20م وذلك عبر فتح أبواب الهجرة، ويعود الهدف من هذه السياسة لأبعاد دولية محضة في مسعى منها لجعل أكبر عدد من السكان قابلين للخدمة الوطنية ومحاربة عدوها الأساسي ألمانيا، هذا ما سمح لفرنسا بالتوجه نحو العالم الخارجي في مركز قوة، خصوصا وأنه كانت في هذه الفترة اليد العاملة مهمة أين كانت تحسب مدى قوة دولة بعدد جنودها، وعليه فالزيادة في عدد السكان هو ما سمح لفرنسا بالتوجه نحو سياسة خارجية توسعية مع اعتمادها مبدأ الحروب المشروعة[1].

غير أن هذا التزايد السكاني لفرنسا سرعان ما بدأ بالتناقص والذي وصل إلى ذروته في عام 1930م، حيث أصبح مشكل يثير اهتمام صناع القرار والسلطات الفرنسية، من خلال تأثيره على قوة فرنسا حيث صرح في هذا الصدد وزير الخارجية الإيطالي غالياتسو تشانو–Galeazzo Ciano، في جانفي 1939م بقوله: "القيمة السياسية الفرنسية كقوة كبرى سوف تزول، نتيجة الإختلال الذي تعاني منه سنويا في الولادات مثل خسارة معركة"[2].

وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تنظر إلى تناقص معدل السكان على أنه عامل يؤثر سلبا في تراجع معدل نفوذها، أين كان للحربين العالميتين أثر ودور بارز في التراجع السكاني لفرنسا، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح هناك نوع من الزيادة في نسبة المواليد حيث قدرت ب: 300.000 مولود، وهكذا تكون فرنسا في حالة تجديد لنموها البشري بعد أن توقف جراء الحربين العالميتين، ومن بين الطرق التي انتهجتها أيضا فرنسا في تجديد سكانها، خاصة لما شهده إقتصادها لليد العاملة أين لجأت إلى فتح أبواب الهجرة من جديد، ففي إحصائيات عام 1982م كان عدد المهجرين الوافدين 4.234.000 مهاجر أي بنسبة 7.8 من سكان فرنسا آنذاك[3].

أما حاليا فيبلغ عدد سكان فرنسا ب: 65.417.798 نسمة اعتبارا من يوم 30 مارس 2019م استنادا إلى أحدث تقديرات الأمم المتحدة، وتحتل فرنسا بهذا العدد المرتبة 22 في قائمة الدول حسب عدد السكان[4]. وعليه ومن خلال ما تقدم يتضح أن عامل السكان أي المحدد السكاني مقوم مهم للسياسة

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص،ص.24،25.

[2]- Bernard Braun, Francis Collignon, **La France en Fiches**, (Paris: Éditions Bréal, E.6, 2008), P.52.

[3]– منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.31.

[4]- Worldometers, "France Population (Live)", In: http://www.worldometers.info/world-population/france-population/, (26/03/2019).

الخارجية الفرنسية منذ القديم حيث ساعدها في حروبها، أين كان يؤثر بشكل كبير على كسب الحروب وكانت القوة العسكرية "البشرية" هي الأداة الأساسية لتنفيذ السياسة الخارجية، حيث ساعدها على تحقيق المكانة الدولية التي وصلت إليها الآن.

ثالثا: المحدد الإقتصادي

حرصت فرنسا منذ القدم على تطوير نظمها الإقتصادية، وهذا بوعي وإدراك منها لأهمية الإقتصاد القوي الذي من شأنه أن يحقق لها مكانة بارزة في النظام الدولي، بالإضافة إلى تحقيق المصالح السياسية والأمنية، حيث تعد فرنسا منذ عدة قرون من بين أغنى وأقوى دول العالم ويعود ذلك بسبب مواردها الغنية ووفرة المحاصيل الزراعية وازدهار التجارة[1].

فهذه الإمكانيات الإقتصادية الهائلة مكنت فرنسا من شن الحروب حيث قُدر مجموع طول الحروب التي شاركت فيها حوالي 44 عام في القرن 16م، و52 عام في القرن 17م ، و51 عام في القرن 18م، أما في القرن 19م فقدرت ب 19 عام، وفي القرن 20م قدرت ب 10 أعوام، ويعود هذا الإنخفاض إلى ضعف الإقتصاد الفرنسي مع مرور الوقت، فالإقتصادي الفرنسي ألفريد صوفي– Alfred Sauvy، قام بعملية حسابية عبر عنها "بالقدرة الإنتاجية المفقودة" ففي إحصائه حول الحرب العالمية الأولى، وجد أن الحرب كلفت فرنسا 21 شهرا من الدخل القومي، أما الحرب العالمية الثانية كلفتها 50 شهرا من الدخل القومي[2].

نتيجة لكل هذه الحروب خرجت فرنسا باقتصاد مدمر نهائيا بعد أن كانت من أقوى دول العالم، لكن سرعان ما شرعت فرنسا مرة أخرى في تحديث إقتصادها وكان ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، فمنذ عام 1947م وحتى سنوات السبعينات نما الإقتصاد الفرنسي بمعدل جيد قُدر بحوالي: 5%، حيث تمكنت في الأخير من تحسين أدائها الإقتصادي، ومع بداية التسعينات من القرن الماضي ونهاية الحرب الباردة، تمكنت فرنسا من ضمان موقعها ضمن الخمس قوى الأوائل في العالم وكانت رابع قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا[3].

---

[1]– روي مكريدس، **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة: حسن صعب، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط.2، 1966)، ص.68.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص،ص.49،50.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.50.

كما حافظت فرنسا على موقعها كأحد أقوى دول العالم إقتصاديا في القرن 21م، وذلك بسبب تركيزها على العديد من القطاعات الإقتصادية من أهمها قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع التجارة الخارجية وقطاع السياحة، وهذا ما مكنها من اكتساب قوة إقتصادية كبرى حيث قدر الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا في الثلاثي الأول لعام 2019م بـ: 2582.5 مليار دولار حسب موقع البنك الدولي، تحتل به فرنسا المرتبة السابعة عالميا وتعتبر ثالث قوة إقتصادية في الإتحاد الأوروبي بعد ألمانيا والمملكة المتحدة[1].

وعليه يتجلى بشكل واضح دور وتأثير المحدد الإقتصادي على السياسة الخارجية الفرنسية، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد مكانتها الدولية، حيث مكنتها قوتها الإقتصادية من اكتساب وزن ومكانة بارزة في النظام الإقليمي الأوروبي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة.

رابعا: المحدد العسكري

لعبت القوة العسكرية الفرنسية دورا فعالا في توجيه سياستها الخارجية، واتضح ذلك جليا في عهد "نابليون بونابرت" والحروب الكثيرة التي قام بها، وقد استمر تأثير المحدد العسكري على السياسة الخارجية الفرنسية عبر العصور والذي تكرس خاصة بامتلاك فرنسا للسلاح النووي مستغلة بذلك تقدمها في المجال العلمي والتكنولوجي، إضافة لعدم ثقتها في الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن أوروبا الغربية–في حالة تعرضها لهجوم عسكري سوفيتي في زمن الحرب الباردة، وكان هذا رغبة منها لتحقيق الإستقلالية في ممارسة سياستها الخارجية بعيدا عن المضلة الأمريكية[2].

وهو ما عبر عنه "ديغول" في خطاب ألقاه عام 1959م حين قال: "يجب أن يكون الدفاع الفرنسي فرنسيا، فإذا قامت فرنسا بالحرب يجب أن تكون من مجهودنا الخاص، وإن حصل العكس فهذا مناقض لما يمثله بلدنا عبر جذورها التاريخية والدور الذي كانت تقوم به دائما على الساحة الدولية". وهذا ما عملت فرنسا على تحقيقه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت تمتلك قوة نووية كبيرة جعلها

[1]- Le Planificateur Acontresens, "Classment des Pays par Produit Intérieur Brut (PIB) Dans le Monde", Dans:

https://planificateur.a-contresens.net/classement_par_pays/PIB.html, (27/03/2019).

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.54.

تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة من حيث تجارة السلاح وذلك حسب الترتيب العالمي لبائعي السلاح وذلك عام 1998م[1].

ذكر موقع "غلوبال فايرباور" الأمريكي المختص في الترتيب العالمي للقوات العسكرية أن الجيش الفرنسي هو أقوي الجيوش الأوروبية، حيث يحتل المرتبة الخامسة (5) عالميا لعام 2019م، مشيرا على أن تعداد جنوده (القوات المسلحة) يصل إلى 388.635 ألف جندي من بينهم 183.635 ألف جندي في قوات الإحتياط، وتصل ميزانية الدفاع الفرنسي إلى 40.500.000.000 مليار دولار أمريكي[2].

وتتكون القوات العسكرية الفرنسية من:

1- القوات البرية: ويمتلك الجيش الفرنسي 406 دبابة، و6300 مركبات القتال المدرعة، و109 مدفع ذاتي الدفع، و152 مدفع ميداني، إضافة إلى 12 راجمة صواريخ.

2- القوات البحرية: ويضم الأسطول البحري الفرنسي 118 قطعة بحرية من بينها 4 حاملات طائرات، و11 فرقاطة، و12 مدمرات، إضافة إلى 10 غواصات، و23 سفينة دورية، و18 كاسحة ألغام بحرية.

3- القوات الجوية: ويمتلك الجيش الفرنسي 1248 طائرة حربية، من بينها 273 طائرة مقاتلة، و273 طائرة هجومية، بينما يصل عدد المروحيات في الجيش الفرنسي إلى 566 مروحية عسكرية، من بينها 56 مروحية هجومية[3].

كل هذه القوات العسكرية الفرنسية مكنتها من التواجد في مختلف مناطق في العالم وهو ما وضحته وزارة الدفاع الفرنسية في موقعها الرسمي عن العمليات والبعثات العسكرية الفرنسية المنتشرة في العالم عام 2019م.

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص،ص.54،55.

[2]- Global Firepower, "France Military Strength", In:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=france, (28/03/2019).

[3]- **الموقع نفسه.**

الشكل رقم (02): خريطة توضح الإنتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية في العالم

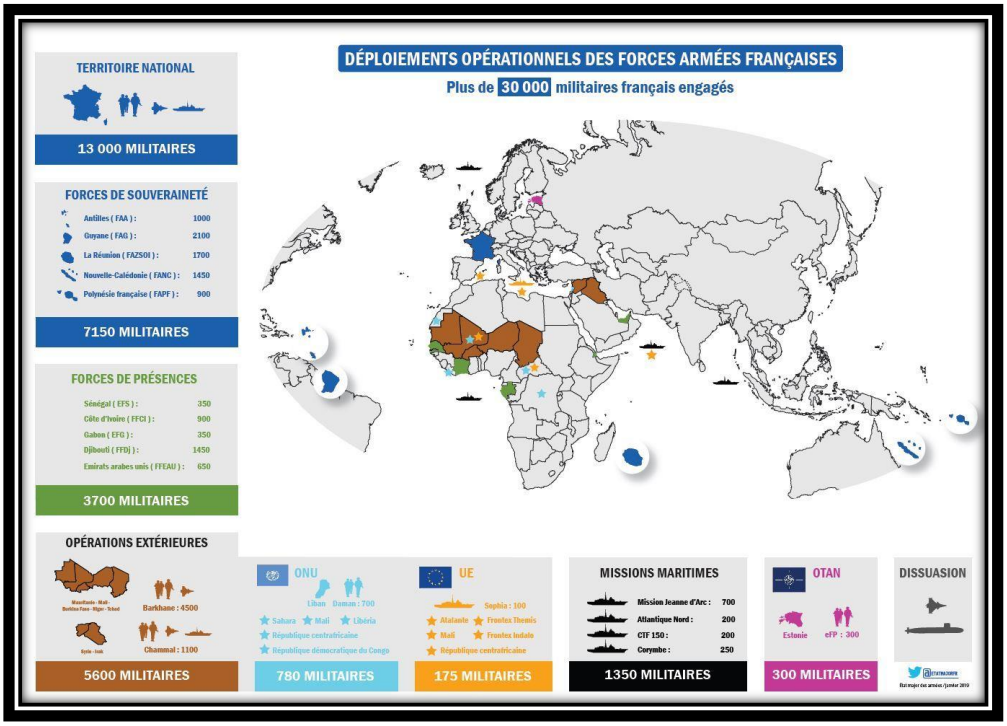

المصدر: https://www.defense.gouv.fr/operations/rubriques_complementaires/carte-des-operations-et-missions-militaires

إضافة إلى هذه القوات يمتلك الجيش الفرنسي قوات أخرى تعرف بالقوات النووية، وهذا ما يؤكد استحواذ فرنسا على قوة عسكرية كبيرة، وعليه يعتبر المحدد العسكري من أهم المحددات تأثيرا في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، حتى بعد التراجع النسبي للقوة الصلبة (العسكرية) غير أن القوة مازالت المتغير الرئيسي الذي يحرك السياسات الخارجية للدول حتى وإن تراجعت أمام التعاون والإعتماد المتبادل (المحدد الإقتصادي)[1].

الفرع الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: تأثير النظام الدولي على السياسة الخارجية الفرنسية

تؤثر طبيعة وشكل النظام الدولي بطريقة مباشرة على السلوك الخارجي لفرنسا، فأثناء الحرب الباردة كان النظام الدولي ثنائي القطبية بانقسام العالم إلى معسكرين الأول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني بقيادة الإتحاد السوفيتي، أين لعبت فيه فرنسا دور الوسيط بين الشرق والغرب، لكن مع

[1]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص-ص.25-27.

نهاية الحرب الباردة وبتحول النظام الدولي إلى أحادي القطبية بزعامة أمريكا، انقلبت الموازين وأصبح التوزيع الأحادي للقوة هو الذي يشكل سلوكيات الدول، حيث ظهرت ثلاثة أنواع مختلفة لاستجابات الدول لهذا الوضع (هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي) تمثلت في: الحياد أو الإندماج أو الرفض[1].

وكانت فرنسا من بين الدول الرافضة لهذا الوضع لما يتعارض مع أفكارها وتوجهاتها العالمية، أين عملت على بناء قوة أوروبية موحدة بمثابة القطب الفاعل في العلاقات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بإرساء نظام دفاعي مستقل عن حلف الشمال الأطلسي، بالإضافة إلى تشييد قوة إقتصادية عالمية والحفاظ على مصالحها الحيوية الخاصة، كما عملت دائما على إرساء علاقات جيدة مع مستعمراتها القديمة وفي مقدمتها الدول الإفريقية، خاصة لما شهدته هذه المنطقة من ولوج أمريكي مكثف عبر كل المجالات والميادين: الإقتصادية، الأمنية، الإجتماعية والثقافية، الأمر الذي دفع فرنسا لتكثيف جهودها للحفاظ على مناطق نفوذها[2].

ومن أمثلة رفض فرنسا للأحادية القطبية رفضها للعديد من السياسات الأمريكية، كتدخلها في العراق وتحفظت عن أخرى كسياستها تجاه البلقان، وهذا لا يدل على رفض فرنسا لاستعمال القوة العسكرية وإنما ترفض السلوكيات الفردية للتصرف، وهو ما أكده "جاك شيراك" في خطاب ألقاه حول الغزو الأمريكي للعراق قال فيه: "في عالم اليوم لا يمكن لأي أحد العمل أو التحرك لوحده باسم الجميع، فلا أحد يقبل وجود فوضى دون ضابط"، وكما شاهدنا فإن السياسة الخارجية الفرنسية تأثرت وأثرت في آن واحد في سير النظام الدولي على اختلاف توجهاتها الخارجية[3].

ثانيا: تأثير عضوية فرنسا بالإتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية

تعد عملية التكامل الأوروبي واحدة من أهم التطورات في السياسة الخارجية الفرنسية وذلك منذ منتصف القرن 20م، أين أعادت هذه العملية تركيب المنطقة سياسيا واقتصاديا، فقد كانت لفرنسا سياسة أوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بل يمكن القول أنها السبب في قيام سياسة أوروبية، حيث يعود الفضل في ذلك إلى كل من جان مونيه–Jean Monnet، ووزير الخارجية الفرنسي روبير شومان–

[1] -Alex Macleod, Catherine Voger-Leger**,** "La France D'une Puissance Moyenne à L'autre", **Etudes Internationales**, V.35, N.1, (Mars 2004), P.79.

[2]– منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص،ص.42،43.

[3]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.30.

Robert Schuman، اللذان لعبا دورا أساسيا في ولادة أوروبا الجديدة، على إثر توقيع معاهدة باريس وتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في 18 أفريل 1951م، والتي كانت النواة الأولى للمصالحة الفرنسية الألمانية أثناء الحرب الباردة[1].

ثم بعدها توقيع معاهدة روما في 25 مارس 1957م المنشئة للسوق الأوروبية المشتركة والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ومنذ عام 1969م، بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية، حيث انبثقت آلية التعاون السياسي الأوروبي، هذه الأخيرة التي خطت خطوات جدٌّ مهمة منذ صدور القانون الأوروبي الموحد عام 1987م، والذي أشار إلى "التزام الدول الأعضاء ببدل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية خاصة في مجال المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية"[2]. لكن سياسة خارجية موحدة بقيت مجرد شعار حتى تم التوقيع على معاهدة ماستريخت في 07 فيفري 1992م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1993م والتي تعرف أيضا بالمعاهدة المؤسسة للإتحاد الأوروبي[3].

ثم استكمل مسار تطور الإتحاد الأوروبي بتوقيع معاهدة أمستردام التي أتت كتعديل على معاهدة ماستريخت، والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1999م، والتي خصصت الفقرة 11 و 28 منها لصياغة سياسة خارجية وأمنية موحدة، ثم بعدها جاءت إتفاقية نيس في 26 فيفري 2001م، لمعالجة الإقتراحات في المجال العسكري ضمن السياسة الأمنية الدفاعية المشتركة[4]. وفي عام 2007م تم المصادقة على معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2009م، والتي تنص أيضا على عدة تعديلات منها ترسيخ وتثبيت دعائم وهياكل الإتحاد الأوروبي، والزيادة في صلاحيات البرلمان الأوروبي، وبموجبها أيضا تم إنشاء منصب سام للشؤون الخارجية[5].

---

[1] - D'Alain Juppé, Louis Schweitzer, **La France et l'Europe dans le Monde**, (France: La Documentation Française, 2008), P.14.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص،ص.67،68.

[3]– مخلد عبيد المبيضين، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2012)، ص،ص.99،100.

[4]– منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.44.

[5]– جون بيندر، سايمون أشروود، **الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**، ترجمة: خالد غريب علي، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1.، 2015)، ص،ص.38،39.

وعليه يسعى الإتحاد الأوروبي لخلق نظرية/مفهوم جديد يعرف بـ: "الأوربة"، فأوربة السياسة الخارجية الفرنسية تعني بالضرورة تأثير الإتحاد الأوروبي على سياستها الخارجية، وهذا ما يجعل مصالحها رهينة الهوية الأوروبية لا الوطنية، وهو ما يدفع فرنسا إما بالسير وفق المجموعة الأوروبية أو التغيير من تلك المصلحة، وعلية يتضح بأن المصلحة متعلقة أساسا بالهوية المجتمعية وهذا ما ترفضه السياسة الخارجية الفرنسية التي تتبنى الإستقلالية كشعار لسياستها[1].

وبالتالي فعضوية فرنسا في الإتحاد الأوروبي لها تأثير إزدواجي سلبي وإيجابي على سياستها الخارجية، فمن جهة تستطيع فرنسا تمرير العديد من سياساتها باسم الإتحاد الأوروبي (مثل: الإتحاد من أجل المتوسط، الشراكة الأورومتوسطية)، هذا الأخير الذي يعتبر بالنسبة لفرنسا آلية من آليات تنفيذ سياستها الخارجية، تسعى من خلاله لتوجيه سياستها القائمة على أساس المصلحة الوطنية، ومن جهة أخرى تصطدم مع تفضيلات الجماعة الأوروبية التي عادة ما تتعارض مع التوجه الفرنسي خصوصا في مناطق نفوذها التقليدية[2].

المطلب الثاني: تأثير البعد الثقافي على السياسة الخارجية الفرنسية

يعتبر البعد الثقافي وما يشمله من اللغة والثقافة الفرنسية من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الفرنسية حيث يمثل التحدي اللغوي لفرنسا برفع اللغة الفرنسية إلى مستوى يجعلها أحد أهم محددات السياسة الخارجية لأنها لا تعني اللسان الفرنسي فقط وإنما تعبر عن رؤية فرنسا للعالم، من جهة أخرى تعتبر الثقافة متغير هام في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال تأثيره على سلوك فرنسا الخارجي، أمام التهديدات الثقافية على السياسة الخارجية الفرنسية.

الفرع الأول: التحدي اللغوي في السياسة الخارجية الفرنسية

أولا: سياسة اللغة الفرنسية الوطنية

عرفت فرنسا تقاليد عريقة في مجال التحدي اللغوي، أخذت أشكالا مختلفة وعديدة قبل وبعد الثورة الفرنسية، إلا أنها لم تأخذ شكلها النهائي الذي نعرفه عنها اليوم إلا بعد تجاذبات عديدة، برزت من خلال رغبة لفرض استخدام لغة موحدة لمجموع الشعب، إذ يجب التذكير أولا أن أغلب الفرنسيين

[1]- D'Alain Juppé, **Op, Cit**, P,P.14,15.

[2]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.35.

(حوالي99%)، كانوا يتكلمون لغات عامية أي لغاتهم المحلية في نهاية القرن 16م، بما يعادل لهجة لكل منطقة وإقليم أو أقلية سكانية[1].

إلا أن أصدر فرنسوا الأول–François 1er، عام 1536م أمرا يندرج ضمن نصوص قطاع العدالة والمالية، كان أهم ما جاء فيه هو تفعيل استخدام اللغة الفرنسية كلغة رسمية في البلاد وهو ما تم إبرازه أساسا في المادتين 110 و 111 منه، حيث لم تكن اللغة الفرنسية مستخدمة في ذلك الوقت سوى في المدارس أو في باريس وضواحيها أو بين الطبقات الأرستقراطية في شمال فرنسا[2].

وكانت اللغة الفرنسية تحت حكم "لويس 14"، كذلك لغة الطبقات الراقية (لغة البرجوازيين، لغة الأدب ولغة أكاديميا) يتكلمها أقل من مليون فرنسي من مجموع سكان يقدر بعشرين مليون نسمة آنذاك، إلا أن تم إنشاء الأكاديمية الفرنسية عام 1635م، وبقيام الثورة الفرنسية 1789م تغيرت معطيات عديدة في المحيط السياسي الفرنسي، حيث فتح المجال لتدخل الدولة في رسم سياسة اللغة وذلك بتبني عدة نصوص قانونية تنظم استخدامها في الإدارات والمجالات الحيوية الأخرى كالتعليم من ترسيخها كعقيدة وثقافة[3].

وهو ما تحقق حيث عرف استخدام اللغة الفرنسية تطورا كبيرا، ففي منتصف القرن 19م، تم إحصاء 7.5 مليون فرنسي فقط يجهلون اللغة الفرنسية من أصل 38 مليون، ويعتبر القرن 20م قرن انتصار اللغة الفرنسية، في عام 1960م صادقت الحكومة الفرنسية على أزيد من أربعين نصا قانونيا يكرس استخدامها في كل القطاعات[4]. ثم جاء التعديل الدستوري رقم 554 لعام 1992 الصادر في 1992/07/25 مس المادة 2 ورد فيه "أن لغة الجمهورية هي الفرنسية"[5].

---

[1]- Jacques Allières, **la Formation de la Longue Française**, (Paris: Presses Universitaires de France, 1982), P-P.3-10.

[2]– رقية بوقراص، **الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008–2009)، ص.19.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.20.

[4]– **المرجع نفسه**، ص.21.

[5]– دستور فرنسا، "دستور فرنسا الصادر عام 1985 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008"، في:

https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008?lang=ar#s9, (01/04/2019).

من هنا ترسخ الإستخدام الإجباري للغة الفرنسية في كل المجالات، وعليه تمثل اللغة الفرنسية في سياسة اللغة للحكومة الفرنسية لغة الجمهورية، لغة الوحدة الوطنية والهيئات العمومية ولغة مساواة الجميع ومركب أساسي للإرتباطات الإجتماعية[1].

ثانيا: سياسة اللغة الفرنسية خارجيا

بدأ تاريخ اللغة الفرنسية خارج فرنسا مع الحروب الصليبية، فمنذ القرن 11م أصبحت تمثل منهجا نفعيا ضل ساريا حتى القرن 17م، ولعب دورا أساسيا في التبادلات الإقتصادية بين أوروبا ومدن البحر الأبيض المتوسط، ومنذ القرن 17م انغرست اللغة الفرنسية في سوريا ولبنان من دول المشرق العربي[2].

ومع تزايد الوجود السياسي المرتبط بالموجة الإستعمارية الثانية (1815م–1939م) فقد أصبحت اللغة الفرنسية بمثابة دعامة أساسية لنقل نمط الحياة الغربي فامتد الإستعمار الفرنسي إلى إفريقيا ليبدأ بالسنغال ثم الجزائر 1830م حيث أصبحت اللغة الفرنسية هي لغة السلطة الحاكمة، ثم تمت السيطرة على الجابون والكونغو والسودان والنيجر وداهومي فسرعان ما أخذت اللغة الفرنسية مكانتها المؤسسية في بلدان الساحل وإفريقيا الغربية والإستوائية[3].

لكن مثلت نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز حركات التحرر، بداية فقدان فرنسا لمكانتها كقوة عسكرية عظمى في أوروبا، فانتقلت هذه الزعامة إلى اللغة الفرنسية وآدابها وهو ما يفسر سر تمسك فرنسا بمستعمراتها حتى وإن كانت قد تحررت عسكريا، حيث بدأ تكوين جمعيات وتخصيص اعتمادات لمختلف وسائل الإعلام الفرنسية وإنشاء الجامعات المتحدثة بالفرنسية وإنشاء العديد من المنظمات، فصارت اللغة الفرنسية على المستوى الدولي غالبا لغة المستعمرات الفرنسية المتحررة كليا كلغة رسمية أو جزئيا كإحدى اللغات المستخدمة في التعاملات الرسمية[4].

---

[1]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.22،23.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.23.

[3]– حسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص.35.

[4]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.24،25.

حسب تقرير المنظمة الدولية للفرنكوفونية لعام 2019م تعتبر الفرنسية اللغة الرسمية في 32 دولة وحكومة، وتحتل اللغة الفرنسية المرتبة الخامسة في قائمة اللغات الأكثر تدولا في العالم.

الشكل رقم (03): رسم بياني يوضح أرقام عن استخدام اللغة الفرنسية لعام 2018م

المصدر: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/la-francophonie/la-langue-francaise-en-chiffres/

ومنه يتضح أن فرنسا اعتمدت على اللغة الفرنسية في سياستها الخارجية أمام التراجع النسبي للقوة الصلبة (المحدد العسكري) في فترة الحرب الباردة، وأصبحت اللغة الفرنسية المحدد الرئيسي الذي يحكم السياسة الخارجية وشاهدا أساسيا على الحضور الفرنسي الدولي، وتم تبلور اللغة الفرنسية في إطار المنظمة الفرونكوفونية التي تعتمدها فرنسا كأداة لسياستها الخارجية لتحقيق الهيمنة الثقافية والسياسية وسوف يتم التطرق لهذه المنظمة في الفصل الثالث.

الفرع الثاني: البعد الثقافي كأولوية في السياسة الخارجية الفرنسية

أولا: متغير الثقافة في السلوك الخارجي الفرنسي

تشكل الثقافة "البعد الثقافي" محددا هاما من محددات السياسة الخارجية للدول الغربية وعلى رأسها فرنسا باعتبارها كيانات تعبر عن شخصية المجتمع ووجوده، فتتحدد الثقافة بالعادات المشتركة مثل اللغة والدين والتاريخ والتي قد تأخذ شكل التعبير الأيديولوجي، وما تتركه هذه المتغيرات من تأثير واضح على السلوك الخارجي للدولة في صياغة قراراتها المنظمة لعلاقاتها مع الدول الأخرى التي أخذت تتفاعل فيما بينها في إطار حلقات صراعية/تعاونية بحسب نوعية المصلحة ما نتج عنه زيادة في وتيرة تشابك المصالح وتقاطعها مع دولة أخرى[1].

لكن التمايز الثقافي لا يؤدي بالضرورة إلى الصراع والصدام بين الدول عموما وإنما المصالح السياسية والإقتصادية والإستراتيجية القومية للدول هي التي تقوم باستخدام الثقافة كمبرر للصراع وتغطية الأطماع التوسعية والإستعمارية، فمنهج التعايش السلمي لا يعني إلغاء مبدأ التدافع والصراع وإنما يعني استبدال أساليب الصراع من الأدوات العنيفة إلى أساليب سلمية تحترم الحوار والرأي العام وهو الأمر الذي يتم في إطار الدبلوماسية الثقافية*[2].

---

[1]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.42.

*– الدبلوماسية الثقافية: يعرفها ميلتون كامينغز–Milton Cummings، الباحث والسياسي الأمريكي من جامعة جونز هوبكنز بأنها: "تبادل الأفكار، المعلومات ،الفن وغيرها من جوانب الثقافة بين الأمم وشعوبها من اجل تعزيز التفاهم المتبادل". للمزيد انظر:

JhonLenczowski, **Full Spectrum Diplomacy and Grand Strategy Reforming The Structure and Culture of U.S Foreign Policy**, (Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, INC ,2011), P.159.

[2]– محمد فاضل نعمة، "الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية"، في:

http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html, (02/04/2019).

ويظهر تأثير متغير الثقافة في السياسة الخارجية الفرنسية من خلال سعيها الدائم للتواجد ثقافيا وفكريا في مناطق النفوذ، فالسياسة الخارجية الفرنسية عرفت انفتاحا أكبر على مكونات اللعبة السياسية مما يعني وجود إرادة لتوسيع النفوذ الفرنسي وخلق محاور جديدة تابعة للدائرة الفرنسية ومن أمثلة ذلك القارة الإفريقية التي تعتبر حقلا خصبا لنشر الثقافة والقيم الفرنسية خاصة في مستعمراتها السابقة[1].

ثانيا: التهديدات الثقافية على السياسة الخارجية الفرنسية

تحاول فرنسا الحفاظ على مناطق نفوذها التاريخية لاعتقادها أنه في ظل التوسع الأمريكي وانتشار المد والثقافة الأمريكية أن مناطق نفوذها أصبحت مهددة، لهذا تريد فرنسا بسط هيمنتها على مناطق نفوذها خصوصا ثقافيا لأن هذا يثبت ويعيد مكانة فرنسا من جديد لاحتلال مكانة دولية بارزة[2].

فتقوم فرنسا بنشر الثقافة الفرنسية كوسيلة للمحافظة على هويتها الأمنية لأن صيغة الهجوم تبقى أحسن طريقة للحفاظ على أمنها، من جهة أخرى مثل ظهور الظواهر الدولية الجديدة (العولمة، الظواهر العابرة للحدود، تدفقات الهجرة، والإستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية... وغيرها)، تهديدات جديدة جعلت المجتمعات مهددة أكثر من الدول فأصبحت هته الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها فالدول ترى هوياتها مهددة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة[3].

أضحت الهوية مهددة أكثر من الأمن القومي، فلازال الخوف من انعدام الأمن لكن أمن من نوع آخر متعلق بالسلوكيات غير المادية كالهجرة، ضياع القيم الثقافية وأنماط المعيشة، وبالتالي الأمن الإجتماعي هنا هو مرادف للبقاء الهوياتي مما يعني التمييز بين "نحن" و"هم" بمعنى من يشكل تهديدا لبقاء "نحن"، سواء كان عرقا أو جماعة دينية يعتبر تهديدا أمنيا من المنظور غير المادي[4].

وعليه يحتل البعد الثقافي دورا مهما في السياسة الخارجية الفرنسية خصوصا وأنه أحد أولويات السياسة الخارجية الفرنسية منذ القدم، حيث تعتبر فرنسا نفسها إمبراطورية ذات حضارة كبرى وهو ما يفسر محاولاتها نشر اللغة والقيم والثقافة الفرنسية في ظل التهديدات الثقافية العالمية.

---

[1]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.43.

[2]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص،ص.131،132.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.131.

[4]– عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص.26.

المبحث الثالث: التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية

تعد القارة الإفريقية المجال الذي تنفرد وتتميز به فرنسا عن باقي الدول الغربية سواء كانت الدول الإستعمارية القديمة أو القوى السياسية الكبرى الحديثة، وذلك بسب خضوع جل دول القارة للإستعمار الفرنسي وهو ما نتج عنه خبرة واسعة وتاريخية لفرنسا في هذا المجال، وهنا سيتم التركيز على التوجه الثقافي للسياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي وأيضا منطقة الساحل من القارة الإفريقية، من جهة أخرى نجد توجه ثقافي آخر لفرنسا تجاه منطقة المشرق العربي في محاولتها لترقية العلاقات الثقافية مع دول المنطقة في ظل التواجد والتنافس الدولي على المنطقة، وتركز فرنسا في توجهاتها على البعد الثقافي كمحدد لسياستها الخارجية تجاه هذه المناطق معتمدة في ذلك على عدة عناصر منها الإتفاقيات والمؤسسات التعليمية والمراكز ثقافية.

المطلب الأول: البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب المتوسط

لقد أدركت فرنسا مند زمن بعيد أهمية البعد الثقافي في الحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها، تجاه منطقة جنوب المتوسط معتمدة في ذلك على الإمتداد التاريخي للمصالح الفرنسية خاصة في منطقة المغرب العربي باعتبار دوله مستعمرات سابقة لفرنسا، في حين تشكل منطقة المشرق العربي توجه ثقافي آخر للسياسة الخارجية الفرنسية ولكن ليس بنفس التأثير الفرنسي، وذلك في ظل توتر العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة في فترات تاريخية، وأيضا وقوع المنطقة في حيز الإهتمام الأمريكي.

الفرع الأول: البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي

أولا: خصوصية المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية

تحتل منطقة المغرب العربي مكانة خاصة في السياسة الخارجية الفرنسية، وهي تختلف في استراتيجياتها عن سياسة فرنسا مع باقي الدول، فهناك جملة من العوامل الجيوستراتيجية والتاريخية والحضارية المشتركة، وجدت فرنسا من خلالها نفسها أمام العمل على إحياء دورها التاريخي والقيادي بالمنطقة، حيث يعتبر المغرب العربي أقرب أجزاء إفريقيا جغرافيا اتصالا بأوروبا ومنه لفرنسا، وتعتبر المنطقة بالنسبة لفرنسا منطقة نفوذ اقتصادي ذات أهمية ومكانة خاصة في نفوذها الدولي وهذا منذ عام

1830م تاريخ احتلالها للجزائر، أين استطاعت فرنسا خلال هذا من الإبقاء على كل من الجزائر وتونس والمغرب ضمن فلكها الإقتصادي عبر آلية الإستعمار[1].

وتنظر فرنسا للمغرب العربي على أنه الخط الأحمر في نفوذها الدولي وهي مستعدة لخوض صراع من أجله، حيث تمتلك فرنسا شبكة كبيرة من المصالح في المنطقة في مقدمتها المصالح الإقتصادية، فلمنطقة تتوفر على معادن ومصادر مهمة للطاقة والصناعة أهمها النفط والغاز الطبيعي (ليبيا والجزائر)، والحديد والرصاص والفوسفات (تونس والمغرب وموريتانيا)[2].

ويمكن تلخيص الأهمية الإقتصادية للمغرب العربي بالنسبة لفرنسا فيما يلي:

– الأهمية التي يكتسبها السوق المغاربي خاصة في مجال الصادرات الأوروبية والمشاريع التنموية كمشروع النهر الصناعي العظيم في ليبيا، ومشروع القطار المغاربي، أين يسهم هذا في انتعاش برنامج الصادرات الفرنسية.

– الدور الذي تلعبه الفوائض المالية النفطية في خلق فرص واسعة أمام الشركات الفرنسية والدراسات الإقتصادية إلى جانب الإستثمارات والمقاولات وشركات الهندسة[3].

– إن الإنتاج والصادرات المغاربية من النفط والغاز الطبيعي ومختلف الموارد كلها تلعب دورا مهما في تدعيم الإقتصاد الأوروبي بالطاقة، لهذا فان مختلف الزيارات التي تقوم بها فرنسا إلى دول المنطقة المغاربية تبقى حرصا على كسب مصالحها ومتطلباتها النفطية من خلال إبرام صفقات لها دور في تامين إمداد فرنسا بالمحروقات[4].

وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تزايد للإهتمام الفرنسي بالمنطقة المغاربية وذلك بظهور حركات إسلامية في بعض دول المنطقة تطالب بتمسك بالهوية العربية، وأيضا قيام بعض الجماعات بأعمال عنف داخل بعض دول المغرب العربي، هذا ما أدى إلى تعرض المصالح الفرنسية في المنطقة

---

[1]– حسان بوقنطار، **مرجع سابق**، ص–ص.93–104.

[2]– علي الحاج، **سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005)، ص.165.

[3]– **المكان نفسه.**

[4]– حسان بوقنطار، **مرجع سابق**، ص.105.

للخطر، وهو ما دفع بالسياسة الفرنسية إلى ضرورة إبقاء الدول الثلاث الجزائر وتونس والمغرب في إطار يسمح بالتأثير على مواقفها فيما يتعلق بالقضايا الدولية وفي مقدمتها قضية الحرب ضد الإرهاب، وكذلك العمل على ضمان استقرار هذه الدول على اعتبارها جزء لا يتجزأ من استقرار فرنسا[1].

ومن خلال كل هذا يتبين أن منطقة المغرب العربي منطقة نفوذ مهمة لفرنسا وذلك بتوفرها على العديد من الثروات المعدنية والطاقوية التي تخدم المصالح الإقتصادية الفرنسية، لهذا تحاول فرنسا الحفاظ على الإستقرار في المنطقة وبسط نفوذها عليها وأن تبقى هي القوة الدولية الأكثر فاعلية في المنطقة وهو ما يدفع بفرنسا إلى تبني سياسة خاصة تجاه دول منطقة المغرب العربي.

ثانيا: المعاهدات والإتفاقيات الثقافية الفرنسية المغاربية

غداة إستقلال الدول المغاربية الثلاث عمدت فرنسا إلى تكريس تواجدها الثقافي في المنطقة المغاربية وذلك بالحصول على إمتيازات تعاقدية في ظل معاهدات الإستقلال والنصوص المرافقة لها، نجد منها المعاهدة الفرنسية التونسية التي عقدت في 03 جوان 1955م، التي تعترف لفرنسا بضمانها للسير الحسن للتعليم في المؤسسات الفرنسية الحالية والمستقبلية، كما تنازلت تونس لفرنسا عن حقوق الملكية لعدد من المؤسسات التعليمية الإبتدائية والثانوية والمهنية، أين وصل عدد المؤسسات التعليمية في تونس غداة الإستقلال إلى 704 مؤسسة، التي تم تأكيدها بمقتضى البروتوكولات الإضافية للتعاون الثقافي والتقني بين فرنسا وتونس في 15 أفريل 1959م، و14 فيفري 1969م، و05 جويلية 1969م[2].

ونجد أيضا إتفاقية التعاون الثقافي التي عقدت في 05 أكتوبر 1957م بين فرنسا والمغرب، هي كذلك قد أعطت الحق لفرنسا بفتح المؤسسات التعليمية والتكوينية على كل الأراضي المغربية وفي جميع المستويات التعليمية، وبإتباعها لمناهج بيداغوجية فرنسية وعليه فقد تحصلت فرنسا على 1031 مؤسسة تعليمية في المغرب على المستويين الإبتدائي والثانوي[3]. والتي تكون اللغة الفرنسية هي لغة التدريس،

[1]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص،ص.169،170.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.167.

[3]– **المكان نفسه.**

حيث تتم عملية فرنسة الطبقة البرجوازية ومحاولة ربط انتمائهم بالحضارة الفرنسية، مع السعي وراء التنكر للغة العربية التي اعتبرتها فرنسا لغة عامة الناس[1].

أما فيما يخص الجزائر فإن فرنسا قد تحصلت بحكم إعلان المبادئ حول التعاون الثقافي المرفق باتفاقيات إيفيان للإستقلال، فبحكم المادة الثانية منه تحصلت فرنسا على الحق في ملكية 05 مراكز بحوث و 18 ثانوية بالإضافة إلى 2430 مؤسسة تعليم ابتدائي موزعة عبر كامل التراب الجزائري[2].

وعليه سعت فرنسا من خلال هذا إلى التحكم في الأنساق التربوية المغاربية قصد الإبقاء على اللغة الفرنسية كلغة علم إدارية وسياسية بصدارة وظيفية وفعلية للغة الفرنسية، هذا لأن هذه الأخيرة تعتبرها فرنسا أداة ناقلة لقيمها وأفكارها ونمط حياتي وتنظيمي، من خلاله تبقى دول المغرب العربي ضمن الفلك الثقافي الفرنسي، وتدعمت هذه السياسة الفرنسية من خلال الدور الفعال للمنظمة الفرنكوفونية في تكريس التبعية الثقافية للمغرب العربي وهي التي أطرت للعلاقات الثقافية بين فرنسا ودول المغرب العربي منذ نشأتها وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفرع الثاني: البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي

أولا: مكانة المشرق العربي في السياسة الخارجية الفرنسية

يعود الوجود الفرنسي في المشرق العربي إلى الثورة الفرنسية منذ عام 1789م، حيث عرفت التجارة الفرنسية البحرية والخارجية في عهد "نابليون بونابرت" تطورا ملحوظا في المنطقة، لكنها تراجعت بسبب التقدم البريطاني وسيطرته على منطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة المشرق العربي منذ الثلث الأول من القرن 19م، واستمر تراجع الوجود الفرنسي بالمنطقة بعد الحرب العالمية الأولى واستمر إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان هذا بسبب عدة عوامل من بينها تعاظم الدور البريطاني وظهور التيار القومي مع نشوب الثورات العربية وإعلان الإستقلال في عدة دول عربية في فترة الخمسينات والستينات من القرن 20م[3].

---

[1]– محمد محمد داود، **اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص.46.

[2]– فاطمة بيرم، **مرجع سابق**، ص.167.

[3]– مفيد الزيدي، "السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي: المملكة العربية السعودية (دراسة حالة)، في:

وفي عهد "شارل ديغول" (1959م–1969م)، كانت السياسة الخارجية الفرنسية تدور حول المشروع الأوروبي الذي يرى بأن الإستقلال الفرنسي لن يأتي إلا بتحقيق الأمن والوحدة الأوروبية، لأن أمن أوروبا هو أمن البحر الأبيض المتوسط، فركزت فرنسا بسياستها على أمن وسلامة الشرق الأوسط بصفة عامة والمشرق العربي بصفة خاصة خلال فترة الحرب الباردة، كما عملت فرنسا على تقريب وجهات النظر بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي والسعي لعدم هيمنة أي منهما على منطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة المشرق العربي[1].

وازدادت أهمية منطقة المشرق العربي في حقبة السبعينات من القرن 20م، وذلك بازدياد أهمية النفط بعد أن صار له بعد سياسيا بعد تصحيح أسعار النفط في عام 1973م، حيث زاد الإهتمام الفرنسي بالمنطقة تجاه المنطقة العربية عامة ومنطقة المشرق العربي بصورة خاصة[2].

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة لا تزال المنطقة من أكثر المناطق تأثرا في الأوضاع الدولية الجديدة، وذلك لما تملكه من ثروات كامنة جعلت منها محط أنظار القوى المتنافسة ولوقوعها في قلب الأحداث، فمن الصراع العربي الصهيوني إلى حربي الخليج الأولى والثانية والغزو الأمريكي للعراق عام 2003م وغيرها من الأحداث، ففي ظل الأحوال الدولية الجديدة بدأ الدور الفرنسي بالتآكل في ظل التفرد الأمريكي غير المسبوق بالشؤون الدولية، وذلك من خلال تحييد دورها عبر تحالفات معها ومن خلال التواجد العسكري المكثف في المنطقة، إلا أن فرنسا حاولت الخروج من هذه الأوضاع من خلال العديد من الخطوات كتركيز سياستها على تقوية الإتحاد الأوروبي والذي من خلاله تستعيد فرنسا مكانتها مادامت أنها ستقود أوروبا[3].

---

https://middle-east-online.com/حالة-دراسة-السعودية-العربية-المملكة-العربي-الخليج-تجاه-الفرنسية-السياسة, (05/04/2019).

[1]– **الموقع نفسه.**

[2]– فكرت نامق العاني، "السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي (حقبة ما بعد الحرب الباردة)"، في:
http://nahrainuniv.edu.iq/en/node/2989, (06/04/2019).

[3]– **الموقع نفسه.**

ثانيا: المؤسسات الثقافية الفرنسية في المشرق العربي

سعت فرنسا إلى تطوير علاقاتها الثقافية مع دول المشرق العربي منذ القدم، أين كان التعليم الفرنسي موجه بالأساس إلى جمهور معظمه مؤلف من غير المسلمين في المنطقة، وهذا التعليم يقوم على نوعين من المؤسسات أولها المدارس الفرنسية والمؤسسات الدينية وثانيها المدارس الرسمية، حيث تستقبل المدارس الفرنسية قسما هائلا من تلاميذ الأقليات الإثنية والدينية في هذه الأقطار، خاصة بسوريا ولبنان ومصر، كما عملت فرنسا على إنشاء مركز ثقافي في بغداد سابقا وهذا قصد تعليم اللغة الفرنسية، بالإضافة إلى إعادة فتحها لمدرسة الإخوة المريمين بدمشق التي أُغلقت سابقا عام 1945م، بسبب الأزمة السورية الفرنسية[1].

وكان للعدوان الثلاثي على مصر عام 1945م، سببا في قطع العلاقات الثقافية بين فرنسا ودول المشرق العربي باستثناء لبنان، وهو ما أدى إلى تدني العلاقات الثقافية بينهم في هته الفترة، لكن هذه العلاقات بدأت تعود إلى مجراها عقب إبرام اتفاقيات إيفيان بين فرنسا والجزائر، وما تلاه من إعلان إستقلال الجزائر عام 1962م، هنا بدأت دول المشرق العربي تعيد علاقاتها الثقافية والسياسية والإقتصادية مع الدولة الفرنسية[2].

وابتدءا من هذه الفترة زادت وتيرة العلاقات الفرنسية العربية الثقافية، فاستأنف المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق نشاطه في إصدار المنشورات العلمية، كما قدمت فرنسا 25 منحة دراسية في جامعاتها لطلبة سوريين و40 منحة للتعاون التقني و10 أقساط سنوية لدراسات طلاب سوريين في مؤسسات التعليم الفرنسي في بيروت، كما عملت فرنسا في إطار علاقاتها الثقافية مع مصر على استبدال الإيطالية بالفرنسية كلغة للتبشير بالفاتيكان[3].

كما كان هناك تعاون كبير بين الجامعات الفرنسية والسعودية حيث بلغ عدد الطلاب السعوديين الدارسين في فرنسا 1400 طالب عام 2013 م، ونظمت مجموعة الصداقة الفرنسية السعودية ومعهد الإستراتيجيات الثقافية الفرنسية ندوة دعت إلى إنشاء مركز ثقافي فرنسي سعودي ورابطة علمية تُعنى

[1]– مريم مولاهم، **مرجع سابق**، ص.159.

[2]– **المرجع نفسه**، ص،ص.159،160.

[3]- Ahmed Moatassime, " Islam, Arabisation et Francophonie Une Interface Possible à l'interrogation « Algérie-France-Islam » ?", **Confluences Méditerranée**, N.19, (Automne 1996), P-P.80-86.

بالقيم الإنسانية المشتركة حيث تسعى فرنسا إلى أن يكون البعد الثقافي والمعرفي في نظرتها نحو المملكة العربية السعودية هو السائد في السنوات القادمة[1].

وعليه يتبين أنه على الرغم من تراجع الوجود الفرنسي في المشرق العربي في فترات بسبب العوامل التاريخية وطبيعة العلاقات بين فرنسا ودول المشرق العربي، إلا أن هذا لا ينفي محاولة فرنسا تطوير العلاقات الثقافية بينها وبين دول المنطقة، وذلك من خلال نشر ثقافتها عبر المؤسسات الثقافية الفرنسية في المنطقة ومحاولة التأثير بالتركيز على عامل اللغة ولو أن هذا التأثير محدود، في ظل تواجد القوى الدولية الأخرى وتأثيرها في المنطقة.

المطلب الثاني: البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لفرنسا، نظرا لأهميتها الجيوستراتيجية، وعليه تحاول فرنسا مواجهة التهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة من خلال تواجدها العسكري، ومواجهة التحديات الدولية باعتبارها تمس مصالحها، كما استغلت فرنسا البعد الثقافي لترويجه في دول الساحل الإفريقي فالبعد الثقافي ظل حاضرا في أجندة السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المنطقة، ومن هذا المنطلق عملت فرنسا على غرس القيم الثقافية في شعوب دول الساحل الإفريقي عبر مجموعة من الآليات الثقافية.

الفرع الأول: منطلقات السياسة الخارجية الفرنسية حيال الساحل الإفريقي

أولا: الخلفية التاريخية لتواجد الفرنسي في الساحل الإفريقي

يعود التواجد الفرنسي في إفريقيا إلى العهد الإستعماري الذي تعرضت له القارة من القوى الأوروبية، فركزت فرنسا نشاطها الإستعماري في القارة الإفريقية، وذلك باحتلالها للعديد من الدول الإفريقية منها دول الساحل الإفريقي مثل: موريتانيا، السنغال، غينيا، مالي، النيجر، تشاد، ساحل العاج (كوت ديفوار)، بنين (داهومي)، بروكينا فاسو (فولتا العليا)[2].

---

[1]– مفيد الزيدي، **موقع سابق**.

[2]– يوناس بول دي مانيال، "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"، **مجلة قراءات افريقية**، ع.11، (جانفي–مارس 2012)، ص.60.

وترجع جذور الإهتمام الفرنسي المُفعَّل بمنطقة الساحل الإفريقي إلى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الجمهورية الفرنسية الرابعة عندما تبنت دستورا جديدا 1946م تضمن مواد حول إفريقيا جهزت سلفا، ومنها مادة تتحدث عن إنشاء إتحاد فرنسي يضم مجموعة مشكلة من الجمهورية الأم "فرنسا" وأقاليم دول أخرى جرى إدخالها للإتحاد في وقت واحد، هنا قررت باريس تجميع مختلف أقسام الصحراء المنقسمة بين الجزائر وإفريقيا الإستوائية الفرنسية وإفريقيا الغربية الفرنسية في وحدة إدارية وهنا تم إعداد المشروع الذي يهتم بهذه المنطقة وعرضه على البرلمان الفرنسي[1].

ويحمل هذا المشروع أبعادا مختلفة سياسية وعسكرية وإقتصادية، وهو تجسيدا لفكرة رجل الإستخبارات الفرنسي شارل دو فوكو–Charles De Foucauld، الذي قام بإرسال العديد من المراسلات تبين طريقة تنظيم منطقة الصحراء عسكريا وسياسيا بداية من إقليم تيديكلت–Tidikelt، (منطقتي عين صالح ورقان في الجزائر)، أين تضمنت هذه الطريقة خطة إستراتيجية سميت بـ: Plan touaregs[2].

وبعد موافقة البرلمان الفرنسي على قانون إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية– Organisation Commune Des Régions Sahariennes، عام 1957م ظهرت بوادر الإهتمام الفرنسي بالساحل الإفريقي ضمن الإطار الذي يضم الأقاليم التالية: الأقاليم الصحراوية للجزائر، مناطق من إفريقيا الإستوائية الفرنسية ومناطق من إفريقيا الغربية الفرنسية التي تنتمي إليها دول الساحل الإفريقي[3].

[1]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.37.

[2]- André Bourgeot, "Sahara: Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Nijer)", **Autrepart (La Tour D'aigues)**, N.16, (2000), P.23.

[3]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص.37.

الشكل رقم (04): خريطة توضح تنظيم الأقاليم الصحراوية الفرنسية

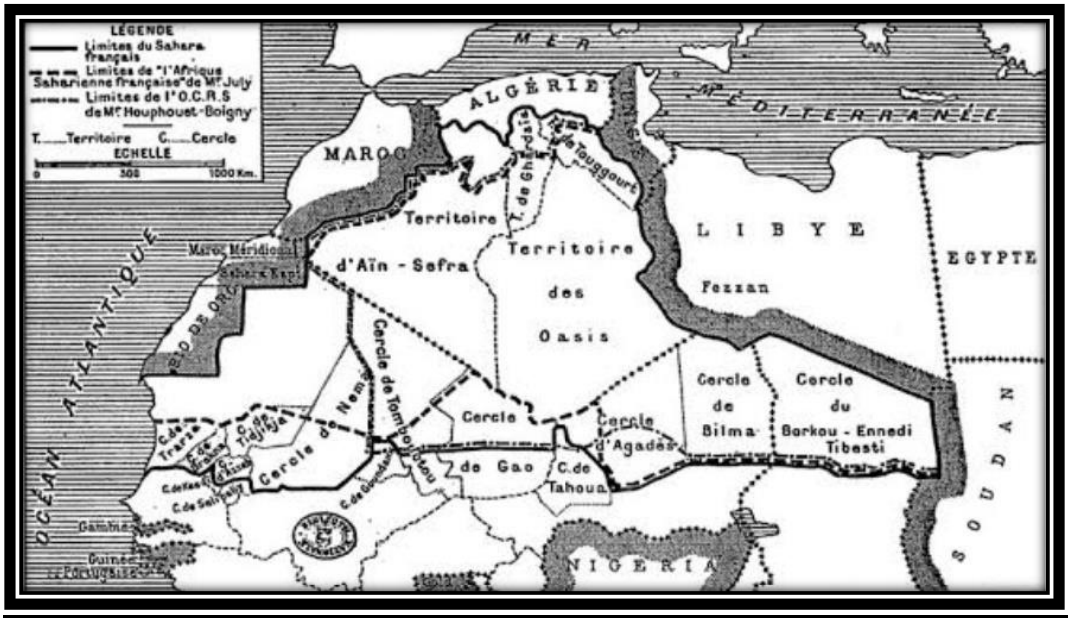

المصدر: https://encrypted-tbn0.gstatic.com/images?q=tbn%3AANd9GcS9Qq2UsSV6M-126xSFgBXdX_qdecpYtsgY28PogCXphVZsNd1-

وكان لفرنسا مشروع أخر كرس تواجدها بالمنطقة عرف باسم: منطقة التنظيم الصناعي الإفريقية–Zone D'organisation Industrielle Africaines، تحت قيادة الدبلوماسي الفرنسي إيريك لابون–Eirik Labonne، وضم المشروع دول من المنطقة تشمل كل من الكونغو والنيجر ومالي صعودا للجزائر ليصل إلى المغرب مباشرة نحو فرنسا[1].

غير أن هذين المشروعين فشلا بمجرد إستقلال معظم الدول الإفريقية ومنها دول الساحل الإفريقي، لكن هذا الأمر لم يكن عائقا أمام تواجدها في المنطقة، فظلت مرتبطة بدول المنطقة عن طريق دخولها في معاهدات عسكرية دفاعية ثنائية مثل تلك الموقعة مع السنغال عام 1974م وموريتانيا عام 1976م والنيجر عام 1977م ومالي عام 1974م وكذلك عام 2012م في فترة حكم الرئيس فرانسوا هولاند–François Hollande، حيث اعتبرت السياسة الخارجية الفرنسية أن الأزمة في مالي تشكل تهديدا مباشر لمصالح فرنسا القومية في الساحل الإفريقي وهو ما دفعها لإرسال وحدات قتالية لإنهاء الزحف الإسلامي في المنطقة[2].

[1]- André Bourgeot, **Op.Ct**, P.24.

[2]– خديجة فلاح، **مرجع سابق**، ص–ص.36–39.

وهذا كله ضمن سياستها الجديدة تجاه المنطقة، كما حافظت على تواجدها العسكري في هذه الفترة في التشاد وبوركينافاسو وساحل العاج بحجة تصاعد وتيرة أعمال التطرف الإرهابية على رأسها ظاهرة اختطاف الرهائن الأوروبيين ذوي الأغلبية الفرنسية، بالإضافة إلى الخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية، وهو ما جعل من الفضاء الصحراوي والساحلي المجال الواسع النشاط لتنظيم "القاعدة" أين تعرف هاتان المنطقتان إنفلات أمني[1].

ثانيا: أهمية الساحل الإفريقي في السياسة الخارجية الفرنسية

عبر الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" أنه: "بدون قارة إفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخا في القرن الحادي والعشرين"، فالقارة الإفريقية كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية، لذا من الصعب تخيل قيام فرنسا بالتخلي عن إفريقيا، فهذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الإفريقية بالنسب لفرنسا فهي الدولة التي استعمرت الكثير من بلدانها بما فيها دول الساحل الإفريقي التي باتت تشكل مناطق نفوذ لفرنسا في القارة الإفريقية[2].

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة ذات أهمية اقتصادية بالنسبة لفرنسا، كونها تزخر بالعديد من الثروات الطبيعية والمعدنية مثل: الذهب، اليورانيوم والفوسفات، حيث أصبحت مالي ثالث منتج إفريقي للذهب بعد جنوب إفريقيا وغانا، وتتميز النيجر بكونها ثالث دولة مصدرة لليورانيوم في العالم بعد أستراليا وكندا، وكذلك تحتوي المنطقة على العديد من الموارد الطاقوية فباتت الثروة النفطية عامل جذب كبير لدول العالم إذ تصدر التشاد النفط منذ عام 2003م بما يقارب 200 ألف برميل يوميا[3].

كما اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على الموارد الأولية من القارة الإفريقية خاصة منطقة الساحل الإفريقي بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة

---

[1]– شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة العلاقات الدولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص–ص.95–158.

[2]– أمينة بوبصلة، **التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، (الجزائر: جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011–2012)، ص.59.

[3]– شاكر ظريف، **مرجع سابق**، ص،ص.156،157.

وبناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة آريفا–Areva[1]. وإلى جانب هذه الأهمية الإقتصادية تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر، نيجيريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم[2] بإمكانيات سنوية قد تصل إلى 30 مليار متر مكعب ويسمح لفرنسا بالتزود بالغاز الطبيعي[2].

وتولي فرنسا اهتماما أمنيا وعسكريا كبيرا لمنطقة الساحل الإفريقي، وتجسد هذا الإهتمام في العديد من الجوانب لعل أهمها الإتفاقيات الدفاعية والأمنية بين فرنسا ودول المنطقة، إضافة إلى الإنتشار العسكري الملحوظ والمتمثل في القواعد العسكرية الفرنسية المتواجدة في غرب ووسط إفريقيا، في محاولة إحتواء التهديدات الأمنية مخافة أن تأثر على الأمن القومي الفرنسي، ومن إنتقال هذه التهديدات من الساحل الإفريقي إلى شمال المتوسط، وعليه سعت فرنسا إلى الإهتمام بالساحل الإفريقي لاسيما المجال الأمني لأنه أخطر مجال يمس فرنسا[3].

وتتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الإفريقية مساندة دبلوماسية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، ما يسمح لها بالإحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن كدولة كبرى دائمة العضوية فيه.[4] وكانت فرنسا من أكثر القوى الإستعمارية حفاظا على علاقاتها بمستعمراتها السابقة تلك العلاقات التي عبر عنها فيليكس هفويت بواني–Félix Houphouët Boigny، أول رئيس لساحل العاج بعد إستقلالها بإطلاقه لمصطلح Françafrique، ليدل على عمق العلاقات التي تربط فرنسا بمستعمراتها السابقة[5].

ومنه تحظى منطقة الساحل الإفريقي بمكانة خاصة في السياسة الخارجية الفرنسية وذلك للأهمية الإقتصادية للمنطقة كونها تتوفر على العديد من الثروات المعدنية والطبيعية والطاقوية، وهو ما يفسر إستعمار فرنسا لدول منطقة الساحل الإفريقي قديما، وحتى بعد إستقلالها من خلال التواجد العسكري الفرنسي في المنطقة لحمايتها من التهديدات الداخلية باعتبارها منطقة نفوذ بالنسبة لها لأنها تزودها

[1]– عمار غجاتي، **مرجع سابق**، ص.55.

[2]– عبد العالي حور، "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، **مجلة شؤون عربية**، ع.167، (خريف 2016)، ص.193.

[3]– عمار غجاتي، **مرجع سابق**، ص،ص.56،57.

[4]– أمينة بوبصلة، **مرجع سابق**، ص73.

[5]– عمار غجاتي، **مرجع سابق**، ص.59.

بالعديد من الموارد الأولية، كما أن تواجدها وسيطرتها على المنطقة يعتبر إثباتا لمكانتها كقوى كبرى في الساحة الدولية في ظل التنافس الدولي الكبير التي تشهده المنطقة نظرا لإمكانياتها الذاتية.

الفرع الثاني: الآليات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي

أولا: المؤسسات التعليمية الفرنسية في الساحل الإفريقي

توجد لفرنسا أكثر من 496 مؤسسة تعليمية (مدرسة إبتدائية ومتوسطة وثانوية) موزعة في 137 بلدا، وتضم حوالي 355 ألف تلميذ وتقدم هذه المدارس تعليما فرنسيا وفقا لمعايير التعليم الوطني، وهي خاضعة لوزارة التعليم في فرنسا[1]. وتوجد هذه المؤسسات التعليمية الفرنسية في دول الساحل الإفريقي ومن هذه المؤسسات ما هو تابع للإرساليات الدينية ومنها ما هو مدني[2].

فمثلا في مالي كدولة من منطقة الساحل الإفريقي تتواجد فيها هذه المؤسسات التابعة لفرنسا، حيث تتمركز هذه المدارس في جنوب مالي خاصة في بماكو وهي منطقة تنتشر فيها اللغة الفرنسية وبالتالي فالحضارة التي تتربع في جنوب مالي تتأثر بشكل أساسي بالحضارة الغربية الفرنسية[3].

وكذلك هو الأمر في جامعات دول الساحل الإفريقي حيث مازالت العلوم تدرس بالفرنسية ويشرف عليها مختصون فرنسيون فاللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول المنطقة، كما تحرص فرنسا أيضا على إنشاء المؤسسات العلمية المشتركة مثل: "إتحاد الجامعات الناطقة بالفرنسية" والأجهزة المتخصصة كجهاز "التعاون الثقافي والتكنولوجي"[4].

---

[1]– الدبلوماسية الفرنسية، "تعلم اللغة الفرنسية في الخارج"، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/la-francophonie/apprendre-et-enseigner-le-francais/article/apprendre-le-francais-a-l-etranger, (08/04/2019).

[2]– إجلال رأفت، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.145، (جويلية 2001)، ص.13.

[3]– إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، في:

https://democraticac.de/?p=34092, (09/04/2019).

[4]– إجلال رأفت، **مرجع سابق**، ص.13.

غير أن هناك تراجع في السنوات الأخيرة في تأثير المؤسسات التعليمية الفرنسية في الدول الإفريقية عموما، ففي إطار العولمة تتنافس المدارس والجامعات الغربية لاستقطاب الطلبة والباحثين في العالم وأهم هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا وكندا، ورغم هذا التراجع العام للتعليم الفرنسي في العالم إستطاعت فرنسا أن تحتفظ بنسبة من الطلبة الأفارقة تقدر بضعف نسبتهم في الولايات المتحدة[1].

ثانيا: المراكز الثقافية الفرنسية في الساحل الإفريقي

كان عدد المراكز الثقافية الفرنسية يقوم على وجود حوالي 132 مركز ثقافي، لكن مع الثمانينات تقلصت لتصل إلى 52 مركزا ثقافيا منتشرا في الإنحاء المختلفة للقارة الإفريقية من بينهم منطقة الساحل الإفريقي[2]. وتلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا وشعوب المنطقة، ولا تعتمد هده المراكز على عرض الثقافة الفرنسية فقط بل تحرص أيضا على رصد الثقافات المحلية وإبرازها في شكل مطبوعات أو أفلام تسجيلية أو معارض فنية أو أثرية، كما تقوم بترجمة بعض الأعمال الدينية المختارة من اللغات المحلية إلى اللغة الفرنسية، فتنقلها بذلك من المحلية إلى العالمية[3].

وتنسق هذه المراكز الثقافية مع المؤسسات التعليمية لكتابة بعض اللغات المحلية واسعة الإنتشار، حيث تعمق هذه الأساليب الإرتباط بين شعوب دول الساحل الإفريقي والثقافة الفرنسية، كما تساعد بطريقة ذكية على تراجع التفرقة العنصرية والرق من أذهان الأفارقة، لاسيما وأن أسلوب الإنتشار الثقافي لفرنسا يقوم على الإعتراف بالتعدد الثقافي[4].

---

[1]– مقال بدون كاتب، "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، في:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/السياسة-الفرنسية-في-أفريقيا-جنوب-الصحراء#sthash.PeCAEPkx.dpbs,(10/04/2019).

[2]– أمينة بوبصلة، **مرجع سابق**، ص96.

[3]– حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية وإستراتيجية، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014–2015)، ص.157.

[4]– مقال بدون كاتب، "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، في:
https://www.politics-dz.com/community/threads/alsias-alfrnsi-fi-afriqia.3107/, (11/04/2019).

وبالإضافة إلى المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في جل أنحاء القارة الإفريقية ومنها منطقة الساحل الإفريقي، هناك دور كبير للمنظمة الفرنكوفونية كآلية ووسيلة للسياسة الخارجية الفرنسية تعتمد عليها في علاقتها الثقافية مع مستعمراتها السابقة، وهو ما سنكتشفه لاحقا.

بعد دراسة السياسة الخارجية الفرنسية يمكن أن نستنتج أنها استطاعت التكيف لضمان الإستمرارية رغم التغيرات الدولية المختلفة سواء قبل الحرب الباردة أثنائها أو بعدها، حيث أن فرنسا تحتفظ لنفسها بدور فعال في تعريف أفعالها وقراراتها الخارجية، وذلك بتقويتها للسلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية الذي يضطلع بمهام كبيرة في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية الفرنسية، وهي بذلك تلعب الدور الأهم بالمقارنة مع السلطة التشريعية والجهاز القضائي وحتى المؤسسة العسكرية التي يبقى دورها محدودا –هذا عن المؤسسات الرسمية الفرنسية ودورها في صناعة السياسة الخارجية– أما عن المؤسسات غير الرسمية سواء تعلق الأمر بالأحزاب السياسية أو جماعات المصالح أو الرأي العام فدورها موجود ولكنه محدود هو الآخر، لأن اهتماماتها غالبا ما تكون بالقضايا الداخلية أكثر منها الخارجية.

أما عن الجانب النظري في دراسة السياسة الخارجية الفرنسية فتشكل المقاربات الثلاث مجتمعة مقاربة شاملة وشبه متكاملة؛ ففي الوقت الذي تركز كل من المقاربة الواقعية والليبرالية على المصالح والأهداف المادية (القوة والمنفعة)، تركز المقاربة البنائية في تحليلاتها على المصالح المعنوية (الهوية الفرنسية).

إن السياسة الخارجية الفرنسية التي ترسم حدودها مجموعة من المحددات تمثل البيئة التي يتصرف في نطاقها صانع القرار الفرنسي؛ مقسمة إلى محددات داخلية تشمل المحدد الجغرافي، السكاني، الإقتصادي والعسكري، ومحددات خارجية تضم النظام الدولي بصفة عامة وما يشهده من تحولات والإتحاد الأوروبي الذي تعتبر فرنسا عضوا هاما فيه على اعتباره الفضاء الإقليمي الذي تنتمي إليه، وقد توصلنا إلى أن البعد الثقافي يعد أحد أهم محددات السياسة الخارجية الفرنسية، حيث يحتل مكانة هامة في سياسة فرنسا الخارجية أين تعتبر الثقافة متغيرا بارزا بتأثيرها على السلوك الخارجي الفرنسي، بالإضافة إلى دعم اللغة الفرنسية لسياستها الخارجية بوصفها لغة عالمية.

اعتمدت فرنسا على البعد الثقافي في علاقاتها مع العالم الخارجي ويتضح ذلك في توجهاتها الثقافية الخارجية التي جعلت من فرنسا ذات وجود متميز في النظام الدولي، فبالإضافة إلى تواجدها العسكري في مختلف مناطق العالم كان للتواجد الثقافي أيضا دور بتركيزها على البعد الثقافي خصوصا وأن النفوذ العالمي ليس مرتبط بإمكانيتها الإقتصادية والمالية، لذا كان لابد من تكريس تواجدها الثقافي خاصة في مناطق نفوذها التقليدية خاصة المغرب العربي والساحل الإفريقي، إضافة إلى محاولتها بالتأثير الثقافي تجاه منطقة المشرق العربي.

الطموح الفرنسي يتجه إلى بناء قوة عالمية عن طريق التواجد العسكري من جهة والثقافي من جهة أخرى في كل قضايا ومناطق العالم فهذه السياسة الخارجية التي تتميز بنوع من الإستقرار في توجهاتها وتطلعاتها، حيث استقرت منذ الثورة الفرنسية المرجعية القيمية التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي تركز على عالمية القيم الحقوقية التي جاءت بها هذه الثورة وعلى ضرورة الدفاع عن المهمة الحضارية الفرنسية عبر العالم مع منافسة الثقافات والقيم الأخرى، وهذا باعتمادها على المعاهدات والإتفاقيات الثقافية مع دول المغرب العربي، وكذلك تواجد المؤسسات الثقافية الفرنسية في المشرق العربي وأيضا الساحل الإفريقي بالإضافة للمراكز الثقافية الفرنسية كوسائل تكرس تواجدها الثقافي فهذه المناطق.

الفصل الثالث

سارعت فرنسا بعد استقلال وانفصال مستعمراتها عنها نحو الخوض في استعمار جديد خال من القوة العسكرية ركز على الأبعاد الثقافية؛ هذا الأخير الذي سعت فرنسا من خلاله إلى تثبيت أسسها وركائزها الحضارية والثقافية وجعل اللغة الفرنسية كهدف أسمى قاسما مشتركا بين مختلف مستعمراتها.

ولتأكيد هذا بدأت فرنسا بالتفكير في استحداث آلية تمكنها من تحقيق أهدافها أين كان نشر اللغة الفرنسية وتنميتها أحد أبرز هذه الأهداف، وعليه قامت فرنسا بإنشاء وتأسيس منظمة بشكل قانوني ورسمي وهذا بعد أن كانت مجرد فكرة مقترحة عرفت هذه الهيئة بـ: "المنظمة الفرنكوفونية"؛ هذه الأخيرة وكغيرها من المنظمات لها هياكل تنظيمية تسهم بشكل بارز في رسم السياسة الفرنكوفونية وتسعى لتحقيق أهداف تحاول السياسة الخارجية الفرنسية جاهدة لتحقيقها اعتمادا على هذه المنظمة سواء في المجال السياسي أو الإقتصادي أو السوسيو–ثقافي.

هذه المنظمة وجدت نفسها مع مرور الوقت محل تحديات عديدة دفعت بفرنسا للبحث عن مخارج وحلول في مواجهة هذه التحديات عبر مختلف السبل والوسائل التي من شأنها أن تقلل من خطرها إذ أنها ما فتئت تشكل عائقا أمام مستقبل اللغة الفرنسية خاصة والمنظمة الفرنكوفونية عامة.

ولتوضيح ذلك أكثر سيتم التطرق في هذا الفصل المعنون بـ: محركات وأبعاد دور المنظمة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية، إلى ثلاث مباحث رئيسية خصص الأول للبحث في سياق نشأة وتطور المنظمة الفرنكوفونية، أما المبحث الثاني فقد اهتم بالمجالات الميدانية للمشروع الفرنكوفوني الفرنسي، بينما المبحث الثالث والأخير خصص للبحث في الجهود الفرنسية لمواجهة التحديات العالمية من خلال المنظمة الفرنكوفونية.

المبحث الأول: مفهوم المنظمة الدولية للفرنكوفونية

بعد أن حازت بعض المستعمرات الفرنسية على استقلالها تباعا بدأت فرنسا بالتفكير في جعل اللغة الفرنسية قاسما مشتركا بين هته المستعمرات، خصوصا بعد عدم رضاها باستقلال هذه المستعمرات وانفصالها عنها وهو ما دفع بفرنسا إلى محاولة استقطابها ثانية من خلال إعادة إحياء وإعطاء صدى للغة الفرنسية؛ وعليه سعت إلى ترتيب سياسة استعمارية جديدة بعيدا عن القوة العسكرية أين قامت بإنشاء مجموعة من المنظمات ذات الطابع السياسي الإقتصادي والثقافي التي من بينها المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ هذه الأخيرة موضوع دراستنا في هذا المبحث والذي سنتطرق إليه بشكل مفصل من خلال ما تضمنه من عناصر أساسية للتعريف بهذه المنظمة.

المطلب الأول: نشأة المنظمة الفرنكوفونية والسياق التاريخي لتطورها

كان الظهور الأول لمصطلح الفرنكوفونية أواخر القرن التاسع عشر غير أنه اختفى في الأوساط الأدبية إلى حين عودته في ستينات القرن الماضي في إطار حركة فكرية ذات بعد إيديولوجي، وفي السبعينات من القرن نفسه تبلور الفكر الفرنكوفوني في إطار منظمة تضم الدول الناطقة باللغة الفرنسية جزئيا أو كليا أطلق عليها في بدايات نشأتها "وكالة التعاون الثقافي والتقني"، ثم تطورت المنظمة لتضم العديد من الأعضاء ليتغير اسمها إلى المنظمة الدولية للفرنكوفونية.

الفرع الأول: تعريف الفرنكوفونية كمصطلح وكحركة فكرية

أولا: تعريف مصطلح الفرنكوفونية

يعتبر الجغرافي الفرنسي أونسيم ريكلوس–Onésime Reclus، أول من وضع مفهوم كلمة الفرنكوفونية–La Francophonie عام 1880م[1]. وأعطاها صبغة لغوية تتماشى والجغرافيا التي تنتشر فيها اللغة الفرنسية لا سيما فرنسا وشمال إفريقيا، حيث عرف "ريكلوس" الفرنكوفونية على أنها: "مجموعة السكان الذين يتكلمون الفرنسية"، وكان ذلك في الثلث الأخير من القرن الماضي أين ارتبط مفهومه بالجغرافيا

[1]– وليد كاصد الزيدي، **الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع والآفاق المستقبلية**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2006)، ص.17.

واللغة وعلاقة السكان بهما، فاللسان والجغرافيا حسب "ريكلوس" عامل توحيد لمناطق متباعدة تفصل بينها فواصل طبيعية كفرنسا وشمال إفريقيا[1].

أما اكتساب مصطلح الفرنكوفونية بعده الجديد وحضوره الفعلي كان بالتحديد عام 1962م في الأوساط السياسية والثقافية في كتابات وتنظيرات سياسيين غير فرنسيين على رأسهم ليوبول سيدار سنغور– Léopold Sédar Senghor –رئيس السنغال الأول بعد استقلالها عام 1960م– وحبيب بورقيبة رئيس تونس، وملك كمبوديا الأمير نورودم سيهانوك–Norodom Sihanouk، ورئيس النيجر حماني ديوري– Hamani Diori، وشارل حلو–Charles Helou، وجان مارك ليجير–Jean Marc Leger، من كندا الفرنسية (كيبيك) الذي أصبح فيما بعد السكرتير العام للجمعية الثقافية التقنية للفرنكوفونية (ACTF)[2].

ويعد "ليوبول سيدار سنغور" المؤسس الفعلي لمفهوم الفرنكوفونية بمعناه الحديث كما حدده في مؤتمر القمة الإفريقية المنعقد عام 1962م في بانغي عاصمة غامبيا، حيث قال في هذا الصدد بأن: "الفرنكوفونية ثقافة تتجاوز مجرد النطق باللغة الفرنسية لتصبح وسيلة تعتمدها الشعوب الناطقة بهذه اللغة لتشارك في صنع ثقافة إنسانية ترتكز على مجموعة من القيم المشتركة"، وتتمثل هذه القيم حسبه في العدالة والحرية والمساواة كما أراد بقوله الفصل بين أمور الثقافة والسياسة[3].

ويعرف "معجم لاروس الفرنسي" الفرنكوفونية بأنها: "التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية"، أما "الموسوعة الفرنسية الشاملة–Universalis فقد عرفتها على أنها: "مجموعة تقوم على شعور الإنتماء إلى جماعة تتقاسم لغة واحدة هي الفرنسية مع كل ما تحمله من ثقافة وحضارة"، وعليه فإن مصطلح الفرنكوفونية يعني باختصار جميع الناطقين باللغة الفرنسية دولا وشعوبا في كافة أرجاء العالم من دون إستثناء[4].

---

[1]– عبد الله ركيبي، **الفرنكفونية مشرقا ومغربا**، (الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة النشر التوزيع والترجمة، 2009)، ص.37.

[2]– علي يعقوب، "الفرنكفونية وتحدياتها للغة العربية في بلاد غرب إفريقيا"، **مجلة قراءات إفريقية**، ع.18، (أكتوبر–ديسمبر 2013)، ص.73.

[3]– نبيل حويلي، "الرواية الفرانكفونية وسؤال العلاقة مع الآخر"، **مجلة رؤى فكرية**، ع.7، (فيفري 2018)، ص.141.

[4]– وليد الزيدي، **السياسة الفرانكوفونية والوطن العربي**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2010)، ص،ص.57،58.

ثانيا: الفرنكوفونية كحركة فكرية

تعد الفرنكوفونية على صعيد الفكر والثقافة نموذجا من النماذج الثقافية والحضارية، فهي تعبر عن منظومة القيم واللغة والأخلاق والفكر والعادات التي يحملها المجتمع الفرنسي، حيث لها آليات ترويجية وأساليب تهدف من خلالها إلى التأثير على الآخر وذلك عبر التباهي بالتاريخ وتضحيات الشعب والثورة الفرنسية، أو من خلال تعظيم المفكرين والكتاب الفرنسيين في مجال الفلسفة وعلم الإجتماع وباقي العلوم، وهذا قصد إعطاء صورة وبعد قيمي وإنساني ودور مؤثر لفرنسا، أين قد يؤدي هذا إلى إحداث انقلاب فكري في المجتمعات على المدى الطويل لصالح الثقافة الفرنسية على حساب القيم والثقافة في المجتمعات المتأثرة[1].

ويستند الفكر الفرنكوفوني إلى تاريخ طويل من الإستعلاء العرقي واللغوي المهيمن على الفرنسيين، أين ترجمت هذه النزعة بجلاء ووضوح من قبل الأدباء الفرنسيين وعلى رأسهم الكاتب الفرنسي رولاند ليبل–Roland Lebel؛ هذا الأخير الذي وضع مجموعة من المختارات الأدبية الإفريقية باللغة الفرنسية عام 1925م، بعنوان: "إفريقيا الغربية في الأدب الفرنسي منذ 1870م" أين صرح قائلا بأن هدف هذه المجموعة هو خدمة الأهداف الإستعمارية[2].

قبل هذا أشاد الأديب الكلاسيكي فولتير–(François Marie Arouet) Voltaire إلى أن الفرنسية قد بلغت نقطة الإكتمال والصفاء على أيدي أدبائها أمثال: موليير–(Jean Baptiste Molière Poquelin)، و جان راسين–Jean Racine، وأنها غير قابلة لأي زيادة أو نقصان بل ذهب أنطوان ريفارول–Antoine De Rivarol للقول: "بأن كل ما ليس واضحا فليس بفرنسية"، ولا يزال يسعى المثقفون الفرنكوفونيون على الحرص الشديد في الحفاظ على نقاء هذه اللغة[3].

سرعان ما تحولت الفرنكوفونية إلى حركة فكرية ذات بعد آيديولوجي هدفها تخليد القيم الفرنسية في المستعمرات التي خرجت منها عسكريا وذلك باعتمادها على اللغة الفرنسية كثقافة مشتركة بين الدول

[1]– أيوب دهقاني، "السياسة الفرانكوفونية للإحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة سوسيو–تاريخية"، **مجلة المعيار**، م.9، ع.4، (ديسمبر 2018)، ص.66.

[2]- Belinda Jack, **Francophones Littérature: An Introductory Survey**, (Oxford: Oxford University Press, E.1, 1996), P.11.

[3]– علي يعقوب، **مرجع سابق**، ص.74.

الناطقة بها كليا أو جزئيا، هذا وقد كان الترويج للفكر الفرنكوفوني عن طريق السياسيين وأمثالهم من خلال "مجلة روح–Esprit"، في عددها المعنون بـ: اللغة الفرنسية لغة حية–Le Francais Langue Vivante، حيث أشاد "سنغور" وأمثاله بأن اللغة الفرنسية هي لغة الفكر والحضارة ودعوا إلى تعميمها في جميع مجالات الفكر والثقافة خاصة في المستعمرات والشعوب التي مازالت تسعى للنهوض الحضاري[1].

وعليه تعتبر الفرنكوفونية حركة فكرية تهدف إلى دعم وجود وبقاء القيم الفرنسية في دول العالم، وخاصة في الدول التي كانت مستعمرة من قبل فرنسا ثم انسحبت منها، وذلك من خلال دعم الوجود اللغوي الفرنسي ومدافعة التيارات اللغوية الأخرى[2].

الفرع الثاني: نشأة المنظمة الفرنكوفونية وتطورها التاريخي وتطور مهامها وظائفها

أولا: نشأة المنظمة الفرنكوفونية

يعود انتشار الفرنكوفونية إلى ما بعد انتهاء الحرب بين كل من فرنسا وبريطانيا أين بدأت اللغة الفرنسية بالإنتشار في البلاط الملكي، حيث أصبحت هذه اللغة متلازمة مع سياستها الخارجية التي انتهجتها في علاقتها بمستعمراتها المتواجدة في قارة إفريقيا والمشرق العربي، لكن ومع ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة سياسية وعسكرية واقتصادية عرفت الأفكار الفرنسية تراجعا خلال فترة الحربين العالميتين، مما دفع هذا بالتيار الفرنكوفوني إلى اعتماد اللغة الفرنسية في علاقة فرنسا بمستعمراتها القديمة مكتفية في ذلك بالدور الثقافي والدبلوماسي[3].

مرت نشأة الفرنكوفونية بمراحل تعبر عن رغبة فرنسا في الإحتفاظ بمستعمراتها ضمن نظام قانوني فرنسي لذا تم إنشاء ما يلي:

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص.73.

[2]– محمد محمد داود، **مرجع سابق**، ص.44.

[3]– جمال عبد الناصر مانع، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008)، ص.379.

1- الإتحاد الفرنسي: الذي ظهر في دستور الجمهورية الرابعة الصادر بتاريخ 1946/10/27م، أين أرادت فرنسا من خلاله الحفاظ على علاقتها بمستعمراتها المختلفة سواء من الأقاليم التي كانت تحت الوصاية كالكاميرون والتوغو، أو الدول التي كانت تحت الحماية كالمغرب وتونس والهند الصينية[1].

2- المجموعة الفرنسية: بعد صدور دستور الجمهورية الخامسة عام 1958م تم تنظيم الإتحاد الفرنسي وتعويضه بالمجموعة الفرنسية التي تضم الجمهورية الفرنسية وشعوب وأقاليم ما وراء البحار، وهذا لتشكيل جماعة واحدة تقوم على أساس المساواة، على أن تحتفظ هذه الأقاليم بكيانها الخاص ضمن الجمهورية وتتولى إدارة شؤونها بكل حرية، وبتعديل هذا الدستور في 1960/06/04م تم الإعتراف باستقلال الأقاليم المستعمرة وذلك بموجب اتفاقات تحتفظ بعضويتها في المجموعة مع السماح للدول غير الأعضاء بالإنضمام إلى المجموعة أيضا[2].

بعد ذلك بدأت تبرز معالم المنظمة الفرنكوفونية بتأسيس مجموعة من المؤسسات الثقافية والتعليمية التابعة لها على النحو التالي:

1- مؤسسة الأوبيلف-AUPELF: تم إنشاؤها عام 1961م وتشمل الجامعات الناطقة باللغة الفرنسية جزئيا أو كليا إلى جانب المعاهد العليا التي تدرس باللغة الفرنسية؛ حيث تشرف على المنح الدراسية والأبحاث العلمية في شتى المجالات.

2- اللجنة العليا للغة الفرنسية أو المفوضية العامة للغة الفرنسية-HCLF: تم إنشاؤها عام 1966م تضم الخبراء والأكاديميين، ومهمتها تقديم الإستشارات في سبيل الدفاع عن الفرنسية والترويج لها.

3- جمعية كتاب اللغة الفرنسية-ADELF: تأسست عام 1966م وهي جمعية قامت على أنقاض ما عرف سابقا باسم جمعية الكتاب المستعمرين عام 1926م[3].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص.380.

[2]- **المكان نفسه**.

[3]- علي يعقوب، **مرجع سابق**، ص،ص.73،74.

ثانيا: التطور التاريخي للمنظمة الفرنكوفونية

ظهر أول تجمع فرنكوفوني عام 1969م في نيامي عاصمة النيجر ضم 22 بلدا خلال مؤتمر مولته فرنسا وكندا وكان هذا المؤتمر بداية ظهور الفرنكوفونية وممارسة نشاطاتها عالميا، تلك التي أعلنت رسميا عام 1970م في عهد الرئيس الفرنسي السابق جورج بومبيدو–Georges Pompidou[1]. بتوقيع معاهدة إنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني–(ACCT) L'agence de La Coopération Culturelle et Technique، برئاسة الآباء المؤسسين كل من "ليوبول سيدار سنغور" و"حبيب بورقيبة" و"حماني ديوري" و"نورودم سيهانوك"، ثم تغير اسمها حيث أصبحت بعد ذلك الوكالة الحكومية الدولية للفرنكوفونية– L'agence Intergouvernementale de La Francophonie (AIF) في عام 1998م، ثم الإسم الذي تعرف به حاليا المنظمة الدولية للفرنكوفونية– L'Organisation International De La Francophonie (OIF) في عام 2005م[2].

تعتبر المنظمة الدولية للفرنكوفونية منظمة دولية مقرها الرئيسي في العاصمة الفرنسية باريس، ولها أربعة ممثليات دائمة في أديس أبابا لدى الإتحاد الإفريقي واللجنة الأممية لإفريقيا، وفي بروكسل لدى الإتحاد الأوروبي وفي نيويورك وجنيف لدى الأمم المتحدة، كما تضم ثلاثة مكاتب إقليمية في غرب إفريقيا، إفريقيا الوسطى والمحيط الهندي والمحيط الهادئ، وتتولى الجمعية البرلمانية الفرنكوفونية إلى جانب هيئات المنظمة العمل الفرنكوفوني بتنفيذ البرامج التي تعتمدها القمم الفرنكوفونية[3].

تعقد المنظمة الفرنكوفونية مؤتمرات لرؤساء الدول والحكومات "مؤتمر القمة" لتحديد الأهداف الأساسية للفرنكوفونية، كان أولها مؤتمر فرساي بفرنسا في عهد الرئيس السابق "فرانسوا ميتران" المنعقد عام 1986م حيث اعتبر المؤتمر بداية جدية لتفعيل دور المنظمة الفرنكوفونية عالميا والذي حضرته 41 دولة ناطقة باللغة الفرنسية سواء جزئيا أو كليا من مختلف قارات العالم[4]. ثم ازداد عدد الأعضاء المنضمين إلى

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.21.

[2]- Organisation International De La Francophonie, " Frise Historique Intercative", Dans: **https://www.francophonie.org/L-ACCT.html**, (01/05/2019).

[3]– أيوب دهقاني، **مرجع سابق**، ص.76.

[4]- Marie Béatrice Levaux, **Le Rôle De La France Dans Une Francophonie Dynamique**, (France: Avis Du Conseil Économique, Social et Environnemental, 2018), P.22.

المنظمة الفرنكوفونية ليبلغ 61 عضو مع بداية عام 2019م حسب الموقع الرسمي للمنظمة الدولية الفرنكوفونية.

الجدول رقم (02): الدول والحكومات الأعضاء والملاحظون في المنظمة الدولية للفرنكوفونية

الأعضاء (61 عضو من دول وحكومات)	الملاحظون (27 ملاحظ من دول وحكومات)
ألبانيا-دجيبوتي-موريس-إمارة اندورا-الدومينيك-موريتانيا-أرمينيا-مصر-ملدافيا-المملكة البلجيكية-جمهورية مقدونيا-إمارة موناكو-البنين-فرنسا-النيجر-بلغاريا-الغابون-رومانيا-بوركينا فاسو-غانا-روندا-البورندي-اليونان-سانت لوسي-كمبوديا-غينيا-سوتومي والبرنسيب-الكاميرون-غينيا بيساو-السينيغال-كندا-غينيا الإستوائية-السيشل-كندا: برنسفيك الجديد-هايتي-سويسرا-كندا: كيباك-اللاوس-تشاد-الرأس الأخضر-لبنان-التوغو-إفريقيا الوسطى-اللكسمبورغ-تونس-قبرص-مدغشقر-الفانواتو-التجمع الفرنكوفوني ببلجيكا-مالي-فيتنام-جزر القمر-المغرب-الكونغو-الكونغو الديمقراطية الشعبية-ساحل العاج-قطر-كاليدونيا الجديدة-الإمارات العربية المتحدة-كوسوفو-صربيا	النمسا-كرواتيا-جورجيا-المجر-لطونيا-لتوانيا-الموزمبيق-بولونيا-الجمهورية التشيكية-تايلندا-سلوفاكيا-سلوفونيا-البوسنة والهرسك-أوكرانيا-أورغواي-كوستاريكا-جمهورية الدومينيكان-الجبل الأسود-كوريا الجنوبية-استوني-المكسيك-كندا اونتاريو-الأرجنتين-ايرلندا-مالطا-غامبيا-لويزيانا

المصدر: اجتهاد شخصي من الباحثين

المطلب الثاني: المنظمة الفرنكوفونية: الدوافع والأهداف، الأجهزة والهيئات

كان وراء قيام المنظمة الفرنكوفونية جملة من الدوافع إذ جاءت لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تأسست من أجلها، وهذا العمل يتم من خلال أجهزة وهيئات تشكل الهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية.

الفرع الأول: دوافع إطلاق المنظمة الفرنكوفونية وأهدافها

أولا: دوافع إطلاق المنظمة الفرنكوفونية

يعد الحلم الذي ساور فرنسا لفترة طويلة من أبرز الدوافع التي أدت إلى إطلاق المنظمة الفرنكوفونية وهذا منذ مطلع سبعينات القرن الماضي؛ أين هدفت فرنسا من خلالها إلى تحقيق الإمبراطورية الفرنسية الأوروبية مع فرنسا الإفريقية والتي سميت آنذاك بفرنسا الأم الأخرى–La France l'autre Mére، هذا ما دفع بالجنرال "شارل ديغول" إلى تأسيس تجمع دولي مشابه للكومنولث البريطاني وكان ذلك عقب الحرب العالمية الثانية لتعويض الإمبراطورية الفرنسية السابقة[1].

ونتيجة لاستقلال الدول الإفريقية من الإستعمار الفرنسي ظهر عدد كبير من المنظمات الإفريقية الهادفة لترقية العلاقات الثقافية والإقتصادية بين الطرفين وهذا من خلال الدعم الذي قدمته وزارة الخارجية الفرنسية، شكل حافزا ودافعا لإطلاق المنظمة الفرنكوفونية قصد الإبقاء على علاقات وروابط متينة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة من أجل تحقيق مصالح متعددة المجالات سواء سياسيا أو ثقافيا وحتى إقتصاديا[2].

من بين دوافع إطلاق المنظمة الفرنكوفونية أيضا نجد دافعا آخر تمثل في سحب اللغة الإنجليزية جزءا من بريق اللغة الفرنسية بعد أن حلت محلها كلغة للدبلوماسية في العالم، وبالتالي وجدت اللغة الفرنسية نفسها محل تحديات ومواجهة من اللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى التنامي للثورة المعلوماتية مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة ريادية في هذا المجال[3].

ثانيا: أهداف المنظمة الفرنكوفونية

تسعى المنظمة الفرنكوفونية كغيرها من المنظمات إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي كانت قد طرحتها منذ تأسيسها خلال سبعينات القرن الماضي، وعليه فإن من أبرز هذه الأهداف نذكر ما يلي:

---

[1]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص،ص.106،107.

[2]- Trang Phan, "Les Défis De La Diversité Culturelle et Linguistique en Francophonie", **Géoéconomie**, N.55, (Automne 2010), P,P.6,7.

[3]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.51.

1- ترقية اللغة الفرنسية:

حيث تقوم المنظمة الفرنكوفونية بتنظيم دورات تدريبية في اللغة الفرنسية لفائدة الموظفين والدبلوماسيين، منهم المكلفون بملفات التعاون المتعدد الأطراف في الدول والحكومات التي لا تستعمل اللغة الفرنسية كلغة رسمية، وهذا في هدف منها لاتساع نطاق استخدام هذه اللغة والتحدث بها لتفهم بصورة أفضل على الصعيد العالمي، هذا مع مراعاتها لاحترام التعدد اللغوي حيث أقامت المنظمة تعاونا مع الفضاءات اللغوية الأخرى كالبرتغالية والإسبانية والعربية وهذا ما يشجع على حوار الثقافات[1].

2- خدمة الثقافة (التنوع الثقافي):

وذلك من خلال تبني المنظمة الفرنكوفونية لمبدأ التنوع الثقافي واللغوي الرامي إلى مواجهة العولمة الأمريكية، حيث دفع هذا بفرنسا إلى المناداة في المحافل الدولية بإنشاء مجتمع عالمي لا يقوم على التماثل الثقافي الذي تفرضه العولمة، وهذا في هدف منها للتخلص من هيمنة الثقافة الأمريكية واعتلائها مرتبة العالمية والأممية[2].

لهذا أقرت المنظمة الفرنكوفونية أن في صلب التزاماتها يتأتى التنوع الثقافي واللغوي حيث سعت إلى التشجيع على القراءة باعتبارها مدخلا أساسيا من مداخل المعرفة من خلال إقامتها لمراكز المطالعة والتنشيط الثقافي في المناطق القروية وشبه الحضرية[3].

3- خدمة الديمقراطية:

تهتم المنظمة الفرنكوفونية بتعزيز مبدأ سيادة القانون والديمقراطية، من خلال عملها على إرسال بعثات لمراقبة سير العملية الإنتخابية وتعزيز المؤسسات البرلمانية والسلطات القضائية والقانونية ومراقبة الممارسات الديمقراطية في المجال الفرنكوفوني[4].

---

[1]- Organisation International De La Francophonie, "La Francophonie Passseport", Dans: **https://www.francophonie.org/IMG/pdf/oif_passeport_anglais.pdf**, (03/05/2019), P.4.

[2]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.116.

[3]- Organisation International De La Francophonie, (La Francophonie…), **Op.Cit**, P.5.

[4]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.53.

كما تعمل على إنجاز عمليات وساطة ودعم الحوار السياسي في البلدان والحكومات الأعضاء بالمنظمة، بالإضافة إلى تعبئة الخبرة الفرنكوفونية المكتسبة في مجال الإنتخابات، كما تهدف إلى التشجيع على تجاوز الأزمات وتنظيم سلامة وسائل الإعلام، وإقامة شراكات مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والفاعلين من المجتمع المدني[1].

4- تعميم التعليم:

تساهم المنظمة الفرنكوفونية في جميع مراحل التعليم كما تشارك في إصلاح النظم التربوية ومساندة نشاطات محو الأمية؛ حيث تعمل على إنتاج كتب مدرسية وتعليم اللغة الفرنسية في مراكزها الإقليمية أو عبر التعليم عن بعد بالإضافة إلى تقديم الدعم لنشاطات البحوث[2].

كما تسعى إلى تحسين جودة ومؤهلات المدرسين والقائمين على إدارة شؤون التعليم عبر تنظيم دورات تدريبية سواء كانت دورات عن بعد مثل: المبادرة الفرنكوفونية لتدريب معلمي المدارس الإبتدائية عن بعد "IFADM"، وأخرى مباشرة مثل: مبادرة المدرسة واللغات الوطنية بإفريقيا-ELAN Afrique، فضلا عن إعداد أدوات بيداغوجية تلائم مختلف السياقات الثقافية واللغوية لبلدان المنطقة الإفريقية والعربية[3].

5- خدمة الإقتصاد والتنمية:

تتولى المنظمة الفرنكوفونية تنفيذ الإعلان الذي اعتمده مؤتمر وزراء الإقتصاد والمال في أفريل 1999م، من خلال زيادة المشاورات في إطار المفاوضات التجارية الكبرى متعددة الأطراف، وتعتزم إنشاء مرصد اقتصادي للفرنكوفونية مع تعزيز عمل الشباب وذلك عن طريق إقامة شركات بين المنشآت في المجال الفرنكوفوني[4]. مع السعي وراء تحقيق التكامل الإقتصادي الإقليمي بين البلدان الفرنكوفونية الأقل نموا وإدماجها في التجارة العالمية قصد دفع عجلة تنميتها، حيث يدعم المعهد الفرنكوفوني للتنمية المستدامة الدول الأعضاء للتحكم في مواردها الطبيعية والطاقوية[5].

---

[1]- Organisation International De La Francophonie, (La Francophonie…), **Op.Cit**, P.6.

[2]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.54.

[3]- Organisation International De La Francophonie, (La Francophonie…), **Op.Cit**, P.7.

[4]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.54.

[5]- Organisation International De La Francophonie, (La Francophonie…), **Op.Cit**, P.8.

الفرع الثاني: أجهزة المنظمة الفرنكوفونية وهيئاتها

أولا: أجهزة المنظمة الفرنكوفونية

تضم المنظمة الفرنكوفونية العديد من الأجهزة تختلف حسب الدور الذي تلعبه في هذا التجمع وتتمثل الأجهزة الرئيسية للمنظمة الفرنكوفونية في:

1-مؤتمر رؤساء الدول والحكومات (CCEG):

المعروف بمؤتمر القمة ويعتبر الجهاز الأعلى للفرنكوفونية والذي أنشئ عام 1986م، يقوم بتحديد برنامجها عبر اجتماع تعقده كل سنتين برئاسة رئيس الدولة المضيفة، حيث تناقش فيه قضايا الساعة منها السياسية والإقتصادية والثقافية، مع دراسة وإصدار القرارات والتوجهات المتعلقة بعمل المنظمة[1].

2- المؤتمر الوزاري للفرنكوفونية (CMF):

يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنظمة، أنشئ بموجب قرار قمة باريس 1991م، يتولى ضمان استمرار العمل بين مؤتمرات القمة باجتماع وزراء الدول الأعضاء مرة واحدة كل سنة، أين يقوم بمتابعة تحضيرات القمة والسهر على تنفيذ قراراتها ويدخل ضمن هذا المؤتمر كذلك مؤتمر وزراء التربية ومؤتمر وزراء الشباب والرياضة وهما مؤتمران وزاريان دائمان يساهمان في وضع السياسة الفرنكوفونية في مجالها الخاص[2].

3- الأمانة العامة للفرنكوفونية (SGF):

استحدث هذا الجهاز في مؤتمر القمة بهانوي عام 1997م، حيث انتخب "بطرس بطرس غالي" أمينا عاما للفرنكوفونية بالإجماع لمدة 04 سنوات[3]. كما تعد الأمانة العامة الممثل والناطق الرسمي السياسي للفرنكوفونية حيث تعتبر أعلى مسؤول عن المؤسسات الفرنكوفونية بالإضافة إلى ترؤسها للمجلس الدائم للفرنكوفونية[4].

---

[1]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.66.

[2]- Hervé Bourges, "Pour Une Renaissance De La Francophonie", Dans: **https://tinyurl.com/y38gbkrk**, (05/05/2019), P.51.

[3]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص.382.

[4]- رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.58.

4- المجلس الدائم للفرنكوفونية (CPF):

هو جهاز سياسي تقريري يساعد المؤتمر الوزاري في القيام بمهامه، يتكون من 15 ممثلا لرؤساء الدول يتم تعينيهم عند انعقاد كل قمة، ويتولى رئاسته ممثل الدولة التي استضافت آخر قمة، حيث يقوم المجلس بالتحضير للقمة ومتابعتها عن طريق اتخاذ التدابير الرامية إلى تطبيق قرارات الرؤساء[1]. كما يتكون المجلس الدائم للفرنكوفونية من ثلاث لجان اقتصادية، سياسية، وتعاونية، وهو بذلك يلعب دور المنشط والمنسق بين أجهزة المنظمة الفرنكوفونية[2].

5- الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF):

تضم جمعيات استشارية مشكلة من برلمانيين يمثلون برلمانات الدول الأعضاء داخل المنظمة الفرنكوفونية، يهدف عملها في المقام الأول إلى تعزيز التضامن بين المؤسسات البرلمانية وتعزيز الديمقراطية والدفاع عنها وسيادة القانون لاسيما داخل المجتمع الفرنكوفوني، كما أنها مكان للنقاش وتقديم المقترحات وتبادل المعلومات حول الموضوعات ذات الأهمية المشتركة بين أعضاء المنظمة[3].

ثانيا: هيئات المنظمة الفرنكوفونية

تنضوي تحت المنظمة الفرنكوفونية بعض الهيئات التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة الفرنكوفونية وتتمثل هذه الهيئات في:

- الوكالة الجامعية للفرنكوفونية (AUF).
- الجمعية الدولية لرؤساء البلديات الفرنكوفونيون (AIMF).
- التلفزيون الدولي الفرنكوفوني (TV5).
- جامعة سنجور بالإسكندرية[4].

[1]- جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**، ص.382.

[2]- رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.58.

[3]- Hervé Bourges, **Op.Cit**, P,P.43,44.

[4]- La Documentation Française, "L'Organisation International De La Francophonie", Dans:

ومن الهيئات أيضا الوكالة الدولية للفرنكوفونية (AIF) التي تخضع لها جميع المؤسسات التعليمية والمركز الثقافية للفرنكوفونية، من بينهما أيضا كل من التلفزيون الدولي الفرنكوفوني وجامعة سنجور بالإسكندرية، فهما من وسائل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المجال الثقافي وسوف يتم التفصيل فيهم في المبحث الموالي، ويمكن توضيح الهيكل العام للمنظمة الفرنكوفونية المتكون من أجهزة وهيئات تعمل على تحقيق أهداف المنظمة الفرنكوفونية في الشكل الآتي[1]:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية

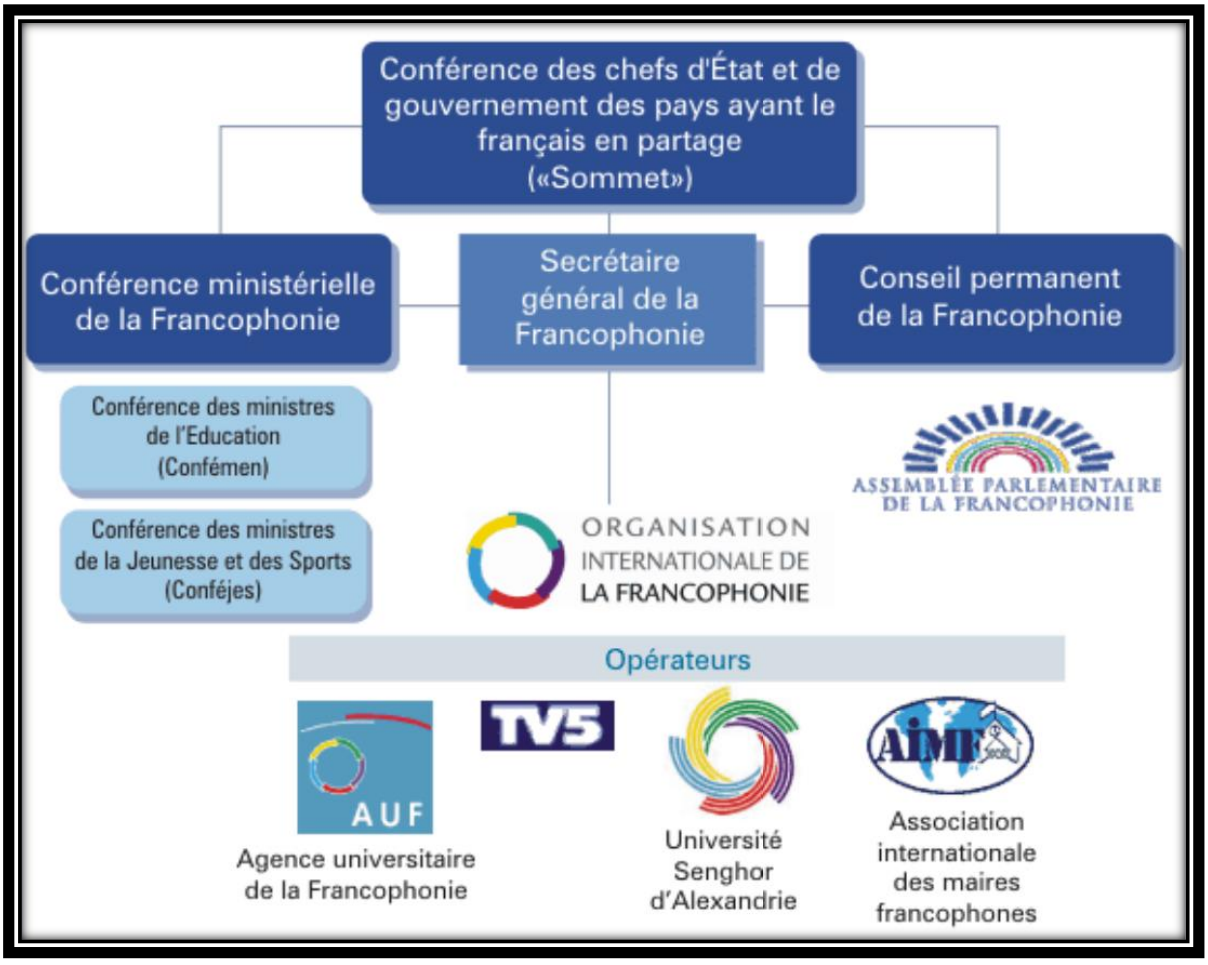

المصدر: https://tinyurl.com/yyejbrfz

https://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000124-la-francophonie/l-organisation-internationale-de-la-francophonie, (06/05/2019).

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص–ص.25–38.

المبحث الثاني: المجالات الميدانية للمشروع الفرنكوفوني الفرنسي

سعت السياسة الخارجية الفرنسية من خلال الأطر العملية للمنظمة الفرنكوفونية لتحقيق العديد من الأهداف في مختلف المجالات الميدانية، حيث ارتكزت في إنجاحها للمشروع الفرنكوفوني ضمن المجال الثقافي على العديد من الأدوات والوسائل التي تشرف عليها السلطة التنفيذية الفرنسية في المجال السياسي والدبلوماسي على حد سواء في رسم السياسة الفرنكوفونية، وهذا في ظل التحولات الدولية خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وبداية بروز الولايات المتحدة كقطب أوحد يقود المجتمع الدولي، لذا اعتمدت فرنسا على هذه المنظمة لقيادة ما اصطلح على تسميته الإشعاع الفرنكوفوني في العالم.

المطلب الأول: ثنائية السياسة–الدبلوماسية في المشروع الفرنكوفوني الفرنسي

تعتمد فرنسا على ربط الدول التي تسير في فلك المنظمة الفرنكوفونية بأطر سياسية تشرف عليها وهذا من خلال السلطة التنفيذية الفرنسية، وهو ما يتيح لها توجيه السياسات العليا للدول الفرنكوفونية على النحو الذي يخدم مصالحها السياسية والإقتصادية والثقافية ويعزز مركزها في الساحة الدولية.

الفرع الأول: دور السلطة التنفيذية الفرنسية في رسم السياسة الفرنكوفونية

أولا: صلاحيات رئيس الجمهورية والوزير الأول

يقوم **رئيس الجمهورية** الفرنسية بتحديد المسار العام للسياسة الفرنكوفوني كما يمثل فرنسا في مؤتمرات القمة الفرنكوفونية؛ ذلك لأن الرئيس هو المسؤول الأول عن احترام تطبيق الدستور فيما يتعلق بهذه المسألة وهو الضامن الأول لمؤسسات الجمهورية، وله ممثل شخصي مباشر مكلف بالفرنكوفونية يعمل على متابعة نشاطات الفرنكوفونية المؤسساتية الموجودة داخل فرنسا لدى المجلس الدائم للفرنكوفونية[1].

أما عن **الوزير الأول** الذي يعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية فهو يؤدي وظائفه في إطار المجلس الأعلى للفرنكوفونية، إذ يعد المكلف بتقديم اقتراحات تتعلق باللغة واستخداماتها، انتشارها وكذا تقييمها، ويقوم أيضا برسم سياسة لصالح اللغة الأجنبية من جهة والإقليمية من جهة أخرى، وكذلك يشرف الوزير

[1]- Bruno Maurer, "La Francophonie: Survivante Du Passé, Outil Diplomatique D'avenir", **Questions Internationales**, N.61-62, (Mai-Août 2013), P-P.59-61.

الأول على اللجنة العامة لعلم الكلمات والكلمات الجديدة والتي تنسق بين عمل اللجان ذات نفس الوجهة الموجودة في ثمانية عشر هيكل وزاري لتطوير اللغة الفرنسية[1].

ثانيا: وزارة الشؤون الخارجية

تضم وزارة الشؤون الخارجية أمانة الدولة للتعاون والفرنكوفونية؛ وتتكفل بكل الشؤون المتعلقة بالتعاون والتنمية التي تسند إليها من طرف وزارة الشؤون الخارجية، وللقيام بهذه المهمة يستفيد أمينها من مجموعة مصالح متخصصة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية[2] تتمثل فيما يلي:

1- الوزارة المنتدبة للتعاون والتنمية الفرنكوفونية:

تعمل هذه الهيئة بتفويض من وزارة الخارجية حيث تنفذ المهام المرتبطة بالفرنكوفونية وسياسة التعاون مع المنظمات الدولية ذات الطبيعة الفرنكوفونية، كما تقوم بتنشيط وتوجيه النشاطات الإدارية المتعلقة بالتعريف باللغة الفرنسية وتطوير الفرنكوفونية[3].

2- مصلحة الشؤون الفرنكوفونية:

تتكفل المصلحة بمهام المراسلات الوطنية للمنظمة الفرنكوفونية ولها دوران رئيسيان في إطار السياسة الفرنكوفونية؛ يتمثل الدور الأول في متابعة نشاط الموظفين في القمم والملتقيات الوزارية والمجالس الدائمة للفرنكوفونية، أما الدور الثاني فيتمثل في تقسيم العمل الحكومي في مجال النشاطات المتعددة الأطراف مع مختلف فواعل الفرنكوفونية[4].

---

[1]- رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.54.

[2]- France Diplomatie, Dans: **https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/ministere_817/ministre-les-secretaires-etat_818/ministre-les-secretaires-etat_49783.html**, (08/05/2019).

[3]- رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.55.54.

[4]- **المرجع نفسه**، ص.54.

3- المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية:

تعمل هذه المديرية على تنشيط عمليات التعاون القطاعية وتشارك في متابعتها، وذلك بواسطة المديرية الفرعية للسينما والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والإتصال كشركاء مفضلين في السياسة الخارجية الفرنسية[1].

ثالثا: دور الوزارات الأخرى

هناك بعض الوزارات الفرنسية لديها مكانة هامة في سياسة فرنسا في إطار الفرنكوفونية وهذه الوزارات هي:

1- وزارة التربية الوطنية: تعمل بواسطة مفوضية العلاقات الدولية والتعاون.

2-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: تعمل بواسطة الفروع الجامعية والمراكز المنتشرة في مختلف أرجاء العالم[2].

3- **وزارة الثقافة والإتصال:** تعمل بواسطة المفوضية العامة للغة الفرنسية ولغات فرنسا، وتلعب دورا أساسيا في نشر اللغة الفرنسية والثقافة الفرنكوفونية، وذلك من خلال دائرة الشؤون الدولية، كما تساعدها مفوضية التنمية والشؤون الدولية على القيام بمهامها، من جهة أخرى توجد المفوضية العامة للغة الفرنسية ولغات فرنسا التي تعمل تحت سلطة وزارة الثقافة والإتصال، حيث تكلفها بتنسيق وترقية النشاطات الإدارية للمساهمة في الإنتشار السريع للغة الفرنسية، كما تساعد في اتخاذ قرارات المجلس الأعلى للغة الفرنسية[3].

رابعا: التركيبة الهرمية للسلطة التنفيذية الفرنسية في إتخاذ القرار السياسي الفرنكوفوني

من خلال عرض دور كل من رئيس الجمهورية والوزير الأول وأيضا دور وزارة الشؤون الخارجية والوزارات الأخرى، يتضح الثقل الدبلوماسي الفرنسي في إدارة وتوجيه سياسة المنظمة الفرنكوفونية وذلك بالتعاون مع مختلف أجهزة وهيئات المنظمة، ويمكن توضيح دور مختلف فواعل السلطة التنفيذية الفرنسية في مجال الفرنكوفونية وذلك عبر الهيكل التنظيمي التالي:

---

[1]- **المكان نفسه.**

[2]- **المرجع نفسه،** ص.55.

[3]- **المكان نفسه.**

الشكل رقم (06): التسلسل الهرمي لمختلف فواعل السلطة التنفيذية الفرنسية المعنية بالشؤون الفرنكوفونية

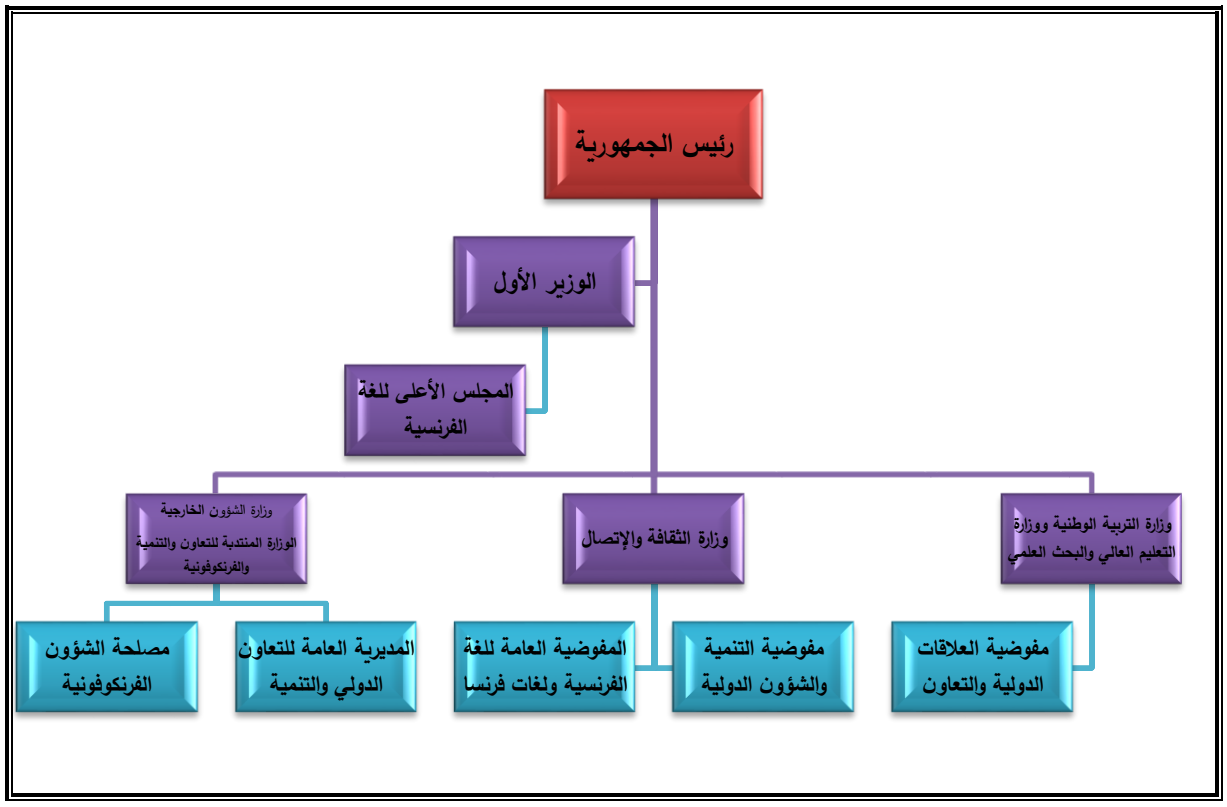

المصدر: اجتهاد شخصي من الباحثين

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التشكيل الهرمي الفرنسي في اتخاذ القرار السياسي بشأن المنظمة الفرنكوفونية تنفرد به فرنسا دون غيرها من الدول الأعضاء في المنظمة، وهذا تأكيدا على أن رسم السياسة الفرنكوفونية وتوجهاتها تقف وراءه فرنسا[1]. وهذا لا يعني أن المنظمة الفرنكوفونية تابعة كليا للسياسة الفرنسية، بل هي تتأثر بقوة بالسياسة والوزن الفرنسي على اعتبار فرنسا تقف في مقدمة الدول التي أطلقت المنظمة[2].

الفرع الثاني: المنظمة الفرنكوفونية باعتبارها الأداة الحديثة للسياسة الخارجية الفرنسية

أولا: المنظمة الفرنكوفونية كأداة لاستمرارية الإمبريالية الفرنسية

تعتبر المنظمة الفرنكوفونية جهازا لتحقيق استمرارية الهيمنة الإمبريالية الفرنسية وتأمين سيطرتها على الشعوب الناطقة بلغتها، وفي نفس الصدد يقول الشاعر المغربي عبد "اللطيف اللعبي": "إن الفرنكوفونية

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص–ص.26–29.

[2]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.68.

تشكل حجر الإرتكاز في الإستراتيجية الإستعمارية الجديدة، فبحكم تجربتنا بوصفنا مستعمِرين، فإن الفرنكوفونية بالنسبة لنا تتوافق بشكل طبيعي مع بحيرة السلام، والسوق المشتركة: المحصلة التي تعني انبعاث الإمبراطورية الفرنسية"[1].

الفرنكوفونية سياسة فرنسية تسعى للحفاظ على التبعية السياسة والإقتصادية للدول الفرنكوفونية عن طريق اللغة والثقافة، وهو ما اتضح بتحول السياسة الفرنكوفونية من وزارة الثقافة الفرنسية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، التي تعمل على إحكام الهيمنة الفرنسية على مختلف القطاعات والسياسات عبر مختلف الإدارات والنظم التعليمية إلى جانب وسائل الإعلام، ويتجلى ذلك في فرض اللغة الفرنسية على بعض الدول والمجتمعات العربية والإفريقية في محاولة تغريبها عن ثقافتها وحضارتها وهويتها[2].

ثانيا: المنظمة الفرنكوفونية كأداة لحماية المصالح الفرنسية

نشأ المشروع الفرنكوفوني كسياسة فرنسية تحاول السيطرة ثقافيا على مستعمراتها القديمة، ومن أجل منافسة اللغة الأنجلو–أمريكية ومزاحمتها في رحاب الهيمنة السياسية والإعلامية والتأثير الثقافي؛ حيث وصفها الكاتب الفرنسي فيليب سان روبير–Philippe de Saint Robert بأنها أداة لمقاومة اللغة الأنجلو–أمريكية من أن تصبح لغة التواصل العالمي الوحيدة، فالفرنكوفونية على غرار أنها أداة تعاونية بين الدول الفرنكوفونية فهي أيضا أداة للدفاع عن مصالح فرنسا ضد النفوذ الممارس من قبل بعض القوى الكبرى في ظل تطور وسائل الإتصال[3].

وعليه تمثل المنظمة الفرنكوفونية أداةً لحماية فرنسا ومصالحها وخاصة الثقافة الفرنسية وسياستها ضد التكتلات العالمية الجبارة التي تهدد الوجود الفرنسي لغة وثقافة، ومن ذلك التوسع الكبير للثقافة الأنجلوساكسونية واللغة الإنجليزية على حساب التقلص الفرنكوفوني لغة وثقافة وسياسة، وهو ما أوضحه الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في قمة الفرنكوفونية في جزيرة موريشيوس–Maurice عام 1993م،

[1]– علي يعقوب، **مرجع سابق**، ص.75.

[2]– وعلي بوجمعة، "الفرنكوفونية: انفتاح لغوي أم استعمار ثقافي بأبعاد سياسية واقتصادية؟"، **مجلة الإشعاع**، ع.9، (ديسمبر 2017)، ص.183.

[3]– بنسالم حميش، "الفرنكوفونية والفرنسية"، **مجلة المستقبل العربي**، ع.255، (ماي 2000)، ص،ص.38،39.

حيث ذكر دور هذه المنظمة في صد التوسع الأنجلوفوني، والحد من الإستحواذ الأمريكي الأحادي للقيادة العالمية بفرض ما تسميه "عولمة" وما تمليه من قوانين تجارية عالمية (مثل قانون الغات–GATT)[1].

المطلب الثاني: المشروع الفرنكوفوني الفرنسي في المجال الثقافي

تعتمد السياسة الفرنكوفونية الفرنسية بشكل أساسي على اللغة والثقافة الفرنسيتين كأدوات لها في المجال الثقافي وهذا لإيصال صوتها عبر مختلف وسائل الإعلام والإتصال الفرنكوفونية الفرنسية، أضف إلى ذلك المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية التي تسخرها فرنسا لنشر التعليم الفرنسي في مختلف أرجاء العالم.

الفرع الأول: الأدوات الثقافية للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية

أولا: الأداة اللغوية (اللغة الفرنسية)

حسب الفرنسيين تعد اللغة الفرنسية ذات دور كبير في جعل الدولة الفرنسية تحافظ على كيانها مستقلا لأنها من أولويات ما تعتز وتفتخر به فرنسا؛ وهو ما ظهر بوضوح في كتابات المؤرخ الفرنسي الشهير فرناند بروديل–Fernand Braudel بقوله: "فرنسا أولا هي اللغة الفرنسية"[2].

وعملت فرنسا منذ القدم –وتحديدا خلال الحقبة الإستعمارية من خلال إدارة الإستعمار الفرنسي المباشر– على سياسة فرنسة المجتمعات التي كانت تستعمرها بغرض تقوية ذاكرة السكان اللغوية؛ لذلك ما تزال الكثير من تلك الدول تتحدث بالفرنسية بوصفها لغة رسمية وخاصة في عدد من الدول الإفريقية، فاللغة الفرنسية هي اللغة الأولى في دول الساحل ووسط القارة، بالإضافة إلى جيبوتي في الشرق وجزر القمر ومدغشقر في الجنوب الشرقي[3]. وفي دول المغرب العربي أيضا ما تزال اللغة الفرنسية هي لغة التعامل شبه الرسمي ولغة النخبة والمثقفين فيها على الرغم من حصولها على الإستقلال منذ مدة طويلة، وذلك بعد

[1]– علي يعقوب، **مرجع سابق**، ص.75.

[2]- Bruno Maurer, **Op.Cit**, P.66.

[3]– إجلال رأفت، **مرجع سابق**، ص،ص.18،19.

أن أبعد الإستعمار الفرنسي أثناء الفترة الإستعمارية استخدام اللغة العربية في المجالات الثقافية والعلمية، لتصبح بلاد المغرب العربي ساحة للهيمنة اللغوية والثقافية الفرنسية[1].

من الجلي أن اللغة الفرنسية هي الأداة الرئيسية للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية فهي سلاحها الأساسي لأجل تحقيق أهدافها، حيث توظفها لدخول الميادين الثقافية من أجل حضور لغوي بين الشعوب والأمم، فمثلا تنفق فرنسا في قارة إفريقيا وحدها مليارات الفرنكات سنويا من أجل دعم المؤتمرات والمدارس وأجهزة الإعلام التي تشجع على استخدام اللغة الفرنسية باعتبارها واسطة لثقافة مشتركة[2].

كما تنادي فرنسا في إطار المنظمة الفرنكوفونية بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي وحوار الحضارات، خاصة بعد ما أصبحت اللغة الإنجليزية خطرا عليها في السنوات الأخيرة جراء غزوها واجتياحها للغة الفرنسية في حرب المعلوماتية التي يشهدها العالم منذ سنوات، فهي لا تريد للغة الإنجليزية أن تنفرد بتصدر اللغات العالمية دون منافستها، وهو ما يتجلى من خلال تثبيت أقدامها في الدول الناطقة بالفرنسية ضمن السياسة الفرنكوفونية خاصة الدول التي كانت خاضعة لاستعمارها، وأيضا العمل على نشر اللغة الفرنسية في مختلف أنحاء العالم[3].

ثانيا: الثقافة الفرنسية

جعلت فرنسا من أولويات سياستها الخارجية هدف انتشار الثقافة الفرنسية –وهو ما سبق ذكره في الفصل الثاني بأن البعد الثقافي أولوية في السياسة الخارجية الفرنسية– حيث تعمل على استمرار الإشعاع الثقافي لفرنسا في العالم وخاصة في معظم دول العالم الثالث والحفاظ على مكانة فرنسا الحضارية تجاه مستعمراتها السابقة من الدول الإفريقية (المغرب العربي والساحل الإفريقي)[4].

منذ نهاية الستينات من القرن الماضي كان الرئيس الفرنسي الأسبق "شارل ديغول" يحلم بأن تكون كل من اللغة والثقافة الفرنسيتين قادرتين على خدمة عظمة الدولة الفرنسية، وقد نظر "ديغول" إلى الثقافة الفرنسية بوصفها "الأساس الذي تتعامل بموجبه الأمة الفرنسية مع جميع البشر"، ففرنسا تعمل منذ ذلك

[1]– نازلي معوض أحمد، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1986)، ص،ص.56،57.

[2]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص،ص.44،45.

[3]– **المرجع نفسه**، ص.45.

[4]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.100.

الحين على خدمة الثقافة الفرنسية مقارنة بغيرها من المجالات[1]. لذلك ليس من الغريب أن يذكر أحد الوزراء السابقين للجزائر –الدولة الإستعمارية السابقة لفرنسا– في أول حكومة شكلت بعد استقلالها معلقا على ما حصلت عليه فرنسا من الجزائر بعد استقلالها قائلا: "لقد حصل ديغول على البترول والثقافة، ولو أجبر على الإختيار لاختار الثقافة لأنه من خلالها يستطيع أن يبني الكوادر وبفضل هذه الكوادر كان قد حصل على البترول"، وهو ما يؤكد اهتمام فرنسا بالمجال الثقافي[2].

تقوم فرنسا بنشر الثقافة الفرنسية في مختلف أنحاء العالم وذلك بالغوص في عمق المجتمعات والتغلغل في نسيجها الداخلي؛ سواء كان هذا الإتصال على شكل استعمار تقليدي (الحقبة الإستعمارية السابقة) أو كان تعاونا ثقافيا وذلك من خلال عمل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية على التعاون والتنسيق مع مختلف الدول في إطار المؤسسات الثقافية والعلمية، كما تتناول موضوع الإهتمام بالتبادل الثقافي ونشر التراث الفكري والأدبي والفني المكتوب باللغة الفرنسية[3].

مما تقدم يتضح أن اللغة والثقافة الفرنسيتين أهم أداوت السياسة الفرنكوفونية الفرنسية، إلا أنه يجب التذكير بأن هناك فرق بين اللغة والثقافة الفرنسيتين من جهة والفرنكوفونية من جهة أخرى، فالأوليتين تعنيان اللغة والثقافة الوطنية الفرنسية المنتجة من قبل الفرنسيين، بينما الفرنكوفونية تعبير عن استخدام اللغة الفرنسية واستلهام الثقافة الفرنسية ومحاكاتها من قبل غير الفرنسيين وهذا في إطار المشروع الفرنكوفوني الفرنسي.

الفرع الثاني: وسائل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المجال الثقافي

أولا: وسائل الإعلام والإتصال الفرنكوفونية الفرنسية

تعتبر وسائل الإعلام والإتصال الوسيلة الرئيسية لإيصال صوت الفرنكوفونية إلى مختلف أرجاء العالم، معتمدة في ذلك على الأداتين البارزتين اللغة والثقافة الفرنسيتين، وتتمثل هذه الوسائل في:

[1]- Herman Lebovics, **Mona Lisa's Escort André Malraux and The Reinvention of French Culture**, (Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1999), P-P.59-61.

[2]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص،ص.101،102.

[3]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص،ص.48،49.

1- القنوات الفضائية:

تعد قناة (TV5) أهم القنوات الفرنكوفونية الفرنسية التي تخاطب العالم، تأسست عام 1984م وتقوم هذه القناة ببث أهم البرامج الفرنسية إلى الخارج، وهي قناة تلفازية متعددة الجوانب تبث فضائيا وعلى شبكات فضائية (كابلية)، وللقناة فروع في القارة الخمس هي: (TV5) أوروبا، (TV5) إفريقيا، (TV5) آسيا، (TV5) أمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية، (TV5) الشرق التي بدأت إرسالها في أواخر ماي 1998م، ويستقبل برامجها أكثر من 80 مليون أسرة في مختلف دول العالم عن طريق نحو 20 قمرا صناعيا حيث تبث 24 ساعة يوميا[1].

وتحتل (TV5) المركز الأول في قائمة التلفزة العامة الدولية التي تبث عن طريق الأقمار الصناعية الدولية بالغة الفرنسية، وتمتلك هذه القناة أكثر من 130 مركزا للبث حيث يستقبلها حوالي نصف مليار مشاهد في مختلف أنحاء العالم، تعد هذه القناة المؤطر الإعلامي الأساسي للشعوب الفرنكوفونية لاستقطاب المهتمين باللغة الفرنسية، وأيضا تعزيز الحضور الفرنسي والفرنكوفوني بصورة قوية، وذلك عن طريق إنشاء المسابقات اللغوية والثقافية ورعاية كل أنماط المتحدثين باللغة الفرنسية[2].

توجد كذلك قناة فرنسا الدولية (CFI) التي أنشئت عام 1989م، وتعد أداة للتعاون التقني مع دول الجنوب ذلك لأن تكاملها مع قناة (TV5) يتيح إنجاز الأعمال بشكل كامل وهي موجهة بشكل خاص للقنوات الوطنية الإفريقية، وتبث في 80 بلدا عبر 6 أقمار صناعية تغطي القارات الخمس ويقدر مشاهدوها بـ: 350 مليون مشاهد[3].

وفضلا عن هاتين القناتين هناك محطة (Euro-News) التي تبث برامجها من مدينة ليون الفرنسية بخمس لغات منذ 01-01-1993م، ومحطات أخرى بعضها خاضع للإشتراك وبعضها مفتوح[4].

---

[1]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.35.

[2]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.80.

[3]- Eve Marie Lobet, "La Réforme Du Pole Audiovisuel Extérieur", **Label France**, N.33, (Septembre 1998), P.21.

[4]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.81.

2- وسائل الإعلام المسموعة:

يأتي مذياع فرنسا الدولي (RFI) في مقدمة وسائل الإعلام الفرنكوفونية المسموعة؛ ويبث مواده الإعلامية من فرنسا منذ عام 1931م وقت تأسيسه، حيث يقدم لمستمعيه في أرجاء العالم كافة الأحداث اليومية الفرنسية والدولية من وجهة النظر الفرنسية والأوروبية، ويستمع إليه قرابة 45 مليون مستمع منتظم باللغة الفرنسية إضافة إلى 18 لغة أجنبية[1].

كما عاد للعمل من جديد مذياع الشرق الأوسط (RMC) عام 1991م، بدأ ببث برامجه ستة عشر ساعة ونصف يوميا باللغة العربية وساعة ونصف باللغة الفرنسية، ويلتقط برامجه حوالي 13 مليون مستمع على الموجات المتوسطة في الشرقين الأدنى والأوسط وعلى موجات (FM) في عدد من العواصم العربية، وقد أضيف إلى هذا الجهاز (Medi1) الذي يبث برامجه 19 ساعة في اليوم باللغة العربية والفرنسية تجاه 11 مليون مستمع في بلدان المغرب العربي[2].

3- الصحافة الفرنكوفونية:

تصدر فرنسا من الصحف والنشرات والمجلات المختلفة حاولي أكثر من 2000 دورية مكتوبة باللغة الفرنسية خارج حدودها، بالإضافة إلى 3100 جريدة يومية وأسبوعية أو مجلة مصورة يطبع منها سنويا ما يقارب 8 ملاين نسخة، وفي مقدمة هته المجلات مجلة (Paris Match) التي يصدر منها 828.600 نسخة موزعة نحو مختلف أنحاء العالم[3]. أما مجلة (Label France) التي تصدر عن وزارة الخارجية الفرنسية فهي تعد من بين أهم المجلات التي تخاطب الجمهور خارج فرنسا وتصدر بثماني لغات من بينها اللغة العربية، وفي ظل دعم حكومة فرنسا للسياسة الفرنكوفونية قامت بإصدار سلسلة كتب خاصة للتعريف بالفرنكوفونية غرضها الترويج لسياستها في مختلف دول العالم[4].

يتبين لنا مما تقدم ذلك الحجم الإعلامي الواسع في جوانبه المختلفة (المرئية والسمعية والمكتوبة) الذي تحاول فرنسا تقديمه من خلال الفرنكوفونية إلى العالم، ترويجا للثقافة الفرنسية وإيصال الصوت الفرنسي

---

[1]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص،ص.36،37.

[2]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص،ص.81،82.

[3]- **المرجع نفسه**، ص.83.

[4]- الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص،ص.37،38.

(اللغة الفرنسية) وهذا كله خدمة للسياسة الفرنكوفونية ودعما لعملها ونشاطها في مختلف دول العالم خاصة الدول الناطقة بلغتها، حيث يحظى هذا الدعم بالرعاية والإهتمام من طرف الحكومة الفرنسية بشكل أساسي[1].

ثانيا: المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية الفرنكوفونية الفرنسية

تعمل العديد من المؤسسات والوكالات التعليمية والبحثية الفرنكوفونية الفرنسية على نشر التعليم والإشراف على التأهيل العلمي في مختلف أنحاء العالم خاصة مستعمراتها السابقة من الدول الإفريقية؛ وهذه المؤسسات جميعها خاضع للوكالة الدولية الفرنكوفونية (AIF) التي تشكلت نتيجة دمج وكالة التعاون الثقافي والتقني وجامعة شبكات التعبير الفرنسي (UREF) المنشأة عام 1987[2].

هذه الأخيرة تم استبدالها بالوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF)، حيث ينص نظام الوكالة الأساسي على أنها مؤسسة مختصة في التعليم العالي والبحث وهذا مسجل في ميثاق المنظمة الفرنكوفونية المعتمد في قمة هانوي السابعة الذي انعقد عام 1997م، ويتمثل نشاط هذه المؤسسة الجامعية بتطوير التعليم العالي والبحوث وتنسيق المبادلات بين أعضائها البالغ عددهم 391 من جامعات ومعاهد[3]. كما تقدم الوكالة الجامعية الفرنكوفونية أساسيات المشورة والتعاون العلمي في مجال اللغة الفرنسية عن طريق شبكة واسعة من المدرسين والباحثين اعتمادا على برامجها المتنوعة في مجالات متعددة مثل: التعليم والتدريب، البحث، المسائل العلمية، والتعاون الجامعي وغيرها... وأيضا تقدم الوكالة خدماتها للناطقين باللغة الفرنسية من خلال برامج التعليم عن بعد[4].

ومن بين المؤسسات التعليمية جامعة سنجور بالإسكندرية في مصر التي افتتحت أواخر عام 1989م، وسميت رسميا بـ: "الجامعة الدولية الناطقة بالفرنسية لخدمة التنمية الإفريقية"، حيث تقوم هذه الجامعة بإصدار نشرات دورية بعنوان "رسالة الإسكندرية"، كما توفر الجامعة فرصا للتأهيل الطبي في مجال التغذية والصحة وأيضا في مجال التنمية الزراعية[5]. فتأسيس هذه الجامعة جاء تأكيدا لما جاء في الدستور

---

[1]– **المرجع نفسه**، ص.38.

[2]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.85.

[3]– **المرجع نفسه**، ص،ص.85،86.

[4]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص،ص.39،40.

[5]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.87.

الفرنسي وتحديدا في المادة 87: "تساهم الجمهورية في توطيد التضامن والتعاون بين الدول والشعوب التي تشترك معها في اللغة الفرنسية"[1] وهذا ما تعمل الجامعة على القيام به.

أما عن المراكز الثقافية الفرنسية فهي تمتد عبر شبكة مؤلفة من 1060 مركزا موزعة على 140 بلدا، وتلعب دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية مع فرنسا وفي مقدمة نشاطاتها تدريس اللغة الفرنسية إذ يجري تعليمها لأكثر من 370 ألف طالب في مختلف المراكز المنتشرة في أغلب بلدان العالم[2]. لهذه المراكز علاقات تعاون منظمة مع مختلف الممثليات الدبلوماسية للدول الأجنبية وكذا الشركاء المحليين أيضا حيث تأتي سويسرا في المرتبة الأولى وبلجيكا ثانيا، في حين تعد بنين والغابون من أكثر الدول الإفريقية نشاطا في التعاون مع المراكز الثقافية الفرنسية إذ تعتمد السياسة الفرنكوفونية الفرنسية على إبراز دورها بتكثيف نشاطاتها بالإعتماد على التعاون والتنسيق مع الدول الناطقة باللغة الفرنسية[3].

وعليه تعتبر المراكز الثقافية الفرنسية ووكالات التعليم الفرنسي بالخارج والجامعات الفرنسية أو حتى الجامعات الفرنسية التي تستخدم اللغة الفرنسية خارج فرنسا، بالإضافة إلى وسائل الإعلام والإتصال المختلفة سابقة الذكر من أهم الوسائل الثقافية للسياسة الفرنكوفونية التي تعتمد عليها فرنسا لإيصال صوتها إلى العالم الخارجي.

المبحث الثالث: الجهود الفرنسية لمواجهة التحديات العالمية من خلال المنظمة الفرنكوفونية

واجهت فرنسا مجموعة من التحديات العالمية شكلت عائقا أمام سياستها الفرنكوفونية التي تسعى من خلالها إلى نشر وترسيخ المعالم اللغوية والثقافية الفرنسية على مختلف الأصعدة وعبر جميع الأقطار، وهو ما حتم على فرنسا التعامل مع هذه التحديات في ظل تغيرات وتحولات متجددة شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة عن طريق انتهاج نهج جديد ضمن المنظمة الفرنكوفونية.

المطلب الأول: المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية في مواجهة تحديات مشتركة

نتيجة للتحولات الدولية التي حدثت مع بداية التسعينات من القرن الماضي، بنهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد الذي يقوده القطب الأوحد المتمثل في الولايات

[1]– دستور فرنسا، **موقع سابق**.

[2]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.41.

[3]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.88.

المتحدة الأمريكية، وجدت كل من المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية نفسيهما في مواجهة تحديات جديدة أين أصبحت هذه التحديات تحاصر فرنسا في مناطق نفوذها التقليدية بل وصل تأثيرها إلى عقر دارها، وتقف وراء هذه التحديات بالدرجة الأولى أمريكا.

الفرع الأول: التحدي الديني والإعلامي للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية

أولا: ظهور الحركات الإسلامية وانتشار الوعي الديني

تشكل الحركات الإسلامية وانتشار الوعي الديني تحديا كبيرا أمام السياسة الفرنكوفونية الفرنسية، حيث أدى ظهور الحركات الإسلامية الدعوية والتربوية والأحزاب الإسلامية إلى زيادة الوعي الديني في العالم العربي والإسلامي وخاصة الشباب منهم، والإحساس بضرورة العودة إلى الإسلام واللغة العربية باعتبارهما من أبرز مقومات الهوية الثقافية والحضارية والدينية للأمة، وهو ما نتج عنه قابلية المقاومة والتصدي للتيارات التغريبية والإستعمارية التي تحاول النيل من الثقافة والحضارة والهوية الإسلامية خاصة منها الحركة الفرنكوفونية[1].

فتصاعد الشعور الإسلامي والقومي العربي خاصة في دول المغرب العربي وبلوغه مدى غير مسبوق في عقد التسعينات أصبح يقلق فرنسا بشكل متزايد، حيث رأت فيه عودة مجتمع المغرب العربي إلى هويته العربية الإسلامية خاصة بعد المسيرات الشعبية والمظاهرات في الرباط جراء زج الرئيس السابق "فرانسوا ميتران" بالجيش الفرنسي في العدوان على العراق عام 1991م، كما يحمل هذا الشعور العربي في جوهره الثقافي التحرر من الغزو الفرنكوفوني[2].

ثانيا: التقدم التقني الأمريكي في القطاع الإعلامي

تواجه السياسة الفرنكوفونية الفرنسية مع بدايات القرن 21م تحديا جديدا يتمثل في التفوق التقني الأمريكي الكبير في وسائل الإعلام وما تملكه من إمكانات مادية وبشرية هائلة؛ وهو التحدي الذي يضرب

[1]– وعلي بوجمعة، **مرجع سابق**، ص،ص.188،189.

[2]– عبد الإله بلقزيز، **الفرنكوفونية أيديولوجيا. سياسات. تحدّ ثقافي–لغوي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011)، ص،ص.39،40.

قطاع الإعلام الفرنكوفوني الفرنسي في الصميم خاصة السمعي والبصري، وهو ما يضعف من قدرة وسائل الإعلام الفرنكوفونية الفرنسية في إيصال صوت الفرنكوفونية إلى مختلف أنحاء العالم[1].

وتعتبر شبكة الإنترنت في مقدمة التقنيات الحديثة التي تتفوق فيها أمريكا على السياسة الفرنكوفونية الفرنسية، حيث تهيمن اللغة الإنجليزية على عمل الشبكة بصورة شبه مطلقة وعملت على إقصاء اللغة الفرنسية بشكل لافت، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" أثناء المؤتمر الخامس للفرنكوفونية الذي عقد في مدينة "كوتونو" بدولة البنين أواخر عام 1995م من قلقه من اختلال التوازن الإعلامي ورجاحة الكفة لمصلحة اللغة الإنجليزية على شبكة الإنترنت، كما وجه وزير الثقافة الفرنسي السابق في صحيفة العالم–Le Monde، عام 1996م تنبيها إلى الفرنكوفونية حذر فيه من خطر الهيمنة الإنجليزية–الأمريكية على وسائل الإعلام خاصة شبكة الإنترنت[2].

ففي الوقت الذي علت فيه الأصوات لمقاومة هيمنة الثقافة الأمريكية أصبحت وسائل الإعلام الفرنكوفونية الفرنسية تعاني من عجز في الجانب المالي وهو ما يحد كثيرا من دائرة نطاقها ونشاطاتها، حيث قلصت الموازنات المالية للقنوات الفضائية الفرنكوفونية الفرنسية مثل القناة الفضائية الفرنكوفونية الرسمية (TV5) وقناة فرنسا الدولية (CFI) وهو ما يقلص من فرص هذه الوسائل في تلبية طموحات وتحقيق أهداف السياسة الفرنكوفونية الفرنسية[3].

الفرع الثاني: التحدي الأنجلوفوني للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية

أولا: المد الهائل للغة الإنجليزية

جعل الإنتشار الكبير للإنجليزية اللغة العالمية الأولى سواء على المستوى العلمي أو في الحياة بشكل عام، وهذا ناتج عن التقدم العلمي الهائل الذي عمل على تعلق الناس بها حتى العاديين منهم، ومن جهة أخرى كان العالم في حاجة إلى لغة عالمية فحققتها له الإنجليزية لأن وحدة الخطاب والإتصال أمر يقرب الناس من بعضهم البعض فاللغة هي عنوان الشعب وشخصيته[4].

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.61.

[2]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.165.

[3]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.62.

[4]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.71.

أضحت الأجيال الجديدة تفضل اللغة الإنجليزية على حساب اللغة الفرنسية التي بدأت بالتراجع تدريجيا، فالفرنسية لغة الجيل القديم في حين استطاعت اللغة الإنجليزية أن تجذب إليها اللسانيين الفرنسيين للإستفادة من الكم الهائل من المصطلحات اللغوية التي تنتجها، وهو ما قلص من مساهمة وتأثير اللغة الفرنسية في العالم[1].

زاد تأثير اللغة الإنجليزية في الخمسين سنة الأخيرة بسبب عولمة المبادلات التجارية والتكنولوجية نظرا للحجم التجاري والإقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبحت تتم النشاطات باللغة الإنجليزية خاصة في قطاعي الإعلام والإتصال والإعلام الآلي، وفي نفس مستوى اللغة الإيطالية أصبحت الإنجليزية لغة الموسيقى أيضا، ومنذ عام 1951م أصبحت اللغة الإنجليزية اللغة المستخدمة في وسائل الطيران وهذا بقرار من المنظمة الدولية للطيران المدني؛ كل هذا يؤكد مكانة اللغة الإنجليزية التي هي غالبا اللغة الأكثر استخداما في معظم المحافل الدولية[2].

[1]– وعلي بوجمعة، **مرجع سابق**، 189.

[2]- Michaelle Jean, "La Francophonie au Coeur de Toutes les Urgences du Monde", **Géoéconomie**, N.80, (Mars 2016), P.9.

الشكل رقم (07): خريطة توضح تصنيف الدول حسب إتقانها للغة الإنجليزية لعام 2018م

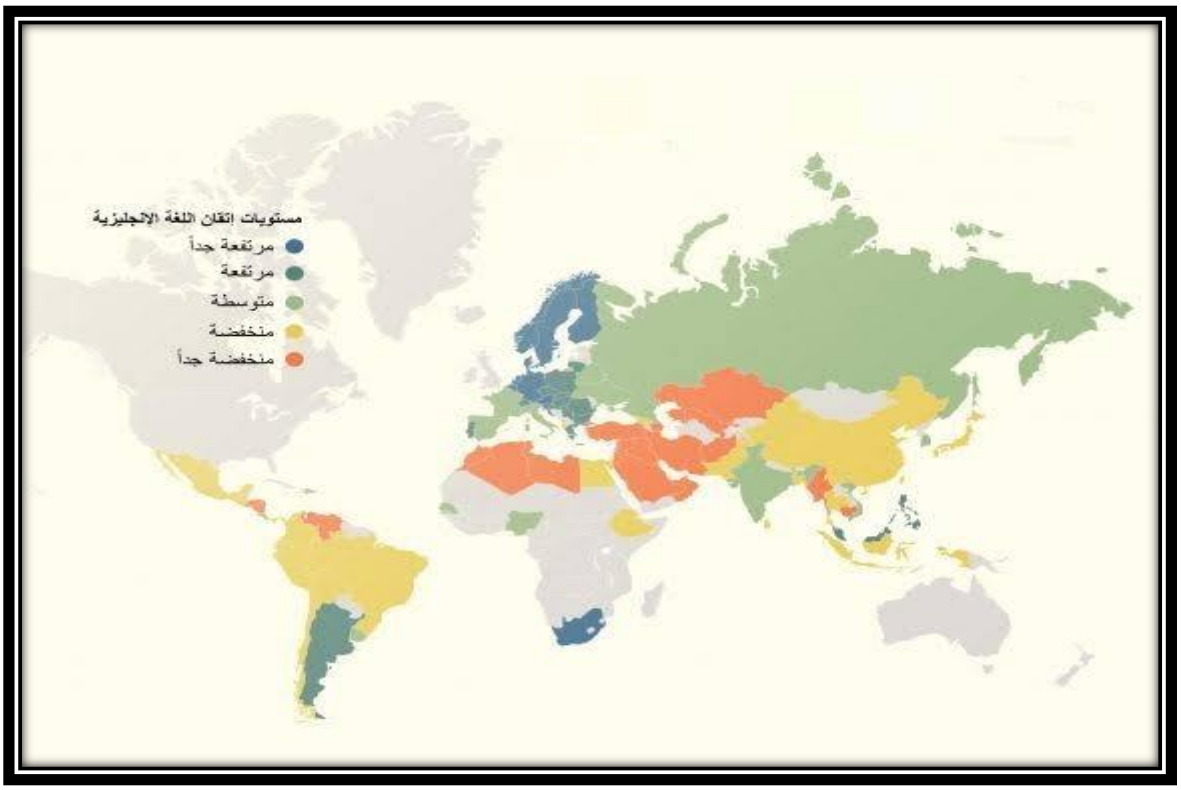

المصدر: https://tinyurl.com/yy4xjqmy

ثانيا: صراع الفرنكوفونية ضد الأنجلوفونية

تتعرض الفرنكوفونية لمنافسة شديدة في المجال الثقافي من الكومنولث* البريطاني الذي يعد المقابل الأنجلوفوني لها[1]، وتقدم الفرنكوفونية نفسها بديلا حضاريا ومشروعا سياسيا ولغويا وثقافيا تسعى فرنسا إلى توظيفه كسلاح في وجه الأنجلوفونية لضمان بقائها في الساحة الدولية، وتفتح من خلاله فضاءات لإنعاش اقتصادها وتعزيز مكانتها في مواجهة النزعة الأنجلوأمريكية، فالعالم بعد الحرب العالمية الثانية أخذ يتجه

*– منظمة الكومنولث: هي منظمة دولية ورابطة تطوعية تضم 53 دولة عضو من مختلف قارات العالم (إفريقيا، آسيا، الأمريكيتين، أوروبا، منطقة المحيط الهادئ)، كما تعتبر موطن لـ: 2.4 مليار شخص، تهدف المنظمة إلى تحقيق التنمية والديمقراطية والسلام وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التجارة...، ويجتمع قادة الدول الأعضاء كل عامين في اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث (مؤتمرات قمة الكومنولث) لمناقشة القضايا ذات الأولوية وتحديد سياسات الكومنولث، للمزيد انظر:
http://thecommonwealth.org/

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.65.

نحو النموذج الأنجلوأمريكي الذي حل محل النموذج الفرنسي في مجال الدبلوماسية والإقتصاد والإعلام والبحث العلمي وغيرها من المجالات[1].

لذلك أخذ الصراع بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية طابع الحدة في كثير من الأحيان وأخذت الإنجليزية مكانة تنافس فيها الفرنسية حتى فوق ترابها، من خلال النشاطات العلمية والتعليم بالإضافة إلى وسائل الإعلام والممارسات التجارية للشركات الفرنسية، مما جعل الإنجليزية تحل محل الفرنسية في قطاعات هامة من النشاط الإقتصادي خاصة في مجال التسويق والإشهار[2]. حيث غالبا ما تلجأ الشركات الإقتصادية الفرنسية إلى اللغة الإنجليزية في ممارساتها التجارية التي منها شركات تابعة للقطاع العام كما أن شركة الطيران الفرنسي أصبحت تستخدم اللغة الإنجليزية في كافة تعاملاتها[3].

أكدت دراسة متعلقة بحماية اللغة الفرنسية من هيمنة الأنجلو–ساكسونية داخل فرنسا تحديدا واعتبرت أن: "مستقبل المجموعة الفرنكوفونية يتعلق إلى حد كبير بقدرة فرنسا على الدفاع على لغتها وثقافتها داخل أراضيها"[4]. إذن عانت فرنسا في داخلها الإجتماعي والثقافي والعلمي من الإكتساح الأنجلوفوني، وعانت أكثر في مناطق نفوذ لسانها الخارجي –أي في الدول الناطقة كليا أو جزئيا باللغة الفرنسية خاصة دول المغرب العربي والبلدان الإفريقية عموما–، وزادت من حدة هذه المعاناة نجاح البعثات الثقافية الأمريكية والبريطانية في التوسع والترسخ، بالإضافة إلى الإقبال المتزايد للموظفين والمدرسين على تعلم اللغة الإنجليزية في الدول الناطقة بالفرنسية، وعليه أصبحت الأنجلوفونية تهدد وتستهدف اللسان الفرنسي في مناطق نفوذه التي تعتبر تقليدية[5].

الفرع الثالث: تحدي العولمة للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية

أولا: تعريف ظاهرة العولمة

برز استخدام مصطلح العولمة–Globalization في العقد الأخير من القرن 20م وتحديدا بعد سقوط الإتحاد السوفيتي، إلا أن الظاهرة التي تشير إليها ليست حديثة بالدرجة التي قد توحي بها حداثة هذا

[1]– وعلي بوجمعة، **مرجع سابق**، ص،ص.184،185.

[2]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.71،72.

[3]- Jean Marie Borzeix, **Les Carnet d'un Francophone**, (Montréal: Edition Boréal, 2006), P.40.

[4]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.66.

[5]– عبد الإله بلقزيز، **مرجع سابق**، ص.37.

المصطلح فالعناصر الأساسية التي تتضمنها فكرة العولمة "زيادة العلاقات بين الأمم بتبادل السلع والخدمات، إنتقال رؤوس الأموال، إنتشار المعلومات والأفكار أو تأثر أمة بعادات وقيم غيرها من الأمم" جلها عناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون وعلى الأخص منذ الكشوفات الجغرافية في القرن 15م التي ساهمت منذ ذلك الحين بزيادة العلاقات الإقتصادية والثقافية بين الدول والأمم بوتيرة هامة[1].

لا يوجد تعريف محدد لظاهرة العولمة ولا يمكن حصرها في تعريف واحد فتعاريفها متعددة بتعدد أبعادها ومستوياتها نظرا لتغيراتها الدائمة بسبب التطورات التي تطال الظاهرة، ومن بين التعاريف نذكر تعريف الباحث جون غراي–John Gray حيث عرفها بأنها: "الإنتشار العالمي للتكنولوجيات الحديثة في الإنتاج الصناعي والإتصالات من كل الأنواع عبر الحدود، في التجارة ورؤوس الأموال والإنتاج والمعلومات"[2].

ويعرف د. "عدنان الشخص" العولمة بأنها: "ظاهرة الإنتماء العالمي بمعناه العام، فهي تشمل الخروج من الأطر المحدودة (الإقليمية، العنصرية، الطائفية وغيرها) إلى الإنتماء العالمي الأعم، ففي جانبها الإقتصادي تشمل الإنفتاح التجاري وإلغاء القيود التجارية، وفي جانبها الثقافي هي الإنفتاح الفكري على الآخر وعدم الإنغلاق على الذات، وفي جانبها السياسي هي تطبيق القانون على الجميع ومراعاة الحقوق الأساسية للإنسان"، كما تعني العولمة الكوكبة أو الكونية أو الأمركة أي سيادة النموذج الرأسمالي وهيمنته على العالم[3].

ومن هنا فالعولمة بمفهوم الطرح الغربي والأمريكي الذي تسعى إلى ترويجه بمختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة هي محاولة فرض نموذج معين للثقافة، ويمكن القول بأن العولمة الثقافية هي نتيجة حتمية للعولمة الإقتصادية، غير أن الثقافة المقصود بها في شعار العولمة هي "الإستهلاكية" الموجهة أساسا لغرض دعم العمل الإقتصادي والتجاري[4].

---

[1]– جلال أمين، **العولمة**، (القاهرة: دار الشروق، ط.4، 2009)، ص.17.

[2]– محمد غربي، "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، ع.6، (السداسي الأول 2009)، ص–ص.20–22.

[3]– سليمان بن صالح الخراشي، **العولمة**، (الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط.1، 1999)، ص–ص.7–10.

[4]– محمد مراد بركات، **ظاهرة العولمة رؤية نقدية**، (قطر: مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2001)، ص.82.

ثانيا: تهديد العولمة الجارفة على السياسة الفرنكوفونية الفرنسية

تعتبر ظاهرة العولمة الجارفة اليوم خطرا كبيرا على الدول من بينها فرنسا –الدولة العضو في المنظمة الفرنكوفونية وذات الثقل الأكبر فيها– الذي بدأ يطالها في عقر دارها، وعليه تشكل العولمة تهديدا على السياسة الفرنكوفونية الفرنسية[1]. باعتبارها ظاهرة عالمية ناتجة عن النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى محو الحدود بين الدول، الثقافات، القيم، اللغات، والحضارات لصالح نموذج لغوي وثقافي واحد هو الإنجليزية كلغة وثقافة عالمية، ولهذا أنتجت نظريات ومقولات عديدة من أبرزها: نهاية التراث، نهاية الجغرافيا، نهاية التاريخ وغيرها[2].

كما جاءت العولمة بقوانين ومؤسسات عالمية أهمها هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية، مجلس الأمن الدولي وغيرها فأمام هذا الوضع أصبحت الفرنكوفونية تتراجع على حساب الهيمنة السريعة والمتواصلة للإنجليزية على كل مناحي الحياة وفي مختلف مناطق العالم[3].

المطلب الثاني: جهود السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في مواجهة التحديات العالمية

رأت فرنسا أن مختلف التحديات العالمية أصبحت تشكل خطرا محدقا عليها لهذا عملت على تكريس جهودها بمختلف الأساليب قصد الحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية، هذه الأخيرة التي تسعى فرنسا إلى جعلها ترقى إلى مستوى العالمية بعد أن أصبحت اللغة الإنجليزية إحدى أبرز التحديات التي تواجهها وتنافسها ثقافيا وعلميا، وأيضا قامت بانتهاج سياسة جديدة في إطار المنظمة الفرنكوفونية لمواجهة تيار العولمة من خلال حماية التنوع اللغوي والثقافي.

[1]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.57.

[2]– وعلي بوجمعة، **مرجع سابق**، ص.189.

[3]– **المرجع نفسه**، ص،ص.189،190.

الفرع الأول: محاولات السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في نشر اللغة الفرنسية عالميا

أولا: تعزيز اللغة الفرنسية في مناطق النفوذ التقليدية

تعتبر المساهمة الفرنسية لإعانة دول المغرب العربي في النهوض بالأعباء التي تتطلبها مرحلة بناء دول جديدة من جهة والإرتباطات الثقافية والإقتصادية بين الجانبين من جهة أخرى، عنصرين أساسيين ومتداخلين ارتكزت عليهما بنية العلاقات بين فرنسا ودول المنطقة وهذا في سعي من فرنسا لتوطيد العلاقات بنشر وترسيخ الثقافة واللغة الفرنسية، قصد الحفاظ على مكانة هذه اللغة وتطلعها لمستوى العالمية[1].

فمن بين أهم أولويات السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المغرب العربي بعث وتعزيز اللغة الفرنسية وهو ما تكرس ضمن المخطط المعلن عليه من طرف وزارة الخارجية الفرنسية والمعروض في مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 2006/02/15م، من طرف السيدة بريجيت غيراردان–Brigitte Girardin، الوزيرة المنتدبة للتعاون والتنمية والفرنكوفونية في ذلك الوقت[2].

كما تعمل فرنسا على ترقية اللغة الفرنسية في إطار المنظمة الفرنكوفونية في دول الساحل الإفريقي وهذا ما تعتبره واجبا تاريخيا تجاه مستعمراتها السابقة، وفي هذا الصدد تحدث دومينيك وولتون–Dominique Wolton في كتابه "غدا الفرنكوفونية–Demain La Francophonie" حيث قال: "لقد بنت فرنسا أقدم سياسة ثقافية خارجية لكن العولمة أضعفتها، لذلك وجب تعزيزها وتوسيعها" لهذا ردت فرنسا عليها ثقافيا بتعزيز اللغة الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي[3].

ثانيا: تعليم اللغة الفرنسية في الدول المتقدمة

تقوم عملية تعزيز قدرات الحضور الفرنسي العالمي على إدراج برنامج الإشعاع الثقافي والعلمي في قسم النشاط الخارجي للدولة، والذي يهدف إلى جعل اللغة والثقافة الفرنسية مرجعا دوليا، وهذا ضمن

---

[1]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.84.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.85.

[3]– سفيان منصوري، **آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016–2017)، ص،ص.189،190.

مخطط بعث اللغة الفرنسية في الدول المتقدمة باعتمادها على شبكة من الروابط منها 65 هيئة مدعمة، إلى جانب 57 مركز ومعهد ثقافي و08 مراكز بحث علمية[1].

وتقوم عملية تفعيل وتنشيط تعليم واستخدام اللغة الفرنسية في الدول المتقدمة خاصة الدول الأوروبية على ما يلي:

– توسيع قاعدة الجمهور المستهدف من خلال التعليم ثنائي اللغة (المدرسي والجامعي)، والتكوين العام والمتخصص بالإضافة إلى تقديم الشهادات وهذا من أجل جذب العامة للغة.

– تطوير الخبرات المتخصصة خلال التكوين المستمر للأساتذة، باستخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال الحديثة للتعليم والتربية.

– متابعة الأهداف المكيفة مع الجمهور الأوروبي المتخصص من موظفين وصحفيين.

– السهر والحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية في الدول الأوروبية، من خلال روابط التكوين التقني خاصة ما تعلق منه بالدول المرشحة للإلتحاق بالإتحاد الأوروبي[2].

من جهة أخرى تم تأسيس هيئة كومبيس الفرنسية–Compus france في 2010/07/27م، والتي تهدف بأن تصبح أداة رئيسية لترقية التبادلات التربوية والعلمية لفرنسا مع مختلف دول العالم، وتعزيز نظام التعليم العالي والتدريب المهني الفرنسي في الخارج من خلال العمل على تسهيل مسيرة الطلبة الراغبين في مواصلة دراستهم بفرنسا، بحيث عرضت على الطلبة الأجانب أحسن ما يوفره التعليم العالي الفرنسي أكاديميا وعلميا في جميع مستويات التعليم العالي (ليسانس–ماستر–دكتوراه) وفي مختلف التخصصات[3].

ثالثا: توظيف اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية

بمناسبة انعقاد القمة 11 للمنظمة الفرنكوفونية في 2006/09/26م في بوخارست (عاصمة رومانيا) تبنت الهيئة الوزارية للمنظمة الفرنكوفونية مخططا يتعلق باستخدام اللغة الفرنسية داخل المنظمات الدولية،

[1]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.129،130.

[2]– **المرجع نفسه**، ص.130.

[3]- Compus France, "Etudier En France", Dans: https://www.campusfrance.org/fr, (22/05/2019).

مع تأكيدها على احترام اللغة الرسمية المتعارف عليها في تنظيم المنظمات الدولية والإقليمية للدول التي ينتمون إليها، لهذا إلتزم الوزراء المشاركون في ملتقى بوخارست بـ:

– التعبير باللغة الفرنسية عندما تكون لغتهم الوحيدة أو الرسمية.

– التعبير بالفرنسية عندما يكون لبلادهم عدة لغات وطنية أو رسمية.

– تفضيل استخدام اللغة الفرنسية في كل الحالات الأخرى إذا كان استخدام لغاتهم الوطنية أو الرسمية غير ممكن[1].

وتم الإتفاق في إطار المنظمة الفرنكوفونية على عدة مبادرات حديثة لتوظيف اللغة الفرنسية في هيئة الأمم المتحدة، والتي صادق فيها مجموعة من السفراء الفرنكوفونيين في 2006/06/20م على اتفاق تضمن عديد الأهداف لترقية اللغة الفرنسية داخل الأمم المتحدة، أما داخل الهيئات الأوروبية فقد تقرر عام 2009م اعتماد محورين أو هدفين الأول تمثل في احترام اللغة الفرنسية من قبل الموظفين الفرنسيين والثاني ضرورة تنظيم تكوين بالفرنسية للموظفين الآخرين، ضمن مخطط متعدد السنوات الفرنسي داخل الإتحاد الأوروبي على اعتبار أن اللغة الفرنسية هي لغة رسمية ولغة عمل في هيئات الإتحاد الأوروبي[2].

ومنه تعمل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية على تجسيد الحضور اللغوي الفرنسي في المؤسسات والمنظمات الدولية، وأيضا دعم هذه اللغة رغم التحديات التي تعرضت لها والتي قلصت نسبيا من نفوذ هذه اللغة داخل المنظمات الدولية، أين أصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الأكثر تضررا مع رجوح الكفة غالبا للغة الإنجليزية.

[1]– رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص،ص.79،80.

[2]– **المرجع نفسه**، ص–ص.80–131.

الفرع الثاني: مساهمة السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في بناء عالم متعدد الأقطاب

أولا: المشروع العولمي الفرنكوفوني

لم تتوانَ فرنسا في اتخاذ مختلف التدابير لمواجهة تحدي العولمة ضمن إطار المنظمة الفرنكوفونية هذا التحدي الذي بدأ يهددها داخليا، فعملت على مواجهة العولمة وفق منظور مختلف شأنها شأن الكثير من الدول الأوروبية الأخرى التي تتصدى لسياسة العولمة القائمة على تحييد وتنميط العالم بأسلوب جديد[1].

اعتمدت فرنسا على وضع مشروع عولمي فرنكوفوني وكانت البداية في النص الرسمي الذي تبناه المجلس الوطني الفرنسي حول موضوع العولمة وأوروبا وفرنسا عام 1997م، حيث يركز هذا المشروع على دمج فرنسا مع أوروبا في مواجهة تحدي العولمة[2].

من جهتها تعمل المنظمة الفرنكوفونية على حشد جهود المنظمات الدولية الأخرى لمواجهة العولمة، أين تحدث "بطرس بطرس غالي" الأمين العام السابق للمنظمة الفرنكوفونية في هذا الصدد قائلا: "خطت الفرنكوفونية عام 1998م أولى خطواتها في الساحة الدولية معلنة هويتها وخصوصيتها ووحدتها في ظل السياق الراهن للعولمة، وقد أصبح في ظل هذا السياق ضرورة وجود نظام إقتصادي وسياسي ولغوي أكثر توازنا"[3].

استمرت المنظمة الفرنكوفونية في مواجهة تحدي العولمة الذي يعتبر أحد أبرز أولوياتها، من خلال عقد مؤتمر باريس في شهر مارس عام 2001م تحت عنوان "دراسة مجالات لغوية في مواجهة تحدي العولمة"، حيث تناول المؤتمر مخاطر الهيمنة الناجمة عن العولمة ومحاولات الفرنكوفونية مواجهتها وذلك بالتنسيق مع الأطراف الآخرين قصد جعل العالم متعدد الأقطاب تدار فيه العلاقات الدولية ديمقراطيا[4].

وكان الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" –أثناء انعقاد مؤتمر منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة أواخر عام 2001م في نيجيريا– قد تحدث في كلمة ألقاها عن سياسة

---

[1]– الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص–ص.160–162.

[2]– محمد محمد الحناش، "العولمة الفرنكوفونية قراءة في الفعل ورد الفعل" في:

https://tinyurl.com/y5zz9ohe, (24/05/2019).

[3]– الزيدي، (الفرانكوفونية...)، **مرجع سابق**، ص.57.

[4]– **المرجع نفسه**، ص.58.

العولمة منتقدا إياها؛ حيث يرى أنها تعرض ثقافة مادية يشعر بها الآخرون بأنها ثقافة عدوانية ساحقة للثقافات الأخرى من خلال مفاهيمها وتطبيقاتها المادية، وأنه يجب أن يكون الرد عليها بالتعددية الثقافية، فالحل المطلوب حسبه يتمثل في الوقوف أمام طغيانها بصورتها المادية والعدوانية ومساعدة من يرغب في الحفاظ على هويته وتعدديته الثقافية والدينية[1].

وعليه نخلص من خلال هذا أن السياسة الفرنكوفونية الفرنسية لم تتمكن لحد الآن من وضع صيغة نهائية لمشروعها العولمي الذي تريد أن تنافس به العولمة الليبرالية "الأمريكية"، وهذا ما ينعكس سلبا على انتشارها في مستعمراتها السابقة ودول العالم الثالث عموما، سواء باعتبارها كآيديولوجية مؤثرة أو كمنظومة سياسية على المستوى الإقليمي والدولي[2].

ثانيا: سياسة التعدد اللغوي والثقافي

تعتمد فرنسا في إطار المنظمة الفرنكوفونية على سياسة التنوع اللغوي والثقافي في العالم وهذا على مستويين هما:

1- دوليا:

يعد تسارع وتيرة العولمة من أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالسياسة الفرنكوفونية الفرنسية إلى العمل وبشكل مكثف لحماية التنوع اللغوي والثقافي وهذا بغية تجنب هيمنة الثقافة الأنجلوسكسونية، هذا التنوع الذي يعتبر شرطا في إثراء حوار الثقافات والتفاهم المتبادل بحيث تتمكن الشعوب من تحقيق التنمية الثقافية بالإضافة إلى التنمية الإقتصادية والإجتماعية وأن كل استقلال سياسي يجب أن يكون ثقافيا أيضا[3].

وضمن نفس السياسة صادق المؤتمر 33 لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) في 2005/10/20، على وثيقة لحماية وترقية تنوع أشكال التعبير الثقافي، وعملت كل من المنظمة الدولية للفرنكوفونية والإتحاد الأوروبي على إنجاح هذه المفاوضات وهو ما تكرس بدخول الإتفاقية حيز التنفيذ في 2007/03/18م[4].

---

[1]- الزيدي، (السياسة...)، **مرجع سابق**، ص.162.

[2]- محمد محمد الحناش، **موقع سابق**.

[3]- رقية بوقراص، **مرجع سابق**، ص.98.

[4]- **المكان نفسه**.

2- أوروبيا:

ضمن إطار مشروع أوروبي يهدف إلى حماية التعدد اللغوي والثقافي مثل التعاون الفرنكو-ألماني من خلال المكتب الفرنكو-ألماني للشباب، أين تم إنشاء فريق عمل مشترك مشكل من 14 عضو بالتساوي فرنسيين وألمان، مهمتهم دراسة التنوع الثقافي في أوروبا حيث قام الفريق بنشر عدة تقارير تعلقت بعضها بترقية التنوع اللغوي في الأنظمة التربوية وداخل المؤسسات الأوروبية والدولية وتجدر الإشارة على أنه داخل الإتحاد الأوروبي التنوع اللغوي محمي قانونيا بواسطة المادة 22 من ميثاق الحقوق الأساسية للإتحاد الأوروبي[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص.100.

بعد التطرق في الدراسة إلى المنظمة الفرنكوفونية؛ تلك المنظمة الدولية التي لديها أجهزة رئيسية وهيئات تمثل الهيكل التنظيمي للمنظمة والذي يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالح جميع الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة منذ تأسيسها في سبعينات القرن الماضي، ومرورها بعدة مراحل في نشأتها وتطورها مرتبط بشكل كبير بتطور السياسة الخارجية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية ورغبة فرنسا بالحفاظ على التبعية الثقافية للدول الناطقة بلغتها، معتمدة في ذلك على اللغة والثقافة الفرنسيتين التي توظفهما عبر مختلف وسائل الإعلام والإتصال والمؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية التابعة للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية.

ومنه يتضح بأن تسيير شؤون الفرنكوفونية تديره بشكل مباشر ومتخصص فرنسا من قبل مختلف فواعل سلطتها التنفيذية المعنية باتخاذ القرار السياسي الفرنكوفوني، وهو ما يؤكد انفراد فرنسا في إدارة وتوجيه ورسم السياسة الفرنكوفونية على اعتبار أنها تقف في مقدمة الدول التي أطلقت الفرنكوفونية وهي ذات الثقل والوزن الدبلوماسي الأكبر فيها، ولعل تحويل إدارة السياسة الفرنكوفونية من وزارة الثقافة الفرنسية إلى وزارة الخارجية الفرنسية يعطي إشارة واضحة على أهمية الفرنكوفونية في أجندة السياسة الفرنسية ومدى الطموح الفرنسي الذي تضعه عليها حاضرا ومستقبلا، هذه المنظمة التي تعتمد عليها فرنسا كأداة حديثة لسياستها الخارجية لضمان استمرارية إمبرياليتها تجاه مستعمراتها السابقة وحماية مصالحها في مناطق نفوذها في إطار المنافسة الدولية والتحديات التي تتعرض لها.

هذه التحديات التي شددت الحصار على الفرنكوفونية كحركة فكرية وعلى الفرنسية كلغة في ظل المد الهائل لظاهرة العولمة الجارفة، ونموذجها الثقافي واللغوي المتمثل في اللغة الإنجليزية بقيادة القطب الوحيد المهيمن بعد الحرب الباردة الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، مما فرض على السياسة الفرنكوفونية الفرنسية التصدي لهذه التهديدات والتحديات التي تواجهها بترقية اللغة الفرنسية في العالم، ومحاولة بناء عالم متعدد الأقطاب تنادي فيه بالتعدد اللغوي والثقافي معتمدة في ذلك على المشروع العولمي الفرنكوفوني.

الخاتمة

يجد البعد الثقافي اهتماما واسعا في دراسات العلاقات الدولية منذ القدم؛ وتعود بدايات الإهتمام بكل ما هو ثقافي في العلاقات الدولية إلى دراسات الطابع الوطني في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، والتي اختصت في معرفة مرتكزات الهوية الثقافية للدولة إلا أن تأثير البعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية اختفى خلال فترة الحرب الباردة نظرا للصراع الإيديولوجي الذي كان قائما آنذاك بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي.

غير أن الإهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية عاد ليبرز من جديد مع الإنهيار المفاجئ للإتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات من القرن الماضي ونهاية الحرب الباردة، كما ساعدت بعض العوامل الأخرى في الإهتمام بهذا البعد ولعل من أبرزها أطروحة صدام الحضارات لـ: "صامويل هنتنجتون"، إلى جانب الصراع الثقافي والحضاري بين مختلف الدول بالإضافة إلى صعود النهج البنائي في التفسير لظواهر العلاقات الدولية والذي أولى الإهتمام الأكبر لأدوار وتأثيرات الأبعاد الثقافية في العلاقات الدولية مقارنة ببقية المنظورات في العلاقات الدولية، حيث ركز المدخل البنائي في العلاقات الدولية على أهمية الأفكار والقيم والهويات في تفسير السلوك الخارجي للدول فالثقافة هي التي تحدد هوية الفرد والمجتمع (البنى الإجتماعية المختلفة) ومنه الدولة.

كما يعتبر موضوع السياسة الخارجية من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا من طرف مفكري ومنظري العلاقات الدولية وهو ما انعكس على تفسير وتحليل نظريات العلاقات الدولية لموضوع السياسة الخارجية، إذ تنقسم المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية إلى مقاربات عامة وأخرى جزئية؛ تتمثل المقاربات النظرية العامة في كل من المقاربة الواقعية التي ركزت في تفسيرها للسياسة الخارجية على جملة من المتغيرات منها علاقة النظام الدولي بالسلوك الخارجي للدولة، فبنية النظام الدولي هي التي تؤثر في السياسات الخارجية للدول كما أن معطى القوة يحدد السلوك الخارجي للدولة فهي تبحث عن تحقيق أمنها وبقائها عن طريق اكتساب القوة والحفاظ عليها والتباهي بها.

إلى جانب المقاربة الليبرالية التي فسرت السياسة الخارجية انطلاقا من القيم الأخلاقية والمعايير القانونية مع تركيزها على جملة من المتغيرات من بينها الفواعل المجتمعية التي لديها تأثيرات على السلوك الخارجي للدول، بالإضافة إلى متغير المنفعة الذي يعتبر حافزا لهته الفواعل المجتمعية لتحقيق مكاسبها سواء كانت معنوية أو مادية فالدولة غالبا ما تبحث عن تحقيق المكاسب بإتباعها سياسة تعظيم المنفعة.

بينما فسرت المقاربة البنائية السياسة الخارجية انطلاقا من متغيرات جديدة في التحليل وكان متغير الهوية أحد أهم منطلقاتها في التحليل إذ لها دور كبير في تحديد المصلحة الخارجية للدولة التي تساهم بدورها في فهم التوجهات الخارجية للدولة.

في حين تشتمل المقاربات النظرية الجزئية المفسرة للسياسة الخارجية على: المقاربة البيروقراطية التي تؤكد على أهمية الجهاز البيروقراطي في عملية تنفيذ السياسة الخارجية؛ وهذا راجع للحجم الهائل من المعلومات التي يتوفر عليها بالإضافة إلى الخبرة والتجربة كل هذا يساعد الجهاز البيروقراطي في توجيه السلوك الخارجي للدولة، إلى جانب مقاربة صنع القرار التي انطلقت في تفسيرها للسلوك الخارجي لأي دولة من مسار عملية اتخاذ القرار، كما تلعب شخصية صانع القرار دورا مهما في هذه العملية، هذا وقد فسرت مقاربة الإختيار العقلاني أو الرشيد السياسة الخارجية من خلال فرضية الفعل ورد الفعل؛ فالدولة لا تقوم بأي فعل إلا إذا كان يخدم مصالحها ويحقق أهدافها في إطار السلوك العقلاني للسياسة الخارجية، في حين تفسر المقاربة المقارنة السياسة الخارجية اعتبارا من أن سلوك الدولة الخارجي متغير غير ثابت؛ كما أن السلوك الخارجي يختلف من دولة إلى أخرى وهذا راجع إلى تغيرات وتطورات البيئة الخارجية.

من جهة أخرى يعتبر البعد الثقافي من أبرز المحددات والعوامل المؤثرة في توجيه السلوك الخارجي للدول وفرنسا من بين هته الدول التي يلعب البعد الثقافي دورا في توجيه سياستها الخارجية نظرا لإدراكها لأهمية البعد الثقافي في الحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها في مناطق نفوذها التقليدية، أين تعتمد فرنسا بشكل كبير على اللغة والثقافة الفرنسيتين في تحديد توجهاتها الخارجية تجاه منطقتي جنوب المتوسط (المغرب العربي والمشرق العربي) والساحل الإفريقي؛ حيث تركز في توجهاتها الثقافية تجاه منطقة المغرب العربي على مجموعة من المعاهدات والإتفاقيات الثقافية الفرنسية المغاربية التي تكرس حضورها اللغوي والثقافي في المنطقة على اعتبار أن دول هذه المنطقة كانت خاضعة للإستعمار الفرنسي الذي طبق سياسة الفرنَسة اللغوية سابقا في هته الدول.

أما عن تأثير البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المشرق العربي فهو أقل تأثيرا مقارنة بمنطقة المغرب العربي، على اعتبار منطقة المشرق العربي لم تكن خاضعة للإستعمار الفرنسي المباشر بالإضافة إلى الوجود الثقافي للحضارات الأخرى والتنافس الدولي الذي تشهده المنطقة؛ غير أن هذا لم يمنع فرنسا من محاولتها نشر لغتها وتطوير العلاقات الثقافية مع دول المشرق العربي وهذا باستنادها على مجموعة من المؤسسات الثقافية الفرنسية المتواجدة في المنطقة والتي تعمل على نشر

وتعليم اللغة الفرنسية من خلال توسيع نطاق تعليمها عبر المدارس الفرنسية والمؤسسات الدينية المتمركزة في المنطقة.

كما تركز فرنسا توجهاتها الثقافية تجاه منطقة الساحل الإفريقي هته الأخيرة التي تعتبر منطقة نفوذ تقليدية بالنسبة لفرنسا وهذا نظرا للأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة، كما تُعتبر جل دول المنطقة مستعمرات فرنسية سابقة وهو ما يساعدها بشكل كبير على غرس قيمها الثقافية والحضارية في المنطقة، وذلك عبر مجموعة من الآليات الثقافية التي تعتمدها السياسة الخارجية الفرنسية والمتمثلة في المؤسسات التعليمية الفرنسية المتواجدة في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى العدد الكبير للمراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في المنطقة، أين تعمل هذه المؤسسات والمراكز الثقافية على تكريس تأثير البعد الثقافي في السلوك الخارجي لفرنسا وذلك بتركيزها على عاملي اللغة والثقافة، وبهذا يصبح البعد لثقافي محددا رئيسيا في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية ومعززا للحضور الثقافي الفرنسي في العالم، خاصة بعد تدعيم تأثير البعد الثقافي في التوجهات الخارجية للسياسة الفرنسية من خلال المنظمة الفرنكوفونية.

قامت فرنسا بإطلاق المنظمة الفرنكوفونية في سبعينيات القرن الماضي التي عرفت آنذاك بوكالة التعاون الثقافي والتقني، ثم استمر تطورها لتصبح تُعرف بالمنظمة الدولية للفرنكوفونية حيث تضم حاليا 61 عضو من دول وحكومات، وتعتمد فرنسا على هته المنظمة كأداة حديثة في سياستها الخارجية لتحقيق الإستمرارية الإمبريالية الفرنسية تجاه الشعوب الناطقة كليا أو جزئيا بلغتها (المستعمرات السابقة)، وكذا لحماية المصالح الفرنسية في مناطق نفوذها التقليدية.

حيث ترتكز السياسة الخارجية الفرنسية في إدارة المشروع الفرنكوفوني على مختلف فواعل جهازها التنفيذي "السلطة التنفيذية" بقيادة رئيس الجمهورية والوزير الأول ووزارة الشؤون الخارجية ومختلف الوزارات الأخرى، هذا ما يؤكد بأن فرنسا تنفرد بتوجيه ورسم السياسة الفرنكوفونية دون غيرها من أعضاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية، خاصة بعد تولي وزارة الخارجية الفرنسية هذه المهام وهو ما يؤكد القيمة والأهمية الكبيرة التي تعطيها فرنسا للمنظمة الفرنكوفونية في الحفاظ على مصالحها وتحقيق أهدافها.

وتقوم السياسة الفرنكوفونية بتجسيد تأثير البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية باعتمادها على الأدوات الثقافية (اللغة والثقافة الفرنسيتين) التي تستعملها لخدمة وتحقيق أهدافها في المجال الثقافي والمتمثلة في ترقية اللغة الفرنسية وتعميم التعليم الفرنسي في مناطق نفوذها التقليدية، ويكون ذلك عن طريق مجموعة الوسائل التي تعتمد عليها السياسة الفرنكوفونية الفرنسية منها وسائل

الإعلام والإتصال إلى جانب المؤسسات والمراكز الثقافية التي تعمل على إيصال الصوت الفرنكوفوني الفرنسي للعالم الخارجي.

هذا وتقف اليوم كل من المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية أمام جملة من التحديات العالمية التي تواجههما وتنافسهما داخليا وخارجيا خاصة التحدي الأنجلوفوني (اللغة الإنجليزية) والتحدي العولمي، مما يدفع بالسياسة الفرنكوفونية الفرنسية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في جهودها المبذولة للوقوف في وجه هذه التحديات التي أصبحت تشكل خطرا على اللغة الفرنسية، ولعل أبرزها محاولتها نشر اللغة الفرنسية عالميا خاصة في الدول المتقدمة والمنظمات الدولية بالإضافة إلى انتهاجها لسياسة التعدد اللغوي والثقافي أوروبيا ودوليا، إلى جانب تركيزها على المشروع العولمي الفرنكوفوني الذي عملت من خلاله على التقليص من خطر العولمة الجارفة.

غير أن التحديات العالمية التي تواجهها السياسة الفرنكوفونية الفرنسية أصبحت تشكل خطرا على مستقبلها، هذا لأن هذه التحديات منحت الأمل للدول الإفريقية والعربية واعتبرت فرصة للتخلص من الهيمنة الثقافية الفرنسية ومن نموذجها اللغوي المتمثل في اللغة الفرنسية، وكانت البداية بظهور الحركات الإسلامية وانتشار الوعي الديني منذ العقد الأخير للقرن 20م في دول المغرب العربي الذي مهد لشعوب المنطقة الإنفتاح على الثقافات الأخرى وتنويع دولها لعلاقاتها الخارجية مع مختلف دول العالم، كما أصبحت هته الدول لا تعتمد بشكل أساسي على اللغة الفرنسية في القطاعات الرئيسية خاصة القطاعات الإدارية والتعليمية والثقافية، كل هذا يؤكد على تراجع تأثير البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية على الرغم من اعتمادها على المنظمة الفرنكوفونية هذه الأخيرة التي تراجع أيضا دورها في ظل تحديات عالمية باتت حتمية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- آدامز، سايمون. الحرب العالمية الأولى، ترجمة: النقراشي، محمد علي. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة وللنشر والتوزيع، ط.1، 2007.

2- آدامز، سايمون. الحرب العالمية الثانية، ترجمة: رشاد عبد الستار، مروة. القاهرة: دار نهضة مصر للطبعة والنشر والتوزيع، ط.1، 2008.

3- الحاج، علي. سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2005.

4- الزيدي، وليد كاصد. الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع والآفاق المستقبلية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 2006.

5- الزيدي، وليد. السياسة الفرانكوفونية والوطن العربي. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ط.1، 2010.

6- السيد سليم، محمد. تحليل السياسة الخارجية. مصر: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998.

7- السيد سليم، محمد. تطور السياسة الدولية. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط.1، 2002.

8- الشامي، علي حسين. الدبلوماسية نشأتها وتطورها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط.3، 2007.

9- الطعان، عبد الرضى حسين. تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا. بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط.1، 2001.

10- العلالي، الصادق. العلاقات الثقافية الدولية (دراسة سياسية-قانونية). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.1، 2006.

11- القصبي، عبد الغفار رشاد. مناهج البحث في علم السياسة. القاهرة: مكتبة الآداب، ط.1، 2004.

12- النعيمي، أحمد نوري. السياسة الخارجية. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2011.

13- أمين، جلال. العولمة. القاهرة: دار الشروق، ط.4، 2009.

14- بركات، محمد مراد. ظاهرة العولمة رؤية نقدية. قطر: مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2001.

15- بروتشيل، سكوت وآخرون. نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: صفار، محمد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2014.

16- بلقزيز، عبد الإله. الفرنكوفونية أيديولوجيا. سياسات. تحدّ ثقافي-لغوي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2011.

17- بن صالح الخراشي، سليمان. العولمة. الرياض: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط.1، 1999.

18- بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

19- بن نبي، مالك. مشكلة الثقافة، ترجمة: شاهين، عبد الصبور. دمشق: دار الفكر، ط.4، 2000.

20- بوقارة، حسين. السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والإتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر: دار هومة، 2012.

21- بوقنطار، حسان. السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

22- بيندر، جون وأشروود، سايمون. الإتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: غريب علي، خالد. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2015.

23- جندلي، عبد الناصر. التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ط.1، 2007.

24- جنسن، لويد. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: مفتي، محمد بن أحمد والسيد سليم محمد. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989.

25- حتى، ناصيف يوسف. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، ط.1، 1985.

26- حقي توفيق، سعد. مبادئ العلاقات الدولية. بغداد: المكتبة القانونية، ط.5، 2010.

27- دورتي، جيمس وبالستغراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحي، وليد. الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط.1، 1985.

28- ركيبي، عبد الله. الفرنكفونية مشرقا ومغربا. الجزائر: دار الكتاب العربي للطباعة النشر التوزيع والترجمة، 2009.

29- زكرياء، فريد. من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: خليفة، رضا. القاهرة شركة الأهرام للترجمة والنشر، 1990.

30- عبد الحي، عبد الصبور. القوة الذكية في السياسة الخارجية. مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ط.1، 2014.

31- عودة، جهاد. النظام الدولي نظريات وإشكاليات. القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، ط.1، 2005.

32- غانم، أماني محمود. البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة، 2007.

33- فاضل زكي، محمد. السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية. بغداد: مطبعة شفيق، 1975.

34- فرج، أنور محمد. نظرية الواقعية في العلاقات الدولية. كردستان: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

35- مانع، جمال عبد الناصر. التنظيم الدولي: النظرية العامة والمنظمات العالمية والإقليمية المتخصصة. الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.

36- محمد داود، محمد. اللغة والسياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2003.

37- محمود مصطفى، نادية. العلاقات الدولية في عالم متغير منظورات ومداخل مقارنة. القاهرة: مركز الحضارات للدراسات السياسية، ط.3، 2016.

38- مخلد المبيضين، عبيد. الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة. عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2012.

39- مصباح، عامر. تحليل السياسة الخارجية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

40- معوض أحمد، نازلي. التعريب والقومية العربية في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1986.

41- مقلد، إسماعيل صبري. العلاقات السياسية الدولية. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، 1979.

42- مكريدس، روي. مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة: صعب، حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، ط.2، 1966.

43- نوار، عبد العزيز سليمان. التاريخ الحديث أوروبا "منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789-1871". القاهرة: دار الفكر العربي، ط.1، 2002.

44- هنتنجتون، صامويل. صدام الحضارات إعادة صنع النظام الدولي، ترجمة: الشايب، طلعت. بغداد: سطور للنشر والتوزيع، ط.2، 1999.

ب- المجلات والدوريات:

45- الجباري، ستار جبار. "موقف فرنسا من القضية الفلسطينية 1958-1981"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع.9. سبتمبر 2012.

46- العزي، غسان. "11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية محتملة"، مجلة شؤون الأوسط، ع.105. شتاء 2002.

47- المصري، خالد موسى. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م.30، ع.2. 2014.

48- المصري، خالد موسى. "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م.30، ع.1. 2014.

49- النعيمي، أحمد نوري. "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، ع.46. 2013.

50- بخوش، مصطفى. "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، ع.3. أكتوبر 2002.

51- بوجمعة، وعلي. "الفرنكوفونية: انفتاح لغوي أم استعمار ثقافي بأبعاد سياسية واقتصادية؟"، مجلة الإشعاع، ع.9. ديسمبر 2017.

52- حميش، بنسالم. "الفرنكوفونية والفرنسية"، مجلة المستقبل العربي، ع.255. ماي 2000.

53- حور، عبد العالي. "التحديات الجيوسياسية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، ع.167. خريف 2016.

54- حويلي، نبيل. "الرواية الفرانكفونية وسؤال العلاقة مع الآخر"، مجلة رؤى فكرية، ع.7. فيفري 2018.

55- دهقاني، أيوب. "السياسة الفرانكوفونية للاحتلال الفرنسي في الجزائر وتأثيرها على اللغة والهوية الوطنية: دراسة سوسيو-تاريخية"، مجلة المعيار، م.9، ع.4. ديسمبر 2018.

56- دي مانيال، يوناس بول. "الدور الفرنسي في إفريقيا تاريخه وحاضره ومستقبله"، مجلة قراءات افريقية، ع.11. جانفي-مارس 2012.

57- رأفت، إجلال. "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، ع.145. جويلية 2001.

58- سالم، أحمد علي. "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.20. خريف 2008.

59- سهر محمد، عبد الله يوسف. "الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، ع.160. أفريل2005.

60- غربي، محمد. "تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع.6. السداسي الأول 2009.

61- كامل أحمد، عامر. "أثر العقيدة الفكرية على صنع السياسة الخارجية الفرنسية اشتراكية ميتران وهولاند نموذجا"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم السياسية والقانونية، م.1، ع.11. 2016.

62- يعقوب، علي. "الفرنكفونية وتحدياتها للغة العربية في بلاد غرب إفريقيا"، مجلة قراءات إفريقية، ع.18. أكتوبر-ديسمبر 2013.

ت- مذكرات وأطروحات التخرج:

63- أبو مور، إنعام عبد الكريم. مفهوم الأمن الإنساني في حقل نظريات العلاقات الدولية، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. غزة: جامعة الأزهر، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2013.

64- العطري، ميلود. السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.

65- باهي، سمير. تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للدول المغاربية: دراسة للنموذج الليبي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010-2011.

66- بركان، إكرام. تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

67- بلعيد، منيرة. السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر **1992-2002**، مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير. قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2005.

68- بن دايخة، إبراهيم. أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية والدراسات

الإستراتيجية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009.

69- بوبصلة، أمينة. التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية. الجزائر: جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012.

70- بوقراص، رقية. الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الدبلوماسية والتعاون الدولي. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008-2009.

71- بيرم، فاطمة. أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

72- حمدوش، رياض. تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي، بعد أحداث **11** سبتمبر **2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية. قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012.

73- شحادة، مها سليمان محمد. السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدولي البعد الثقافي نموذجا، رسالة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية العلاقات الدولية. غزة: جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017.

74- شلبي، محمد. السياسة الخارجية للدول الصغرى، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006.

75- ظريف، شاكر. البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة العلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

76- عديلة، محمد الطاهر. تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

77- علالي، حكيمة. البعد الأمني في السياسة الخارجية -نموذج الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد. قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011.

78- غجاتي، عمار. السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة من مقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسة دولية. سطيف: جامعة محمد لمين دباغين، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2017-2018.

79- فلاح، خديجة. السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

80- لبدي، حنان. التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، نخصص علاقات دولية وإستراتيجية. بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

81- مكين، بشير الشريف أحمد. البعد الديني في العلاقات الدولية دراسة في أحداث الحادي عشر من سبتمبر **2001**، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية. السودان: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الإقتصادية والإجتماعية، قسم العلوم السياسية، 2010.

82- منصوري، سفيان. آفاق إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات

دولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

83- مولاهم، مريم. السياسة المتوسطية الفرنسية "التطور-الأبعاد-الإستراتيجيات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع دبلوماسية وعلاقات دولية. باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2009-2010.

ث- المواقع الإلكترونية:

84- الدبلوماسية الفرنسية. "تعلم اللغة الفرنسية في الخارج"، في:

https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/la-francophonie/apprendre-et-enseigner-le-francais/article/apprendre-le-francais-a-l-etranger.

85- الزيدي، مفيد. "السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي: المملكة العربية السعودية (دراسة حالة)، في:

https://middle-east-online.com/العربية-المملكة-العربي-الخليج-تجاه-الفرنسية-السياسة-حالة-دراسة-السعودية.

86- العاني، فكرت نامق. "السياسة الخارجية الفرنسية حيال المشرق العربي (حقبة ما بعد الحرب الباردة)"، في:

http://nahrainuniv.edu.iq/en/node/2989.

87- دستور فرنسا. "دستور فرنسا الصادر عام 1985 شاملا تعديلاته لغاية عام 2008"، في:

https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008?lang=ar#s9.

88- فهمى الأكشر، إسراء محمد فوزي. "السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية في إفريقيا"، في:

https://democraticac.de/?p=34092.

89- محمد الحناش، محمد. "العولمة الفرنكوفونية قراءة في الفعل ورد الفعل"في:

https://tinyurl.com/y5zz9ohe.

90- محمود مصطفى، نادية. "جدالات صراع-حوار الحضارات: إشكالية العلاقة بين السياسي-الثقافي في خطابات إسلامية عربية"، في:

https://tinyurl.com/yxatbx9m.

91- مقال بدون كاتب. "السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، في:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/السياسة-الفرنسية-في-أفريقيا-جنوب-الصحراء#sthash.PeCAEPkx.dpbs.

92- مقال بدون كاتب. "السياسة الفرنسية في إفريقيا"، في:
https://www.politics-dz.com/community/threads/alsias-alfrnsi-fi-afriqia.3107/.

93- نعمة، محمد فاضل. "الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز قرار السياسة الخارجية"، في:
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/043.html.

94- وولت، ستيفن. "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، ترجمة: زقاغ، عادل وزيدان زياني. في:
http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية:

A- Les Dictionnaires:

95- Les Dictionnaires Le Robert. **Le Petit Robert 2 Dictionnaire De Culture Générale**. Paris: Édition Les Dictionnaires Le Robert, 1993.

B- Les Livres:

96- Allières, Jacques. **la Formation de la Langue Française**. Paris: Presses Universitaires de France, 1982.

97- Battistella, Dario. **Théories des Relations Internationales**. Paris: Presses de Sciences Po, 2003.

98- Baylis**,** John and Smith**,** Steve. **Neo-Realism and Neo Libiralism.** Oxford: Oxford University Press, 2003.

99- Berber, James and Michael, Smith. **The Nature of Foreign Policy**. Great Brètain: Etablishing The Boundaries, 1974.

100- Borzeix, Jean Marie. **Les Carnet d'un Francophone**. Montréal: Edition Boréal, 2006.

101- Braun, Bernard et Collignon, Francis. **La France en Fiches**. Paris: Éditions Bréal, E.6, 2008.

102- Brown**,** Chris. **Understaning International Relation.** New York: Palgrave Edition, 2001.

103- Charillon, Frédéric. **Politique Etrangère Nouveau Regards**. Paris: Presses de Sciences Po, 2002.

104- Girling , Jhon. **France Political and Social Change**. London: Routledge, 1998.
105- Gordon, Philip and Meunier, Sophie. **The French Challenge: Adapting to Globalization**. Washington: Brookings Institution Press, 2001.

106- Jack, Belinda. **Francophones Littérature: An Introductory Survey**. Oxford: Oxford University Press, E.1, 1996.
107- Jakko, Holsti Kalevi. **International Politics: a Framework For Analysis Princeton**. New Jersey: Englewood Cliffs, 1967.

108- Juppé, D'Alain. et Schweitzer, Louis. **La France et l'Europe dans le Monde**. France: La Documentation Française, 2008.
109- Le Quintrec, Guillaume. **La France Dans Le Monde Depuis 1945**. Paris: Le Seuil, 1998.

110- Lebovics, Herman. **Mona Lisa's Escort André Malraux and The Reinvention of French Culture**. Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1999.
111- Lenczowski, Jhon.**Full Spectrum Diplomacy and Grand Strategy Reforming The Structure and Culture of U.S Foreign Policy**. Lanham: Rowman and Littlefield Publishers, INC ,2011.
112- Levaux, Marie Béatrice. **Le Rôle De La France Dans Une Francophonie Dynamique**. France: Avis Du Conseil Économique, Social et Environnemental, 2018.
113- Macleod, Alex and O'meara, Dan. **Theories des Relations Internationales Contestation et Résistances**. Québec: Athéna Edition, 2007.

114- Moravcsik, Andrew. **Libiral International Relation Theory: A Scientific Assessment**. Cambridge: MIT Press, 2003.

115- Morgenthau, Hans. **Politics Among Nations The Struggle For Power and Peace**. New York : Alferd Knopf, E.5, 2004.

116- Rosenau, James. **Comparing Foreign Policies: Theories Findings and Mithods**. New York: Sage Publication, 1974.

117- Rosenau, James. **The Scientific Study of Foreign Policy**. London : Frances Pinter Publishers, 1979.

118- Tylor, Edward. **Primitive Culture: Researches Into The Development of Mythology, Philosophy, Religion, Language, Art and Custom**. London: J. Murray, Albemarle Street, V.1, 1873.

119- Viotti, Paul and Kauppi, Mark. **International Relation Theory**. New York: Pearson, 5.E, 2010.

120- Xintian, Yu. **Cultural Impact On International Relations**. Washington: The Council for Research in Values and Philisophy, 2002.

C- Les Périodiques :

121- Bienen, Derk and Others. "Societal Interests Policy Networks and Foreign Policy: an Outline of Utilitarian-Liberal Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeists Papierezur International Politik und Friedensforschung, N.33. 1999.

122- Boekle, Henning and Others. "Normes and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory", Tubinger Arbeits Papierezur Internationalen Politik und Freidens Forshung, N.34. 2000.

123- Bourgeot, André. "Sahara: Espace Géostratégique et Enjeux Politiques (Nijer)", Autrepart (La Tour D'aigues), N.16. 2000.

124- Chris Pearson, Bruno Poncharal, "La politique Environnementale de Vichy", Vingtième Siècle Revue d'Histoire, N.113. 2012.

125- Jackson, Peter. "Post-War Politics and The Historiography of French Strategy and Diplomacy Before The Second World War", History Compass, V.4, N.5. 2006.

126- Jean, Michaelle. "La Francophonie au Coeur de Toutes les Urgences du Monde", Géoéconomie, N.80. Mars 2016.

127- Lantis, Jeffrey. " Strategic Culture: From Clausewitz to Constructivism " Center for Contemporary Conflict Strategic Insights, V.4, I.10. October 2005.

128- Lobet, Eve Marie. "La Réforme Du Pole Audiovisuel Extérieur", Label France, N.33. Septembre 1998.

129- Macleod, Alex. et Catherine, Voger-Leger**.** "La France D'une Puissance Moyenne à L'autre", Etudes Internationales, V.35, N.1. Mars 2004.

130- Maurer, Bruno. "La Francophonie: Survivante Du Passé, Outil Diplomatique D'avenir", Questions Internationales, N.61-62. Mai-Août 2013.

131- Moatassime, Ahmed. " Islam, Arabisation et Francophonie Une Interface Possible à l'interrogation « Algérie-France-Islam » ?", Confluences Méditerranée, N.19. Automne 1996.

132- Phan, Trang. "Les Défis De La Diversité Culturelle et Linguistique en Francophonie", Géoéconomie, N.55. Automne 2010.

D- Les Sites D'internet :

133- Bourges, Hervé. "Pour Une Renaissance De La Francophonie", Dans: https://tinyurl.com/y38gbkrk.
134- Compus France. "Etudier En France", Dans: https://www.campusfrance.org/fr.
135- France Diplomatie. Dans: https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/ministere_817/ministre-les-secretaires-etat_818/ministre-les-secretaires-etat_49783.html.
136- Global Firepower. "France Military Strength", In:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=france.

137- La Documentation Française. "L'Organisation International De La Francophonie", Dans: https://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000124-la-francophonie/l-organisation-internationale-de-la-francophonie.
138- Le Planificateur Acontresens. "Classment des Pays par Produit Intérieur Brut (PIB) Dans le Monde", Dans:

https://planificateur.a-contresens.net/classement_par_pays/PIB.html.

139- Organisation International De La Francophonie. " Frise Historique Intercative", Dans: https://www.francophonie.org/L-ACCT.html.
140- Organisation International De La Francophonie. "La Francophonie Passseport", Dans: https://www.francophonie.org/IMG/pdf/oif_passeport_anglais.pdf.
141- Worldatlas. "Where is France?", In:

https://www.worldatlas.com/eu/fr/where-is-france.html.

142- Worldometers. "France Population (Live)", In: http://www.worldometers.info/world-population/france-population/.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول:

	العنوان	الصفحة
الجدول 01	جدول توضيحي لرؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة منذ قيامها إلى الآن	61
الجدول 02	جدول توضيحي للدول والحكومات الأعضاء والملاحظون في المنظمة الدولية للفرنكوفونية	123

فهرس الأشكال:

	العنوان	الصفحة
الشكل 01	خريطة توضح الموقع الجغرافي لدولة فرنسا في أوروبا	84
الشكل 02	خريطة توضح الإنتشار العملياتي للقوات المسلحة الفرنسية في العالم	90
الشكل 03	رسم بياني يوضح أرقام عن استخدام اللغة الفرنسية لعام 2018م	96
الشكل 04	خريطة توضح تنظيم الأقاليم الصحراوية الفرنسية	107
الشكل 05	شكل توضيحي للهيكل التنظيمي للمنظمة الدولية للفرنكوفونية	129
الشكل 06	شكل يوضح التسلسل الهرمي لمختلف فواعل السلطة التنفيذية الفرنسية المعنية بالشؤون الفرنكوفونية	133
الشكل 07	خريطة توضح تصنيف الدول حسب إتقانها للغة الإنجليزية لعام 2018م	145

فهرس المحتويات

العنوان		الصفحة
مقدمة		01
أهمية الدراسة		03
مبررات اختيار الموضوع		03
إشكالية الدراسة		04
الأسئلة الفرعية		04
فرضيات الدراسة		04
المقاربة المنهجية والنظرية		05
أدبيات الدراسة		06
التقسيم البحثي		07
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للبعد الثقافي والسياسة الخارجية في العلاقات الدولية		09
المبحث الأول	**البعد الثقافي في العلاقات الدولية: بين المفهوم والنظرية**	11
المطلب الأول	مفهوم البعد الثقافي في العلاقات الدولية	11
الفرع الأول	تعريف الثقافة والبعد الثقافي في العلاقات الدولية	11
الفرع الثاني	الإهتمام بالبعد الثقافي في دراسات العلاقات الدولية	13
المطلب الثاني	البعد الثقافي من منظور نظريات العلاقات الدولية	16
الفرع الأول	المنظور المثالي للبعد الثقافي في العلاقات الدولية	17
الفرع الثاني	المنظور الواقعي التقليدي والجديد للبعد الثقافي في العلاقات الدولية	19
الفرع الثالث	المنظور الليبرالي والليبرالي الجديد للبعد الثقافي في العلاقات الدولية	23
الفرع الرابع	المنظور البنائي للبعد الثقافي في العلاقات الدولية	26
المبحث الثاني	**مقاربة مفاهيمية ونظرية للسياسة الخارجية**	30
المطلب الأول	مفهوم السياسة الخارجية	31
الفرع الأول	تعريف السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة	31
الفرع الثاني	أدوات السياسة الخارجية	34
الفرع الثالث	محددات السياسة الخارجية	36
المطلب الثاني	المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية	40
الفرع الأول	المقاربات النظرية العامة لتفسير السياسة الخارجية	41
الفرع الثاني	المقاربات النظرية الجزئية لتفسير السياسة الخارجية	47
الفصل الثاني: البعد الثقافي في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية		53

المبحث الأول	**مضامين السياسة الخارجية الفرنسية**	55
المطلب الأول	التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية	55
الفرع الأول	السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة	55
الفرع الثاني	السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة	59
الفرع الثالث	السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة	64
المطلب الثاني	مؤسسات صنع السياسة الخارجية الفرنسية	67
الفرع الأول	دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الفرنسية	67
الفرع الثاني	دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة الخارجية الفرنسية	72
المطلب الثالث	الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية	76
الفرع الأول	تفسير المقاربة الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية	77
الفرع الثاني	تفسير المقاربة الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية	79
الفرع الثالث	تفسير المقاربة البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية	80
المبحث الثاني	**البعد الثقافي كمحدد للسياسة الخارجية الفرنسية**	82
المطلب الأول	المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية	83
الفرع الأول	المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الفرنسية	83
الفرع الثاني	المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الفرنسية	90
المطلب الثاني	تأثير البعد الثقافي على السياسة الخارجية الفرنسية	93
الفرع الأول	التحدي اللغوي في السياسة الخارجية الفرنسية	93
الفرع الثاني	البعد الثقافي كأولوية في السياسة الخارجية الفرنسية	97
المبحث الثالث	**التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية**	99
المطلب الأول	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة جنوب المتوسط	99
الفرع الأول	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي	99
الفرع الثاني	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المشرق العربي	102
المطلب الثاني	البعد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي	105
الفرع الأول	منطلقات السياسة الخارجية الفرنسية حيال الساحل الإفريقي	105
الفرع الثاني	الآليات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية في الساحل الإفريقي	110
الفصل الثالث: محركات وأبعاد دور المنظمة الفرنكوفونية في السياسة الخارجية الفرنسية		115
المبحث الأول	**مفهوم المنظمة الدولية للفرنكوفونية**	117
المطلب الأول	نشأة المنظمة الفرنكوفونية والسياق التاريخي لتطورها	117

الفرع الأول	تعريف الفرنكوفونية كمصطلح وكحركة فكرية	117
الفرع الثاني	نشأة المنظمة الفرنكوفونية وتطورها التاريخي وتطور مهامها ووظائفها	120
المطلب الثاني	المنظمة الفرنكوفونية: الدوافع والأهداف، الأجهزة والهيئات	123
الفرع الأول	دوافع إطلاق المنظمة الفرنكوفونية وأهدافها	124
الفرع الثاني	أجهزة المنظمة الفرنكوفونية وهيئاتها	127
المبحث الثاني	**المجالات الميدانية للمشروع الفرنكوفوني الفرنسي**	130
المطلب الأول	ثنائية السياسة–الدبلوماسية في المشروع الفرنكوفوني الفرنسي	130
الفرع الأول	دور السلطة التنفيذية الفرنسية في رسم السياسة الفرنكوفونية	130
الفرع الثاني	المنظمة الفرنكوفونية باعتبارها الأداة الحديثة للسياسة الخارجية الفرنسية	133
المطلب الثاني	المشروع الفرنكوفوني الفرنسي في المجال الثقافي	135
الفرع الأول	الأدوات الثقافية للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية	135
الفرع الثاني	وسائل السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في المجال الثقافي	137
المبحث الثالث	**الجهود الفرنسية لمواجهة التحديات العالمية من خلال المنظمة الفرنكوفونية**	141
المطلب الأول	المنظمة الفرنكوفونية والسياسة الخارجية الفرنسية في مواجهة تحديات مشتركة	141
الفرع الأول	التحدي الديني والإعلامي للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية	142
الفرع الثاني	التحدي الأنجلوفوني للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية	143
الفرع الثالث	تحدي العولمة للسياسة الفرنكوفونية الفرنسية	146
المطلب الثاني	جهود السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في مواجهة التحديات العالمية	148
الفرع الأول	محاولات السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في نشر اللغة الفرنسية عالميا	149
الفرع الثاني	مساهمة السياسة الفرنكوفونية الفرنسية في بناء عالم متعدد الأقطاب	152
الخاتمة		156
قائمة المراجع		161
فهرس الجداول والأشكال		175
فهرس المحتويات		177

الملخص:

تعتبر الدولة الفرنسية من بين القوى العالمية الكبرى التي لا طالما سعت ولا زالت تسعى للعب أدوار محورية على مستوى السياسة العالمية؛ من خلال توجهات سياستها الخارجية المنتهجَة تجاه العديد من الدول خاصة منها تلك الدول الإفريقية التي تُعتبر بالنسبة لها مستعمرات سابقة ومناطق نفوذ تقليدية. هذه الدول التي عملت فرنسا بالإرتكاز على منهج فرض السيطرة وبسط النفوذ عليها بتوظيف القوة الصلبة (العسكرية) آنذاك في تحقيق غاياتها وأهدافها.

مع تغير الظروف الدولية التي فرضتها مرحلة الحرب الباردة؛ خاصة منها التحولات التي مست طبيعة النظام الدولي ببروز نظام ثنائي القطبية إضافة إلى استقلال معظم الدول الإفريقية، جعل فرنسا تبحث في اعتماد سياسة جديدة تساعدها في الحفاظ على مكانتها الدولية ومناطق نفوذها التقليدية، أين لجأت في هذا إلى توظيف البعد الثقافي في توجهات سياستها الخارجية كبعد مختلف يترجم لسياسة استعمارية جديدة غير تقليدية خصوصا مع عودة الإهتمام بهذا البعد في العلاقات الدولية، وبالتالي اتجهت للعمل جاهدة من أجل غرس قيمها ومعالمها الحضارية والثقافية مع جعل اللغة الفرنسية قاسما مشتركا بين مستعمراتها السابقة خاصة في منطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي؛ وعليه أسست فرنسا لتحركاتها ضمن هذا المجال من خلال إنشاء المنظمة الفرنكوفونية.

كان لظهور المنظمة الفرنكونونية دور بارز في تعزيز ودعم مختلف التوجهات الثقافية للسياسة الخارجية الفرنسية؛ أين أضحى للبعد الثقافي تأثير واضح المعالم في هذه التوجهات خصوصا مع سعي فرنسا لنشر لغتها وتوسيع نطاق استخدامها عبر مختلف الدول والحكومات وحتى المنظمات الدولية. وذلك بإقامة مراكز ومؤسسات تعليمية فرنسية في أغلب الدول الأعضاء في المنظمة الفرنكوفونية؛ لجعل اللغة والثقافة الفرنسيتين ترقيان إلى مستوى العالمية بمجهودات تقوم بها السياسة الخارجية الفرنسية بالإستناد إلى عمل المنظمة الدولية للفرنكوفونية وهذا للوقوف أمام جملة من التحديات المشهودة كالتحدي العولمي والتحدي الأنجلوفوني المنافس للغة والثقافة الفرنسيتين.

الكلمات المفتاحية:

المنظمة الفرنكوفونية، السياسة الخارجية الفرنسية، البعد الثقافي في العلاقات الدولية

Summary:

This study aims to address one of the most important topics in International Relations; it's about: "The Cultural Dimension in the French Foreign Policy through the Francophone Organization";

France is one of the major powers in the world politics that has continued to play an important role through its foreign policy toward many countries, especially in Africa, by using the Hard Power (military factor) to achieve its objectives and goals.

With the big change in International Relations (actors/ structure/ interactions…) as well as the independence of the African countries; France had changed its priorities toward its external environment and it gave Importance to the Soft Power and built its foreign policy on the cultural factor.

The emergence of the Francophone Organization has played a prominent role in promoting and supporting the various cultural orientations of the French foreign policy; where the cultural factor has a clear impact on these trends, especially with France seeking to spread the use of its language across different countries. to make the French language and culture live up to the world with the work of the Francophone Organization and to stand up to the Challenge of globalization.

Key words:

Francophone Organization, French foreign policy, Cultural factor in international relations